

2307
S/A

كاتب الاسعاف في أحكام الاوقاف للشيخ الامام
العالم العلامة حسام المعاني النعمان
الثاني برهان الدين ابراهيم بن
موسى ابن أبي بكر بن الشيخ
علي الطرابلسي
الحنسفي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق الانسان في أحسن تقويم وهدي من شاء منه الى
الصراط المستقيم وأمره بالصلاة والصدقة والصيام والحج الى بيته
الحرام ليفوز بالنعيم المقيم ويباد على من وقف في سبيل الخيرات نفسه وماله
لما علم ان اليه مآله بالفضل الجسيم وأنهم رأوا لا اله الا الله وحده لا شريك له
البر الجواد الكريم وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الموصوف بالخلق العظيم
الواقف نفسه الركية للشفاعة العظيمة يوم يقر الخبيث من الخبيث والمرء من
أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ذلك
تقدير العزيز العليم وبعدكم فان العلماء الاولين قد جعلهم الله رحمة
للاخرين لبذلهم عنهم في ضبط أحكام دين الاسلام من كل واجب
ومندوب ومباح وحرام والهم الخلفاء الماهرين ترتيبه على أبواب وفصول
نعمه للاخرين وان كتاب أحكام الاوقاف الامام الهمام أبي بكر احمد بن
عمر الخصاصي بؤاء الله دار السلام لما كان العمدة في هذا الفن من تأليف
الاوائل وكان مكرر الصور والمسائل مشهورا يجعل أحكام الوصايا
له دلائل وكان كثيرا الابواب غير خال عن الاطاباخ اختصرته الى كتاب
احتوى على ما فيه من المقاصد وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الزوائد

وضعت اليه **==** شيئا من المسائل والاصول وربته على أبواب وفصول
ليسهل بها الوصول الى ما فيه منقول وصميته الاسعاف في أحكام الاوقاف
وبالغت في تصريح الكلام حتى صارت مسائله على طرف القام والحمد لله
على المبدأ والقائم والصلاح والسلام على سيدنا محمد وآله وعلآله
وأصحابه الغر الكرام الأئمة البررة العظام عدد قطر الغمام

• (كتاب الوقف) •

هو في اللغة الحبس يقال رقت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقف لان
الناس يوقنون اي يحبسون للحساب وفي الشرع هو حبس العين على حكم
ملك الوقف او على الفيلك والتصدق بالمنفعة على اختلاف الرأيين وسنينه
وهو جائز عند علماءنا ابي حنيفة وأصحابه رحمه الله وذكر في الاصل كان أبو
حنيفة رحمه الله لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال
لا يجوز الوقف عنده وقال الخصاص أخرني أبي عن الحسن بن زيا قال قال
أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا ما كان له على طريق الوصايا وعن أبي
يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول أبي حنيفة حتى قيل له انه كان لعمر بن
الخطاب رضي الله عنه ارض تدعى غف فوفاها وسيأتي مسند افرج عنه وقال
لو باع هذا الحديث أبا حنيفة لم يبع والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف
بينهم في اللزوم وعدمه فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز جواز الاعارة فتصرف
منفعه الى جهة الوقف مع بقائه العين على حكم ملك الوقف ولو رجع عنه
حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد امرين اما ان
يحكم بالقاضي بدوى صحيحة ويثبته بعد انكار المادعي عليه فيثبت يلزم
لكونه مجتهدا فيه واختا قوا في قضاء المحكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف
ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فادعى رايه فيه وعزم على زوال
ما كرهه او مقلدا فسأل أبا حنيفة بالموافقة له وعزم على ذلك لم الوقف
ولا يصح الرجوع فيه واراد ان المجتهد وأوى المقلد بعدم اللزوم بعد
ذلك او يخرج منه مخرج الوصية فيقول أو يدعى بغيره ارضي او ادعى او يقول
جدلتها وبقاها بموتى فتصدقوا بها على المساكين أو يوصي بان توقف فانه
يلزم في روايته والصحيح انه يصح من الثلث غير لازم اتفاقا لكونه وصية

محمضة والزوم انما هو في حق ورتبه حتى لو مات من غير رجوع يلزمهم
التصدق بما فاعه مؤبدا ولا يمكنهم ان يملكوه بعده لتأيد الوصية فيه بعدم
امكان انقطاع الفقراء بخلاف الوصية بخدمة عبده لانسان بعينه فانه اذا
مات الموصي لم يرجع العبد الى وريثة الموصي لانها ماتت بموت المستحق للخدمة
وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يلزم الوقف بدون هذين الشرطين وهو قول
عامة العلماء وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط
في المدينة و ابراهيم الخليل عليه السلام وقف اوقافا وهي باقية الى يومنا هذا
وقد وقف الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وسباني
مصر حياه ثم ان ابا يوسف رحمه الله قال يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة
الاعتاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله لا يصير وقفا الا باربعة
شروط وستأتي في أول الفصل ولا يبي حنيفة رحمه الله ما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهم انه قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس عن فرائض الله وعن
شرح رحمه الله جاء محمد ببيع الحبس ولانه عقد على منفعة معدومة فيكون
جائزا غير لازم كما هو الصحيح عنه او غير جائز كما تقدم والدليل على انه باق على
حكم ملكه بعد الوقف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فعلي أو لاد فلان
انه يفعل كما قال وانه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف فيه
اليه واهذا عترف على قوله بانه حبس العين على حكم ملك الى آخره ولانه
لا يمكن ان يزول ملكه عنه لا الى مال كدم بقاءه لانه غير مشروع اذ حينئذ
يصير كالمساكنة بخلاف الاعتاق لانه اتلاف للمالية المعتق وبخلاف المسجد
لانه جعله لله تعالى خالصا واهذا لا يجوز الانتفاع به وهذا لم ينقطع حق العبد
عنه فلم يصير خالصا لله تعالى ولما كان الوقف عندهما اسقاط الملك لا الى مالك
كالمسجد عرفه بانه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة وأصل قولهما
ما رواه أبو بكر احمد بن عمرو الخفاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمرو الواقدي
قال انبا ناصالح بن جعفر عن المسور بن رفاعه قال قتل مخيريق على رأس اثنين
وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى ان اصب
وأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق بها قال وحدثنا عن عبد الحميد

ابن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك قال قال
 مخبري يوم أحد فأوصي أن أصبت فأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 يضعها حيث أراه الله تعالى فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * وحدثني محمد بن بشر بن جندب عن أبيه قال سمعت عمرو بن عبد العزيز رجة
 الله عليه يقول في خلافة بني خناسة سمعت بالمدينة والناس بها يومئذ كثير من
 مشيخة من المهاجرين والانصار ان حواظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السبعة التي وقف من أموال مخبري وقال ان أصبت فأموالي لمحمد يضعها
 حيث أراه الله تعالى وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مخبري خير يهود * قال وحدثني ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم قال
 شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لياسع
 ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين كيف تجوز الصدقة ان لا يأتي ولم
 يدرك يكون أم لا فقال عمر رضي الله عنه اردت امر اعظم فقال يا امير
 المؤمنين ان أبابكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحل حتى تقبض
 قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بما تقول هم الذين حبسوا
 العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم وعثمان وزيد بن ثابت
 فأياك والطعن على من سلفك والله ما أحب اني قلت ما قلت وان لي جميع
 ما تطاع عليه الشمس أو تغرب فقال يا امير المؤمنين انه لم يكن لي به علم فقال
 عمر استغفر ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك أو لم تسمع قول عمر رضي
 الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي ما لا أحب فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احبس أصله وسبل عمره ففعل فلقد رأيت عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة
 عمرو بابا بالمدينة وال عليه افيرسل اليها من عمرته * قال وحدثني ابن أبي سبرة عن
 المسور بن رفاعه عن ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حواظ بالمدينة الاعواف والصفية
 والذلال والميتب والبرقة وحسنا ومشربة أم ابراهيم وانما سميت مشربة
 أم ابراهيم لان أم ابراهيم مارية كانت تنزلها قال ابن كعب وقد حبس
 المسلمون بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وقد حبس أبو بكر رضي الله عنه
 ربا عاله بمكة وتركها فلانعلم انها ورثت عنه ولكن يسكنها من حضر من ولد

ولده ونسب له بمكة ولم يتوارثوها فما ان تكون صدقة موقوفة او تر كوها على
 ماتر كها أبو بكر رضى الله عنه وكرهوا مخالفة قوله فم اوهذا عنه مدنا فيه
 بالوقف وهى مشهورة بمكة * وحبس عمر رضى الله عنه قال حدثنا يزيد بن
 هرون قال حدثنا عبيد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال
 أصاب عمر رضى الله عنه مرة ارضا بغير فقال يا رسول الله انى أصبت ارضا
 بغير لم أصب ما لا قط انفس عندي منه فماتنا مرني فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان شئت حبست اصلها وتصدق بغيرتها فجعلها عمر رضى الله عنه
 لاتباع ولا توهب ولا توث تصدق بها على الفقراء والمساكين رابن السبيل
 وفى الرقاب والغزاة فى سبيل الله والضيف لاجنح على من وليا ان ياكل
 منها بالاعرف وان يطعم صدقة بغير مقتول منه وأرصى به الى حنيفة أم
 المؤمنين ثم الى الاكارم من آل عمر * وقال وحدهما محمد بن عمر الواقدي قال
 حدثنا قدامة بن موسى الجعفى عن بشرهولى المازنيين قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه صدقته فى خلافته : عا
 نفرامن المهاجرين والانصار فأحضرهم ذلك واشهدهم عليه فانتشر خبرها
 قال جابر رضى الله عنه فلم أعلم أحدا كاره له مال من المهاجرين والانصار
 الا حبس مالا من مائة صدقة موبدة لا تشتري ابدا ولا توهب ولا توث * قال
 حدثنا الواقدي قال لى ابو يوسف رحمه الله ما عنده فى وقت عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه فقلت أبا نا ابو بكر بن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن
 عبد الله بن عامر بن ربيعة قال شهدت كتاب عمر رضى الله عنه حين وقف
 وقفه انه فى يده فاذا توفى فهو الى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يلى وقفه الى أن
 توفى واقدرايته هو بنفسه يقسم عمر غنغ فى السنة التى توفى فيها ثم صار الى
 حفصة رضى الله عنها فقال ابو يوسف رحمه الله هذا الذى أخذنا به اذا انقطع
 الذى وقف انه فى يده فى حياته ثم اذا توفى فهو الى فلان بن فلان فهو بائز وهذا
 فعل عمر رضى الله عنه كما ترى * وحبس عثمان بن عثمان رضى الله عنه قال
 حدثنا محمد بن عمر الواقدي الاسلمى قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عتبة
 قال تصدق عثمان فى امواله على صدقة عمر بن الخطاب * قال رحدثنا عروة
 ابن اذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن ابراهيم بن عثمان فيه بسم الله

الرجل الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق به ما الذي
يخبر يدعي مال ابن ابي الحقيق على ابيه ايان بن عثمان صدقة بئله لا يشترى
اصله ابدأ ولا يوهب ولا يورث ثم دعي بن ابي طالب رضى الله عنه واسامة
ابن زيد وكتب وحبس على بن ابي طالب رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن
عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي
ابن ابي طالب رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قطع له على رضى
الله عنه نبع ثم اشترى على رضى الله عنه الى قطيعته التي قطع له عمر اسماء
خفيرة فيها عينان فيهما هم يعملون اذ تفجر عليهم مثل عنق الحزور من الماء فاق
علي فبشره بذلك فقال رضى الله عنه فبشره الوارث ثم تصدق بها على الفقراء
والمساكين في سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجهه بها وبلغ جدادها
في زمن علي رضى الله عنه الف وسق قال وروى موسى بن داود قال حدثنا
الاقاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن ابي طالب رضى الله عنه تصدق
بارض له بساتين لا يلقى بها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر غير انه لم يستثن
منها اللواتي شيا كما استثناه عمر رضى الله عنه قال نا على عن عينة عن عمرو بن
دينا قال في صدقة علي بن ابي طالب رضى الله عنه ان جبير اوربا حوايا بن زور
مولى يعملون في المال خمس حجج منه نفقات اهلهم ثم هم اسرار لوجه
الله تعالى قال وحديثي ابن ابي سبرة عن يحيى بن شبيب قال رأيت علي بن
الحسين يبيع من رقيق صدقة على ويقناع قال حدثنا بشر بن الوليد قال
انبا ما أبو يوسف قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
جدته انه تصدق بنبع فقال أتبعني بها مرضاة الله تعالى ليدخلني بها الله الجنة
ويصرفني عن النار ويصرف النار عني في سبيل الله ووجهه وفي الرحيم
والعبد والقريب لا تباع ولا توهب ولا تورث كل مال لي يبيع غير ان رباها
وأبا بن زور جبير ان حدثني حدث فليس عليهم سبيل وهم محرون . وال
يعملون في المال خمس حجج وفيه نفقة هم ورزقهم وزوق ما كان لي يبيع حيا انا
أوميتا ومع ذلك ما كان لي بوادي القرى من مال ورقيق حيا انا وميتا ومع
ذلك الادبنة وأهلها احبا انا وميتا ومع ذلك عبد اهلها وان زرعها له مثل

ما كتبت لابي نيزر ورياح وجبير وحبس الزبير رضى الله عنه قبل حدثنا
محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام بن عمرو عن ابيه عن
الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جعل دورا على شيه لاتباع ولا تروث
ولا توهب وان للمردودة من بساتنه ان تسكن غير منسرة ولا تهرجها فاذا
استغنت بزوج فليس لها حق وحبس معاذ بن جبل رضى الله عنه قال حدثنا
محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
كعب بن مالك قال وحدثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاذ بن
جبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة فبعها فصدقه بقدر التي ينالها
دار الانصار اليوم وكتب صدقته قال ان ابن ابي اليسر ساسم عبد الله بن
ابي قتادة في الدار وقال ينبغي هي صدقة على من لا يدرى ايكون اولا يكرن
وقد قضى أبو بكر وعمر رضى الله عنهم الا لصدقة حتى يقبض فاختصموا الى
مروان بن الحكم فجمعهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرأوا ان تنفذ الصدقة على ماسبل ورأوا حبس بن ابي اليسر فيكون
له ادبا فحبسه اياما ثم كلم فيه فخلا فلقد كان الصبيان يشكون به فوجدت
عائشة رضى الله عنها واختمها امه وام سامة وام حبيبة وصندية ارج النبي صلى
الله عليه وسلم وحبس سعد بن ابي وقاص وخالد بن الوليد وجرير بن عبد الله
وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع
منهم على جواز الوقف لزومه ولان الحاجة ماسة الى جواز لقول زيد بن
ثابت رضى الله عنه لم تراخى الامت واللعى من هذه الحبس الموقوفة اما الملت
فيجبرى اجرها عليه واما الخى فحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يتدر على
استهلاكها فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقته التي اوقعتها على سنة
صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه هذا واما الخراب
عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرائض الله فقول انه محمول على انه
لا يمنع اصحاب الفرائض عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد
الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمانهم الاثا قبل توزعها ودر بينهم
بالمواخاة والمواالاة مع وجودهن وقول شريح بن ابيهم شريح الحبس محمول على
حبس الكفرة مثل الجيرة والوصية والسابقة والحام والابنة المحرمة شريح النقط

من أثار المعنى وسجل المحتمل عليه توفيقا بين الأدلة والله اعلم

(باب في الفاظ الوقف وأهل وصحده وحكمه)

يتوقف انعقاد الوقف على صدوره كنتم من أهل مضافا إلى محل قابل لحكمه
لما لم ينشأ من قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل (فركه) لفظ الوقف
وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبسة أو صدقة مؤبدة أو صدقة
لا تباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة (وأهل) أهل السبع وهو
الحرة العاقل البالغ غير ممد ولا مديون محجور عليه فيصح منه لازم عندهما
ولو في مرض الموت الآن لورثته أنطال ما زاد على الثلث كالسيدير ولا يصح
من العبد إلا إذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين ولو استغرقه لا يصح
وقفه وإن أذن له سيده مع الغرماء بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله ولا من
الصبي والمجنون الذي لا يعقل العجز هما عن التصرف ولا من المرتد وسباني
بيانه في آخر الأبواب ولا من المديون المحجور على قول من يرى به وإن لم يكن
محجورا عليه يصح وقفه وإن قصد به ضرره غرماه لثبوت حقهم في ذمته دون
العين (ومحله) المال المتقوم بشرط كونه عقارا أو منقولا أو متعارفا وقفه
وسباني بيانه في فقهه (وحكمه) ما ذكر في تعريفه من أنه حبس العين عن
التملك والتصدق بالمنفعة فلو قال أرضي هذه صدقة موقوفة من يتجاوز لازما
عند عامة العلماء إلا أن محمدا رحمه الله اشترط التمسك إلى المتولي واختاره
جماعة وعند أبي حنيفة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بقله الأرض ويصح
ملكه على حاله فإذا مات تورث عنه ولو قال صدقة موقوفة من يذبح جباري
وبعد وفاتي جازعندهم إلا أن أبا حنيفة رحمه الله قال مادام الواقف حيا كان
ذلك نذرا منه بالتصدق بالقله وكان عليه الوفاة نذر ولو رجع عنه جاز ولو لم
يرجع حتى مات جاز من الثالث ويكون سيده سبيل من أوصى بخدمة عبده
لإنسان فإن الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك مالكها حتى لو مات
الموصى له بها يصير العبد ميرا فلو رثه المالك إلا أن في الوقف لا يورثهم انقطاع
الموصى لهم وهم انفقوا فقتلوا بهذه الوصية ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة أو قال وقف ولم يرد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف قال
هلال رحمه الله لأن الوقف يكون للمعنى والله خير ولم يسم لاهم ما هو فذلك

مطلب المديون المحجور
عليه

ابطلته وصار كالو قال ارضي محبوسه ولم يرد على ذلك فانهم الاتصكون وقتها
ولان الارض توقفت لادين والوصايا وليس الاصل فهو هذا وقف لم يسم به
ووجوهه فلم تصدق بقلته فقد خرج من ان يكون على ما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانه اتخذ كرجيس الاصل ولم يرد
الصدقة على ما أمر به عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجمع الكلام
الصدقة والرجيس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا وقال أبو يوسف رحمه الله
يجوز ويكون وقفا على المساكين لان مطلقه ينصرف الى المساكين معرفة
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يرد على هذا جاز في
قول أبي يوسف ومحمد وهلال الراي رحمهم الله يكون وقفا على الفقراء وقار
يوسف بن خالد السقي رحمه الله لا يجوز ما لم يرد قوله وآخره الله فقرأ أبدا
والصحيح قول أصحابنا لان خذل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى
ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا ولو قال ارضي هذه
محرمه صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمه بمنزلة
قوله موقوفة في لغة أهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه او قال ارضي
هذه حبس لا تكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت ارضي هذه او قال ارضي
هذه او قال هي محرمه (قال الفقيه) أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف كقوله
موقوفة ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل قال هلال في قوله
وقول أبي حنيفة لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكانه قال
ارضى وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال وكذلك لو قال هي محرمه
حبس او حبس محرمه لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل وليس من الغلة
فذلك ابطلته ولو قال موقوفة حبس محرمه لا تباع ولا توهب ولا يرث
ولم يرد على ذلك لا يجوز الا ان يجعل فيما معنى الصدقة والمساكين مع حبس
الاصل فيجوز ذلك عندنا ولو قال حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا
جائز (وقال الفقيه أبو جعفر) هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة
ولو قال هي موقوفة لله تعالى ابد اجاز وان لم يرد كذا الصدقة ويكون وقفا على
الفقراء لان في قوله موقوفة لله تعالى ابد دليل على انه أراد بها المساكين لان
فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وخرجت من ان تكون موقوفة للدين

بلو قال ارضي هذه
فقه موقوفة او موقوفة
فه

بقوله تعالى أبدا وكذا الوفاة صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبدا
 أو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى ولو أوصى
 بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبدا تكون وصية بالوقف على الفقراء
 ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح وبصيرته صدقة
 موقوفة على الفقراء لأن محل الصدقة الفقراء إلا أن غلظتها تكون لفلان
 مادام حيا وشبهه لو قال صدقة موقوفة على زيد أبدا أو قال على ولدي أبدا لأنه
 يصح من غير ذكر الأبد فمذ كره الأولى ولا يصح على قول يوسف بن خالد السهمي
 وإن ذكر الأبد لأن ذكر لفظ الأبد مضاف إلى الصدقة على زيد أو ولده وهو
 لا يتأبد فيلغو هذا اللفظ وكذا الوفاة أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه
 الخير والبر أو قال على وجه الخير أو قال على وجه البر يكون وقفا على الفقراء
 لأن البر عبارة عن الصدقة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة في الحج عنى
 أو العمرة عنى يصح الوقف ولو لم يقل عنى لا يصح لأنهما ليسا به صدقة ولو قال
 أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفز أو قال في الصفاة
 الموقوفة أو في حفر القبور أو قال في بناء المساجد والحصون أو قال على مرمتها
 أو قال على عمل السقيات في الأملاك المحتاج إليها أو غير ذلك مما يتأبد فانه
 يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل (قال القبي) أبو جعفر رحمه الله متى ذكر
 موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا الوفاة
 موقوفة على إنشاء السبيل لأنهم لا يتقطعون ويكون لفقرائهم دون أغنيائهم
 كنفس الغنية وكذا الوفاة على الزمى أو على المنقطع بهم لأنهم يتأبدون
 ويكون لفقرائهم فقط وهذا قول هلال رحمه الله وما سبق من بطلانه على
 الزمى قول الخلفاء رحمه الله قال شمس الأئمة رحمه الله إذا ذكر مصرفائهم
 تنصير على الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يجمعون ولا يجمعون لأن المطالب
 وجه الله تعالى ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الأغنياء والفقراء ما كانوا
 يجمعون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم وإن كانوا لا يجمعون فهو باطل
 إلا أن كان في لفظه ما يدل على الحاجة استعما لا بين الناس لا باعتبار حقيقة
 اللفظ كالتامى فالوقف عليهم صحيح ويصرف للفقراء منهم دون أغنيائهم
 فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الزمى والعسمان وقراء القرآن

مطلب صحة الوقف على
 الزمى والعسمان والقرآن
 ونحوهم

والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم كاليتامى لاشعار الأعمام
 بالحاجة استعمالاً لأن المعنى والاشتغال بالعلم ينقطع عن الكسب فيقال
 فيهم الفقراء وهو أصح مما سبق في باب الوقف الباطل أنه باطل على هؤلاء
 ولو قال أرضي هذه موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على أولادي لا يصح لأنهم
 يقطعون فلا يتأبد وبدونه لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء ولو قال أرضي
 هذه موقوفة على فقراء بنى زيد أو قال على يتامى بنى عمرو فإن كانوا يمتعون
 وكان الوقف في الصحة لا يتأبد وإن كانوا لا يمتصون بهم وبغيرهم
 بمنزلة الوقف على يتامى الفقراء روى عن محمد رحمه الله أن ما لا يمتصه عشرة
 وعن أبي يوسف رحمه الله أنه مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل أربعون
 وقيل ثمانون والفتوى أنه منقوض إلى رأى الحاكم ولو قال أرضي صدقة
 لا تباع تكون نذراً بالصدقة ولا تكون وقفاً لأن قوله صدقة عبارة عن النذر
 فيتم صدقهم أولاً لا يجبره الثاني عليهم ولو زاد ولا توهب ولا تورث سارت وقفاً
 على المساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على زيد أيام
 حياته جائز حصول التأبد بسبب كونهم الفقراء بعده لأن ما لله تعالى يكون
 للفقراء إلا أن زيداً يقدم عليهم ولو قال هي صدقة موقوفة على زيد مادام حياً
 وكان في صحته فإنه يكون باطلاً لكونه غير مؤبد ومن شرط صحة الوقف التأبد
 كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم جعلوا أوقافهم مؤبدة فما كان
 مثل ذلك يصح وما لا فلا ولو قل جعلت غلة دار هذه للمساكين يكون نذراً
 بالتصدق بالغلة ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذراً بالتصدق بعين
 الدار للمساكين للعالم ولو قال ضيعتي سبيل أو للسبيل إن كان من ناحية
 تملكها هذا الكلام للوقف سارت وقفاً ولا فيسئل عن نيته فإن نوى وقفها
 فهو كما نوى وإن نوى صدقة تصدق بعينها أو قيمتها وإن لم يكن له نية تورث عنه
 إذا مات والله أعلم

• (فصل في بيان ما يوقف جواز الوقف عليه) • اتفق أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله على أن الوقف يتوقف جوازه على شروط بعضها في التصرف
 كملكه فإن الولاية على المثل شرط الجواز والولاية بغيره نكاحاً بالملك أو هي نفس
 الملك حتى لو وقف ملك الغير بغير إذنه توقف على إجازته وبعضهم يرجع إلى

لب الوقف على فقراء
 رابة

لب عدم الإيصاح

نفس التصرف وهو كونه قربة في ذاته وعند المتصرف حتى لو وقف المسلم أرضه أو داره على البيعة أو الكفيسة أو على دار دعوة أو المبتدعة أو على فقراء أهل الحرب لا يجوز له عدم كونه قربة في نفس الأمر وعند المتصرف وكذا لو كان الوقف ذمياً لعدم كونه قربة في نفس الأمر وسياق بيانه في وقف أهل الذمة إن شاء الله تعالى وبعضها يرجع إلى المحل وهو كونه عقاراً أو متقولاً تبعاً للعقار واختلفنا في كون أربعة أشياء شرطاً للجواز الأول التسليم وهو وقف ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لأن الوقف ليس بقليل وإنما هو إخراج له عن ملكه إلى الوقف فاشبهه الاعتاق بخلاف الصدقة المتقدمة فانها إخراج من ملك إلى ملك فتحتاج إلى قبض العين لتلك ولما تقدم من رواية الواقدى في وقف عمر بن الخطاب أنه في يده فاذا وقف فهو إلى خمسة ولأن يد الخرج إليه يد حكماً لاستفادته ولو لا يمنه فيصير كأنه أخرجه عنه إليه فلا تزيد القرع على يد الأصل في الحكم وشرط عند محمد رحمه الله لانه تقرب إلى الله تعالى بعين من ماله فيوقف جوازاً على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم جوابه ثم تسامى كل شيء منه بما يليق به في المقبرة يحصل بدفن واحد فصاعداً بآذنه وفي السقاية يشرب واحد وفي الختان ينزول واحد من المارة هذا في المقبرة والختان الذي تنزل فيه المارة كل يوم وأما السقاية التي تحتاج إلى صب الماء فيها والختان الذي ينزل الحاج بمكة والقرارة بالثغر فلا بد فيها من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم بمصالحه وإلى من يصب الماء فيها والغسق والسقاية في الختان والسقاية والبر والحوض سواء لاستوائهم في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه جميعاً بآذنه بآيه وسياق ما فيه من الاختلاف في باب بناء المساجد إن شاء الله تعالى وعلى هذا الخلاف ينبغي ما إذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد لم يرب ما حو إليه فاعاده محمد إلى ملكه وأرثه إن كان ميتاً لأن التسليم بالصلاة شرط عنده ابتداءً فكذا انتهاء وإبقاء أبو يوسف رحمه الله مسجد لعدم اشتراطه التسليم والثاني كونه مقرراً شرط عند محمد رحمه الله لموقف التسليم عليه وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لما بيناه الحقة بالعنق فالوقف نصف أرضه يصح عنده ولا يصح عند محمد رحمه الله وسياق تعلمه في فصل وقف المنافع

بيان الشروط المختلف فيها

والثالث ذكر التأييد وما يقوم مقامه كالمسحوق وهو ما شرط عند محمد
 رحمه الله وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله فلو قال وقتت أرضي هذه
 أو قال جعلتها موقوفة ولم يرد عليه جازعده وصارت وقفا على الفقراء وبه أفتي
 مشايخ بلخ وعليه الفتوى لأن قوله وقتت يقتضي إزالته إلى الله تعالى ثم إلى
 نائبه وهو الفقير وذو القربى التأييد فلا حاجة إلى ذكره كالاتفاق وعند
 محمد لا يجوز لأن موجب زوال الملك بدون التأييد وذلك بالتأييد كالاتفاق
 وإذا لم يتأيد لم يتوفر عليه موجب ولهذا يطله التأييد كما يطل البيع ولو قال
 وقتت أرضي هذه على عمارة المسجد الفلاني يجوز عنده لأنه لو لم يرد على قوله
 وقتت يجوز عنده قبل الأولى إذا عين جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب
 ما حوله فلا يكون مؤبدا وعن أبي بكر الأعمش ينبغي أن يجوز على الاتفاق لأن
 الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض مسجدا أو بمنزلة زيادة في المسجد
 قال الفقيه أبو جعفر هذا القول أصح إلى وقال أبو بكر كراهية المكاف ينبغي
 أن لا يصح هذا عند الكل لأن الوقف على المسجد وقف على عمارته والمسجد
 يكون مسجدا بدون البناء فلا تكون عمارة البناء عمارته فلا يصح الوقف
 والاول أوجه ولو قال وقتت أرضي هذه على ولدي وولدي ولدي ونسلهم أبدا
 يصح عند أبي يوسف فإذا انتقضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد
 لاحتمال الانقطاع ولو قال وقتت أرضي هذه على ولدي ولدي ولدي وولدي وولدي
 باعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضا لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غيره
 بخلاف ما إذا لم يعين له إياه وقفا على الفقراء لا ترى أنه فرق بين قوله أرضي
 هذه موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصحيح الاول دون الثاني لأن مطلق
 قوله موقوفة ينصرف إلى الفقراء عرفا فإذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى
 العرف فظهر بهذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو
 في التخصيص عليه أو على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم وأما التأييد بمعنى
 فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ رحمه الله تعالى
 والرابع اشتراط الواقف بالاتفاق بالوقف لا يمنع من صحته عند أبي يوسف رحمه
 الله وينع عند محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على النفس أن الفتوى على
 قول أبي يوسف وإن معه جماعة والله أعلم

(فصل في بيان اشتراط قبول الوقف وعدمه) قبول الموقوف عليه الوقف
 ليس بشرط ان وقع لاقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وان وقع
 لشخص بعينه وجعل آخره للفقراء يشترط قبوله في حقه فان قبله كانت
 الغلة له وان رده تكون للفقراء ويصير كانه مات ومن قبل ما وقف عليه
 ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده فلو قال وقتت ارضي
 هذه على اولاد زيدون له وعقبه ومن بعدهم على المساكين فقبله بعضهم ورده
 بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وان رده كلهم تكون للمساكين وان
 قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون ماردوه للمساكين فان حدث
 لزيدون او نسل وقبله كلهم او بعضهم رجع اليه منهم وان رده كلهم كان
 للمساكين وهكذا الى ان يقرضوا بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لجماعة
 باعينهم فردها بعضهم فانهم تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها
 الكل والفرق بينهم ما ان الموصي اوصى لهم فقط فباطل منها يكون لورثته
 واما الواقف فانه قد جعله بعدهم للمساكين فاذا بطل كونه لهم يصير
 للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد وعمر و
 ما عاشا ومن بعدهم على المساكين ثم مات احدهما او ردت تكون حصته
 للمساكين ولا يستحقها الا آخر لانه جعل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه
 لهم واما كان لله تعالى فهو للمساكين فمن قبل منهم ما بقي حيا تقدم عليهم
 بجمسته فقط بخلاف المسئلة الاولى فانه اوجبه لهم اولاً ثم جعله من بعدهم
 للمساكين فلا يكون لهم شيء ما لم يرد الكل او يقرضوا ولو قال وقتت ارضي
 هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين فقال زيد لا اقبل لنفسي
 ولا لاولادي يصح رده في جمسته فقط واما اولاده فان كانوا كبارا فالرد
 والقبول لهم وان كانوا صغارا تكون جمتهم لهم ولو قال وقتت ارضي هذه
 على زيد ومن بعدهم على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت
 ما بعدها اذ قال قبلت ثلثها او نصفها او رددت الباقي استحق ما قبله وكان
 الباقي للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد
 وعمر وما عاشا ان قبلا ومن بعدهم على المساكين فقبل احدهما ورد الاخر
 استحق القابل جمسته وتكون جمسة الراد للمساكين وقد روي عن زفر

ان كان بعد القبض لانه استهلكها باخراجه اياها عن ملكه بالوقف وعليه
 قيمتها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا ولو وهبت له ارض
 هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان
 يشترى بنفسه الذي يرجع به على البائع ارضا وقفها بدلا لانه وقف ما لا يملك
 ولو استحق به هبة مشاعا واخذ المستحق لايصال الوقف في الباقي عنه دأب
 يوسف لانه يجيزه مشاعا ابتداء قبل الاولى بقاء ولو اشترى ارضا بالتخييار وقبضها ثم
 وقفها قبل مضي مدته يصح ويكون ذلك ابطالا لتخييره وهكذا الحكم في البائع
 اذا كان اختياره ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها المشتري بعد القبض
 في مدة خيار البائع فامضى البيع لزم وبطل الوقف لان البائع اذا طرأ على
 موقفه ابداله ولو استحققت بعد الزحف فضمن قيمتها جاز شراؤه ووثقه
 ومنه الحق لامتناد الملك الى زمن الامتلاء ولو اشترى ارضا فوقفها ثم اطلع
 فيها على عيب رجع بالنقصان ولا يلزمه ان يشتري به بدلا له لهدم دخول نقصان
 العيب في الوقت ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح
 ويجوز القاضى على دفع ما عليه ان كانه وسرا وان كانه معسرا ابطال
 الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق المرهون لعدم امكان رفعه به من زوجه
 وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المستأجر لعدم اطلاق حقه بما فيها
 وذكر الباقى في فتاويه اختلافه في جواز وقف البناء بدون الارض وذكر
 عن محمد رحمه الله انه قال اذا وقف بناءه في ارض الوقف على الجهة التي وقفت
 الارض عليها جاز وذكر في اوقاف النصارى ان وقف حوايت الاسواق
 يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان
 عنها من قبل ان ايسرها في ايدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم
 لا تعرض لهم السلطان فيها ولا يزعجهم وانما غلته يأخذها منهم وتداولها
 خلف عن سلف ومضى عليها الدهور وهي في ايديهم يتبايعونها ويؤاجرونها
 وتجوز قيم اوصاياهم ويهدمون بناءها ويعيدونه وينشرون غيره فكذلك
 الوقف فيها جاز وفي فتاوى الناطقى عن محمد بن عبد الله الانصارى من
 أصحاب زفر رحمه الله انه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون
 فقبيل له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها مضاربة ويصدق بالتفضل وكذا

مطلب وقف الدراهم
والطعام

يعا المكيل والموزون بالدرهم او الدينار ويدفع مضاربة ويتصدق بالفضل
وقيل على هذا ينبغي ان يجوز اذا قال وقف هذا الكر على ان يقرض لمن
لا يذره من الفقراء فيسدد اليهم ويبدونه فاذا حصده او اخذ ويقرض
لغيرهم وهكذا دائما ولو وقف رب المال ضبعة من مال المضاربة يصح عند أبي
يوسف مطلقا وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح بناء على جواز وقف
المشاع وعدمه والله أعلم

• (فصل في غرس الواقف وغيره الاشجار او بناء في الوقف) • رجل غرس
فيما وقف أشجارا او بنى بناء او نصب بابا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من
ماله وذكرانه غرسها للوقف تكون وقفا ولولم يذكر شيئا وغرس من ماله تكون
ملكه ولو غرس في المسجد تكون للمسجد لانه لا يغرس فيه ليكون ماسكا ثم
ان كان لها ثمرة كالنخيل مثلا باج بعضهم للقوم الا كل منها والصحيح انه
لا يساوح لانها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف شجرة على طريق
العمامة جعلت وقفاء عليهم ويستوى فيها الغنى والفقير كالماء الموضوع في
القنوات وماء السقاية وسرير الجنائز والمصنف الوقف ولو كانت النخلة على
أشجار رباط المارة قال أبو القاسم ارجوان يكون التزال في سعة من تناولها
الا ان يعلم ان غرسها جعلها للفقراء وقال أبو الليث الاحوط ان يحتز عن
تناولها من لم يكن ساكنا فيه الا ان تكون ثمرة لا قيمة لها كالتوت مثلا ولو غرس
رباط شجرة في وقف الرباط وتعاهدا حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها
للباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان الميه ولاية الارض الموقوفة فالشجرة
وقف والافهي له وله رفعها ولو طرح سرقينا في وقف استأجره وغرس فيه
شجراتها ما يكون لورثته ويؤمرون بقامه وليس لهم الرجوع فيما زاد
السرقين في الارض عندنا ولو وقف شجرة باصلها على ميه ميعين او على
الفقراء فان كان لها ثمر أو ورق ينتفع به كشجر القرماد لا تقطع الا اذا يئست
او يبس بعضها فانه يقطع اليابس ويترك غيره لانه لا ينتفع باليابس وينتفع
بالاخضر وان لم يكن لها ثمر أو ورق يقطع ويصرف ثمنها في عمارة المسجد او يتصدق به
• مقبرة فيها أشجار عظام وكانت فيما قبل اتخذ الارض مقبرة ان علم مالك
الارض تكون الاشجار له باصولها يصنع بها ما يشاء وان كانت مواتا واتخذها

أهل القرية بقية فالاشجار بأصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة
ولو ثبت بعد ذلك فهي للغارس ان علم والا فالأرض فيها للقاضي ان رأى فيها
وصرف عنها في عارة المقبرة جاز له ذلك وهي في الحكم كلهم اوقف ولو جعل
أرضه اودان مقبرة وفيها اشجار او بناء فهي ومقرها له ولو رثته من بعده لان
مواضع الاشجار والبناء كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا
في ضفة حوض غربة اوفى جاني طريق العامة او على شاطئ نهر العامة كانت
له فان قطعها ثم ثبت من عسروقتها اشجار تكون له أيضا لوجودها من ملكه
• اشجار على حافتي نهر في الشارع اختص فيها الشربة ولم يعرف الغارس
وهو يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا
للشربة فلما ثبت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تترك الأرض لهم بل
للعمامة وللشربة حتى التسييل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك
المكان حين اشترى الدار صاحبها فانها لا تكون له ولا تكون له لان ما ثبت
في فناء داره يكون له ظاهرا واثقا علم

• (فصل في وقف المنقول اصالة) • اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في
وقف المنقول مستقلا فمن أبي يوسف في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان
والريق والتاع والسياب ما خلا الكراع والسلاح الا بطريق التسبع كما تقدم
والصحيح ما روى عن محمد رحمهما الله من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف
كالصاحف والكعب والقباس والقدوم والقتار والقدور والجنابة لوجود
التعارف في وقف هذه الاشياء وبه يترك القياس كما في الاستماع بخلاف
ما لا تعارف فيه كالسياب والامتعة لان من شرطه التأييد كما ينال لكن تركا
فيملا كذا بالتعارف وفي السلاح والكراع للجهاد بالنص فان خالد بن الوليد
رضي الله عنه وقف دروعا له في سبيل الله فأجاز له النبي صلى الله عليه وسلم
وجعل رجل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته ان تنح عنها فأخبر بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحجج من سبيل الله وطلحة رضي الله تعالى
عنه حبس سلاحه وكرعه في سبيل الله أي خيله والابل كليل لان العرب
تقاتل عليها وتحمل عليها السلاح فبقي فيما رواه على الاصل ولو وقف بقرة
على رباط بان يعطى ما يخرج من لبنها وشراؤها وسمنها الانشاء السبيل ان كان

الشيراز الذين اتفقوا كذا
في فروعها هـ

في موضع تعارفوا ذلك يصح كافي ماء السقاية والا فلا ولو وقف ثورا على أهل
 قرية يئزى على يقرهم لا يصح لأنه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية متسودة
 ولو وضع جبانى مسجد أو علق فيه قنديلان يرجع به لأنه لا يترك فيه دأما
 ولو كثر الدواب المربوطة للمرابطين وعظمت مؤنهم يجوز للمتولى بيع
 ما كبرت سننها وخرجت عن صلاحية ما ربطت له ويمسك الصالح منها ولو باع
 أهل المسجد نفسه أو غله وقفه يجوز أن لم يكن ثمة قاض وإن كان فالصحيح
 أنه لا يصح إلا بأذنه وقد تقدم أن محمد بن عيسى الله لا نصارى من أصحاب زفر
 رحمه الله تعالى قال يجوز وقف المراهم والطعام وأقنه أعلم

• (فصل في وقف المشاع وصحته والمأبأة فيه) • اتفق أبو يوسف ومحمد
 رحمهما الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبر والرحى
 واختلفا في الممكن فأجازهُ أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطلهُ محمد بن علي
 اختلافهما المتقدم فنقول نقر بعلى قول أبي يوسف رحمه الله إذا وقف
 أحد الشريكين حصته من أرض جاز وإذا اقتسما ما بعد ذلك فما وقع في
 نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج إلى إعادة الوقف فيه وإن وقفه ثانيا كان
 أحوط لا ارتفاع الخلاف حينئذ ولو وقف نصف أرضه مثلا فبقي أن يبيع
 نصفها ثم يقاسم المشتري ولو رفع الأمر إلى القاضي فأمر رجلا بالمقاسمة معه
 جاز وليس له أن يقاسم نفسه لأنها مأخوذة من المفاعلة فتقتضي المشاركة بين
 اثنين فأنوقفهما ولو قضى يجوز أن الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم إذا طلبا
 من القاضي القسمة قال أبو حنيفة لا تقسم وبأمرهما بالمأبأة وقال لا تقسم
 إذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فأراد أن يبيع قسمته
 لا يقسم حتى لو وقف ضبعة على ولديه مثلا فأراد أحدهما بيعها يدفع نصيبه
 من أربعة لا يجوز بل يدفع القسيم كلها من أربعة وليس ذلك إلى أبيه وإنما هو
 للقيم ولو قسمه الواقف بين أربابه يزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون
 المزروع له دون شر كأنه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم
 جاز وإن أبى منهم بعد ذلك أبطله ومن وقف دور الاستغلال ليس له أن يسكنها
 أحد ابغى أجزاها ولو وقف داره اسكنى ولديه فطلب أحدهما المأبأة وأبى
 الآخر يسكن كل نصف بالمأبأة • حاولت بين اثنين فرق أحدهما نصيبه

أهل القرية من قبيلة فالاشجار بأصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة
ولونبت بعد ذلك فهي للغارس ان علم والا فالأرض فيها للقاضي ان رأى يسهل
وصرف غنم في عماره المقبرة جازله ذلك وهي في الحكم كنم اوقف ولو جعل
أرضه اوداره مقبرة وفيها اشجار او بناء فهي ومقرها له ولو رثته من بعده لان
مواضع الاشجار والبناء كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا
في ضفة حوض قرية او في جاني طريق العامة او على شاطئ نهر العامة كانت
له فان قطعها ثم نبت من عروقها اشجار تكون له أيضا لوجودها من ملكه
* اشجار على حاشي نهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس
وهو يجري امام باب وجعل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا
للشربة فثبت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن الأرض لهم بل
للعامة وللشربة حق التسييل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك
المكان حين اشترى الدار صاحبها فانها لا تكون له ولا تكون له لان ما نبت
في فناء داره يكون له نظاها والله أعلم

هـ (فصل في وقف الخنزير) * اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في
وقف الخنزير مستقلا فعن أبي يوسف في التوادد لا يجوز الوقف في الحيوان
والزبيب والمناج والنياب ما خلا الكراع والسلاح لا يطريق التبغ كما تقدم
والصحيح ما روى عن محمد رحمه الله من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف
كالصاحف والكتب والنفاس والقردوم والمنشار والقدر والجناز لوجود
التعارف في وقف هذه الاشياء وبه يترك القياس كما في الاستمناج بخلاف
ما لا تعارف فيه كالنياب والامعة لان من شرطه التأييد كما بدأ ولكن تركا
فيما ذكرنا لا تارفي في السلاح والكراع لجهاد بالنص فان خالد بن الوليد
رضي الله عنه وقف دروعا في سبيل الله فأجازته النبي صلى الله عليه وسلم
وجعل رجل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته ان تفجع عليها فآخبر بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحجج من عييل الله وطلحة رضي الله تعالى
عنه حبس سلاحه وكرامه في سبيل الله أي خيله والابل كلليل لان العرب
تقاتل عليهم او تحمل عليهم السلاح فبقي فيما وراءه على الاصل ولو وقف بقرة
على رباط بان يعطى ما يخرج من لبنها وشراؤها وسمنها لا يسهل السبيل ان كان

الشرازالبن الخنيز كذا
فيقوله

في موضع تعارفوا ذلك يصح كافي ما السقاية والافلا ولو وقف ثورا على أهل
 قرية لينزى على بقرهم لا يصح لأنه ليس فيه صرف ظاهر ولا هو قرية مقصودة
 ولو وضع حباتي مسجد وعلق فيه قنديلان لم يرجع به لأنه لا يترك فيه دائما
 ولو كثرت الدواب المربوطة للمرابطين وعظمت مؤنتها يجوز للمتولي بيع
 ما كبرت منها وخرجت عن صلاحية ما ربطت له ويمسك الصالح منها ولو باع
 أهل المسجد نفسه أو غله وقفه يجوز أن لم يكن ثمة فاضوان كان فالصحيح
 أنه لا يصح إلا بإذنه وقد تقدم أن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر
 رحمه الله تعالى قال يجوز وقف المراهم والطعام والله أعلم
 * (فصل في وقف المشاع وصحته والمهاياة فيه) * اتفق أبو يوسف ومحمد
 رحمهما الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالبحر والبر والرحى
 واختلاف في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا وأبطله محمد بن سنان على
 اختلافهما المتقدم فنقول تقرير على قول أبي يوسف رحمه الله إذا وقف
 أحد الشريكين حصته من أرض جاز وإذا اقتسمها بعد ذلك لما وقع في
 نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج إلى إعادة الوقف فيه وإن وقفه ثانيا كان
 أحوط لا ارتفاع الخلاف حيثئذ ولو رتب نصف أرضه مثلا فبقي أن يبيع
 نصفها ثم يقاسم المشتري ولو رفع الأمر إلى القاضي فأمر رجل بالفاعلة معه
 جاز وليس له أن يقاسم نفسه لأنها مأخوذة من المفاعلة فتقتضي المشاركة بين
 اثنين فافترقاها ولو قضى بجواز الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم إذا طلبا
 من القاضي القسمة قال أبو حنيفة لا تقسم ويأمرهما بالمهاياة وقال لا تقسم
 إذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فأراد أن يبيع حصته
 لا يقسم حتى لو وقف ضيعة على ولديه مثلا فأراد أحدهما قسمتها ليدفع نصيبه
 من أجرة لا يجوز بل يدفع القسم كلها من أجرة وليس ذلك إلى أبيه وانما هو
 للقسم ولو قسمه الواقف بين أبيه ولزوع كل واحد منهم نصيبه وليس يكون
 المزروع له دون شريكه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم
 جاز وإن أبي منهم بعد ذلك أبطله المومن وقف دور الاستغلال ليس له أن يسكنها
 أحد أبشرا جاز ولو وقف داره سكنى ولديه فطلب أحدهما المهاياة وأبي
 الآخر يسكن كل نصف بالمهاياة * حاثرت بين اثنين فوقف أحدهما نصيبه

مطلب وقف الدور

وأراد نصب لوح الوقف على بابه فمنعه الآخر لذلك لأنه تصرف في محل
مستترك ولو رفع الأمر إلى القاضي فأذن له به جاز صيانة الوقف عن البطلان
ولعموم ولايته امرأة وقفت داراً في مرضها على ثلاث بنات لها وجعلتها
بعد من المساكن وليس لها ملك غيرها ولا وارث لها غيرهن قالوا لثالث الدار
وقف والثلاث ميراث لهن يفعلن به ما شقن من الاجارة والتكليف وهذا عند أبي
يوسف خلافاً لمحمد ولو كانت الأرض بين رجلين قصد قايماً جله صدقة
موقوفة على المساكن ودفعاً عاماً إلى قيم واحد جاز اتفاقاً لأن المانع من
الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لوجودهما معاً منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واحداً
وسواءهما جاز اتفاقاً لعدم الشيوع وقت القبض ولو اختلفا في وقفيهما
جهة وقيماً واتحد زمان تسليمهما لهما أو قال كل منهما لقيمة قبض نصيبه مع
نصيب صاحبه جاز أيضاً اتفاقاً لأنهما صاروا كمتول واحد بخلاف ما لو وقف
كل واحد وحده وسلم لقيمة وحده فإنه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشيوع
وقت العقد وكه وقت القبض ولو قال وقفت نصيب من هذه الأرض وهو
ثلثها فوجد أكثر من ذلك كان نصيبه كله وقفنا كالوصية بخلاف البيع فإن
الزائد يكون للبايع * أراض أو دور بين اثنين فوقف أحدهما نصيبه على
الفقر أو حكم بعضه ثم أراد القسمة فقسم القاضي وجمع الوقف في أرض أو
دار واحدة جاز عند أبي يوسف ومحمد واختاره هلال كالأول كان لهما داران
وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز
ذلك فكذلك ههنا إلا أن غيجهو زوا ~~كانا~~ في مصر واحد ومصرين
وههنا يجمع إذا كانا في مصر واحد لا في مصرين وعلى قول أبي حنيفة
يقسم القاضي كل واحدة على حدة إلا أن يرى الإصلاح في الجمع فينبغي جمع
الوقف كله في أرض أو دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان
الشريكين اقتسماً بانهما اقتسما وذلك جائز ولو اقتسم الشريكان وأدخل في
القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف
واشتري بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جائز وإن كان
بالهكس لا يجوز لأنه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف

وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً ثم إذا أراد تغيير الوقف عن الملك يرفع الامر الى
القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة اذرع شائعاً من ارض فقام وقوع نصيب
الوقف أقل من ذلك بل جودة الارض التي وقعت للوقف اراً كثر لكونها دون
القطعة الاخرى جازلان مثل هذه القطعة تجوز في الملك فكذا في الوقف
إذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق المعاملة ولو أراد ان يصرف الارض
الوقف الى ارض اخرى مكانها ويجعل الوقف ملكاً لنفسه لا يجوز لانها
مناقلة للوقف الى غيره الا ان يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف
فحينئذ يجوز ولو قال وقف من ارضي هذه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً لان
الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك رعيامين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة
ولو قال وقف جميع حصتي من هذه الدار والارض ولم يسم السهام يجوز
استصحاباً اذا ثبت الواقف على اقراره وان جحد فجاءت بينة فشهدت بالوقف
ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على اقراره بالوقف
ولم يعرفوا مقدار حصته الزمه القاضي ببيان مقدار حصته والقول قوله فيه
وان مات قام وارثه مقامه فما اقر به لزمه وحكم به القاضي ثم ان ثبت عنده
أزيد من ذلك حكم به أيضاً ولو وقف نصف ارض له ثم مات وقد اوصى الى
رجل وفي الورثة بكار وصغار فأراد الوصي ان يقاسم البكار ويقرز حصته
الوقف جاز ان ضم حصته الصغار الى الوقف والا فلا لانه وصي الصغار وال
على الوقف فلا يمكنه ان يقرز حصته الوقف عن حصته الصغار كما لو كان وصياً
على صغار فانه ليس له ان يقسم بينهم ويقرز نصيب كل واحد منهم عن نصيب
الاخر لانه يلزم ان يكون مقاسماً لنفسه وانه لا يجوز ولو أراد الواقف ان
ان يقسم ما وقفه ليتولى كل واحد منهم ما على ما وقفه ويصرف غلته فيما
يحب من الوجوه جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمنتحق يقر الباقي
وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لهمدون ويجوز المقاسمة مع وكيل الواقف ووصيه
ولو وقف نصف ارضه واوصى الى ابته وإلى رجل اجنبي لا يجوز له ان يقاسم
الابن ويقرز حصته الوقف لكون الابن وصياً أيضاً ولو وقف نصف ارضه على
جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف
الاخر على تلك الجهة او غيره ها وجعل الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد

وفاته يجوز لهما ان يقتسماها وياخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده
لانه لما وقف كل نصف على حدة صار وقفين وان اتحدت الجهة كمالو كانت
شريكتين فوقها كما كذلك واقفه أعلم

• (باب في الوقف الباطل وفيما يبطله) •

اختلفت أئمتنا فيما لو وقف أرضه أو داره وشرط الخيار لثمنه فقال أبو
يوسف ان بين وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقت
مجهولا لا يكون الوقف باطلا وقال محمد لا يصح الوقف معلوما كان الوقت
او مجهولا واختاره هلال وقال يوسف بن خالد السعدي الوقف جائز والشرط
باطل على كل حال كمالو اعتق بشرط الخيار وكالو جعل داره مسجد اعلى انه
بالخيار ثلاثة ايام فانه يصح الجعل ويسقط الشرط انصافا ولو ذكر الوقف
جهة لا تنقطع وهي تشمل الفقراء والاغنياء بان قال ارضي هذه صدقة
موقوفه عز وجل على بني آدم او قال على الناس او بني هاشم او على العرب
او على العجم او قال على الرجال أو النساء او قال على الصبيان او قال على
الموالي او قال على العميان والزمنى او قال على قراء القرآن والفقهاء
او المحدثين وما اشبه ذلك مما يشمل الفقراء والاغنياء وهم لا يخصصون كان
الوقف باطلا وهذا على اطلاقه قول الخصاص وقد تقدم الضابط المقضي
للحصة والاطلاق في أول الابواب وهذا الاثم يقتضيه المساكين ليكون قربة
بخلاف ما لو قال صدقة موقوفه عز وجل ابد اعلى ولا يزيد لان زيادتهم
فيكون الوقف على ولده جائزا واما الناس وما أشبههم فلا يجوزون ويدخل
فيهم الفقير والغني فلا يدرى لمن تعطى الغلة للاغنياء او الفقراء ولا يمكن
صرفها الى الجهةين لامتياز اختلاف الجهة غنى وفقرا اختلاف المصروف
جهة وصدقة وهما مختلفان وصار كأنه قال وقتت على زيد اعلى عمر ومات
بلا بيان فانه لا يصح لان اوفى موضع الخطر لاحد الامرين فلا يكون عليه ما
ولا على أحدهما بعينه لئلا يلزم الترجيح بالامرج ولو قال على انى ابطاله
او رده من ميل الوقف او بيعه او هبته او قال على ان لقنان او لورثتي ان
يطلوه او يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص ودلال وجائزا
على قول يوسف بن خالد السعدي لا بطله الشرط بالخلاف اياه باعتق ولو قال ارضي

مطلب لو وقف على ان له
ابطاله

هذه صدقة موقوفة يوما او شهرا أو ذكروا ماعلموا ولم يزد على ذلك صح
 وتكون وقفا أبدا ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة كان الوقف
 باطلا لانه لما قال موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط ذلك
 كانت موقوفة أبدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك
 فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي موقوفة أبدا واما اذا قال صدقة
 موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط
 الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الأول رجعة بعد مضي الوقت فاذا لم يشترط
 الرجعة فكانه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فرق بينهما هلال رحمه الله
 ثم قال ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف
 صحيح جائز وهي موقوفة ابد اوقات فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل قال
 فهو كالمشروط أى تصير الفسلة للمساكين سنة والارض ملك لورثته لانه
 باشرط البطلان خرجت من الوقف المضاف بالازم بعد الموت الى الوصية
 المحضة وقال الخصاص ولو وقف داره يوما او شهرا لا يجوز لانه لم يجهله مؤبدا
 وكذلك لو قال صدقة موقوفة بهدوفاتي على فلان سنة يكون باطلا فالخلاص ان
 على قول هلال اذا شرط في الوقف شرط يمنع التأييد لا يصح الوقف * ولو قال
 اذا جاء غدا او اذا جاء رأس الشهر او قال اذا كتبت فلانا او اذا تزوجت فلانة
 وما شابهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف
 لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليقه
 الهبة بخلاف الذر لا يندى يحتمل التعليق ويخلف به فلو قال ان كتبت فلانا اذا
 قدم او ان برأت من مرضي هذا فارضى هذه صدقة موقوفة يلزمه التصديق
 بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة الذر واليمين ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على ان لى أصلها او على انه لا يزول ملكي عن أصلها او على أن ابيع
 أصلها او تصدق بتمتها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت او
 ان احببت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق الوقف بشرط
 وتعليقه باطل في قولهم * ولو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة
 موقوفة فانه يظهر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان
 التعليق بالشرط الكائن تمييز ولوعلق وقفها على شرائها فاشترها لا نصير وقفا

بفلاف تعليق العتق به للقبول وعدمه • ولو وقف أرض غيره فاجازته المالك
 جاز الوقف عندنا خلافا لما في بناء على جواز تصرف القسولي موقفا عندنا
 وبطلانه عنده • ولو انهم لم يعلو وقف او حوض وقف وليس لهم ما يمكن به
 عمارتهم او استرق حانون وقف مع السوق وصار بحال لا ينفع به يطل الوقف
 على قول محمد ويرجع النقص الى الواقف والى ورثته من بعده وكذلك لو كان
 بعيدا عن القرية وخرب وصار لا ينفع به ولا يرغب أحد في عمارته واستجار
 أصله (وروى هشام عن محمد) انه قال اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به
 المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وعلى هذا فينبغي ان لا يفتى
 على قوله برجوعه الى مالك الواقف أو ورثته بمجرد تعطله او خرابه بل اذا صار
 بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر يستغل ذكره بعض المحققين • ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على ان لي أن اعطى غاتنا المن شئت من الناس جاز الوقف ثم
 اذا شاء الاغنياء ولاهل الدنيا أو ما أشبه ذلك مما لا يجوز الوقف عليه يطل
 لصبر ورثته كالمذكور في صلب العقد والله تعالى أعلم

• (فصل في شرط استبدال الوقف) • لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل أيد على ان لي ان ابيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى فتكون وقفا
 على شروط الاولى جاز الوقف والشرط عند أبي يوسف استحسانا واختاره
 النخعي وهو لا يلال وقال محمد ويوسف بن خالد السمي الوقف صحيح والشرط
 باطل وهو القياس وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول أبي يوسف رحمه
 الله لان هذا شرط لا يطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض
 الى أخرى فان ارض الوقف اذا غصبها انسان واجرى عليها الماء حتى صارت
 بحر لا تصلح للزراعة ضمن قيمتها وشري بقيمتها ارض أخرى تكون وقفا على
 شرائط الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قلزلها لآفة وصارت بحيث
 لا تصلح للزراعة ولا تفضل غلتها عن مؤتمها يكون صلاح الوقف في استبداله
 بأرض أخرى فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم تكن الضرورة داعية
 اليه في الحال ولو قال الواقف في أصل الوقف على ان ابيعها واشترى بثمنها ارضا
 أخرى ولم يزد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يزد كرامة ارض
 أخرى مقام الاولى وبما نرا في الاستحسان لان الارض تعينت للوقف فيقوم

عنهما مقامها في الحكم ويجبر دسرا أرض بضمها تصير وقفا على شرائط الاولى
 من غير تجديد وقف كالوقف على العبد الموصى بخدمته خطأ ضمن الجاني قيمته
 واشترى بها عبيدا فانه يجري عليه حكم أصله ويجبر الدسرا وهكذا أحكم المذبر
 المقتول خطأ هذا اذا شرط الاستبدال في أصل الوقف واما اذا لم بشرطه فقد
 أشار في السير الى انه لا يلزمه الا القاضى اذا رأى المصلحة في ذلك ويجب ان
 يخص برأى أول القضاة الثلاثة المشار اليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 قاض في الجنة وقاضيان في النار القسري في العلم والعمل لا يحصل التطرق
 الى ابطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا ولو وقف أرضه وشرط ان
 يستبدلها بارض ليس له ان يستبدلها بدار ولو شرط البديل دار لا يستبدلها
 بارض ولو شرط أرض قرية لا يستبدلها بارض غيرها لتفاوت أراضي القرى
 مؤنة واستغلا لا يلزم الشرط ولو اشترى البديل من أرض عشر او خارج جاز
 اعدم خلو الارض عن أحدهما ولو لم يقيد البديل بارض ولا دار يجوز له ان
 يستبدلها من جنس العقارات بأي أرض او دار او بلد شاء للاطلاق ولو باعها
 بغير فاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال لان القسيم كالوكيل ولو اجاز
 أبو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لاجاز البيع بالغير الفاحش كما هو مذهبه
 في بيع الوكيل به ولو اشترى القيم بنصف الثمن أرضا واشهد على نفسه انها
 من البديل جاز ويشترى بالباقي أيضا بدلا ولو باع الوقف وقبض عنه ثم مات ولم
 يبيع حال الثمن كان دينه في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط
 الاستبدال لا يجوز له بيعه واستبداله وان كانت الارض سجيحة لا ينتفع
 بها ولكن يرفع الامر الى القاضى الذي مر ذكره انتقالا لسيده ان يكون
 موقدا لاياع وانما يثبت له ولاية الاستبدال بالشرط وبدونه لا كالبيع الخلق
 عن شرط اختيار لا يملك أحد المتبايعين نقضه وان لحقه فيه غبن ولو وهب عنه
 نصح الهبة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا تصح ولو ضاع لا يضمه لكونه
 امينا ولو باعها وردت عليه بعيب بقضاء وهلك الثمن عنده فانه يضمه من
 ماله ويجوز له بيع الارض المردودة عليه في الثمن الذي ضمنه بخلاف ما اذا
 غصبها رجل وضمن قيمتها تعذر ردّها وهلك القيمة عند القيم ثم ردّها اليه
 واستردا القيمة منه فانه يرجع في الغنله ولا يبيعها ولو باع أرض الوقف

بعروض يصح في قياس قول أبي حنيفة فيبيع العروض باحد التقدين
 ويشترى به بدلا او يشتري به ابدا وعند أبي يوسف لا يباع الا باحد التقدين
 ثم يشتري به بدل ولو اشترى به ما لا يصح وقفه كغلام وجارية يكون الثمن دينارا
 عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو فسخ من كل وجه
 كالدبال يعيب قبل القبض مطلقا وبعدده بقضاء أو بفساد البيع او خيار
 الشرط او الرؤية جاز له بيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأنه لم يكن وان عاد
 بما هو وكعه قد جدد كالأقالة بعد القبض لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه
 اشتراه سرا مجددا فقصير وقفا فيمنع بيعها كالأشترى أرضا فوئى بدلا الا ان
 يكون شرط الاستبدال مرة بعد أخرى ولو اشترى بالثمن أرضا ثم ردت الاولى
 عليه بعيب بقضاء عادت الى ما كانت عليه وقفا والتي اشتراها ملك له لا ما
 بدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع فيها من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل
 لعدم تصور الخلف مع وجود الاصل وبغير قضاء لا تعود الى الوقفية فتكون
 له وما اشتراه بدلا هو الوقف لا يعود ماباعه اليه بعقد جديد معني ولو اشتراه رجل
 ثم وهبه لمن يباعه اياه او مات فورثه البائع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه
 ويشترى بغيره بدلا لعدم انتقاض عقده فيه وهذا ملك بسبب جديد ولو باع
 أرض الوقف واشترى بغيرها أرضا أخرى ثم استحققت الأرض الاولى تبقى
 الثانية وقفا في القياس وفي الاستحسان لا تبقى لانها كانت وقفا بدلا عن
 الاولى وبالاستحسان انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا
 ولو قال على ان استبدل بها ثم مات وأوصى الى وصيه به فانه لا يملكه لانه شرطه
 لنفسه وهو أمر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
 حيث يصح التوكيل لقيام رأى الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد ولو شرطه
 لكل من يلى عليه جاز وله ذلك مادام الواقف حيا ولا يجوز بعد موته الا اذا
 شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول أبي يوسف وهلال بناء على
 ان القيم عندهما بمنزلة التوكيل والوكالة تبطل بالموت فيحتاج الى الاسناد اليه
 في حياته وبعد موته أيضا لتبقى الوكالة واما على قول محمد فان الولاية لا تبطل
 بموت الواقف لان المتولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف حتى لا يمكنه ان
 يعزله بدون شرط في أصل الوقف فيحوز له الاستبداد ولو بعد موت الواقف

ولو شرط للمتولى استبداله بعد وفاته تقيده بشرطه ويجوز له هو استبداله
 مادام حيا ثم ليس للمتولى سوى الاستبدال به خاصة دون الاسناد والايصاء به
 ولو شرط له حل آخر مع نفسه يجوز له الانفرد به دون الرجل لانه اشتراط به
 مع رأيه ولو كتب في أول كتاب وقفه لاياسع ولا يوجب ولا يملك ثم قال في آخره
 على ان لقائل يبعه والاستبدال بنفسه ما يكون وقفا مكانه جاز يبعه ويكون
 الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال على ان لقائل يبعه والاستبدال به ثم قال
 في آخره لاياسع ولا يوجب لا يجوز يبعه لانه رجوع منه عما شرطه أولا
 ولو باع المتولى دار الوقف وفيه الفلن ثم سزله القاضي ونصب غيره فاسترد
 الثاني الوقف من المستري بحكم القاضي يجب عليه أجرة ما سكن فيه الا انها
 معدة للأجرة وهذا بناء على قول المتأخرين والله أعلم

(فصل في اشراط الزيادة والنقصان في مقدار المراتب وفي أربابها)

لو اشترط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من
 يرى نقصانه من أهل الوقف وان يدخل معهم من يرى ادخاله وان يخرج منهم
 من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد أحد امهم أو نقصه مرة أو أدخل أحد
 أو أخرج أحد ليس له ان يغيره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه
 راضيا فقد انتهت ما رآه واذا أراد ان يكون ذلك له دائما مادام حيا يقول
 على ان لقائل بن فلان ان يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من
 مرتب من يرى نقصانه وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل
 معهم من يرى ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى
 رأيا بعد رأي ومشيتة بعد مشيتة مادام حيا ثم اذا احدث فيه شيئا مما شرطه
 لنفسه او مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته
 وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك الا ان يشترطه في أصل الوقف واذا شرط
 هذه الامور او بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له ان يفعلها
 مادام حيا لان شرطها لغيره شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى فعل
 ما شرطه ولو شرط هذه الامور للمتولى مادام حيا جاز له والمتولى ذلك
 مادام حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبداله او الزيادة والنقصان
 ولم يزد عاياه ليس له ان يجعل ذلك او شيئا منه للمتولى وانما ذلك له خاصة

لاقتصار الشرط في اصل الوقف على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرطه
وقت العقد وسيأتي لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص ان شاء الله
نصالي

• (باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف الى ما بعد
الموت وشرط رجوعه الى المحتاج من ولده) •

الوقف في مرض الموت لازم ولكنه كالكوصية في حق نفوذه من الثالث
كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضة فان مات من غير
رجوع عنه يتخذ من الثلث وقد تكررت الاشارة الى هذا المبحث فاذا وقف
المريض ارضه او داره في مرض موته يصح في كلها ان خرجت من ثلث ماله
وان لم يخرج واجازته الورثة فكذلك والابطال فيما زاد على الثلث وان اجازته
البعض ووده البعض جاز في حصة المميز وبطل في حصة الراد الا ان يظهر له
مال آخر يخرج الوقف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل وحكم المال الغائب
بحكم المعلوم وقدومه كظهوره ومن باع منهم سهمه قبل ظهور المال
الآخر او قدومه لا يبطل بيعه لا لطلاق القاضى التصرف له فيه قبل
الظهور او القدوم ويعبر بقيمة ويشتري بها ارض ويوقف بدله على وجهه
وان كان عليه دين يحيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين كالمواشترى ارضا
ووقفها ثم ظهر لها شفع فانه يجوز له ابطال الوقف واخذها بالشفعة وان لم
يكن يحيطا بجوز الوقف في ثلث ما يبقى بعد الدين ان كان له ورثة والا ففى كله
فان باعها القاضى بقيمتها للدين ثم ظهر ارقدم له مال يخرج الارض من ثلثه
لا يبطل بيعه فيشتري بها ارض بدلا عنها وان باعها باكثر من القيمة يشتري
بالمثل بدل وان وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي
تخرج من الثلث تتوقف وقفيتهما عليهم على اجازة البقية فان اجازوه تقسم
غلة على الموقوف عليهم على ما شرط لهم والاقسم بينهم وبين سائر الورثة على
قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينقل سهمه الى ورثته ما بقي
احد من الموقوف عليهم حيا فاذا انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة
للمساكين وحكم ما يبقى عند عدم خروج كلها من ثلث التركة بحكم خروج
كلها ولو وقفها على اولاده واولاد اولاده ونسلهم ابدا بينهم بالسوية ثم على

المساكين وهي يخرج من الثلث وكانت أولاده وناقضه ذكوراً وإناثاً وكان
 له زوجة وأبوان فإن اجازته الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما
 شرط لهم والاقسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقضه فما أصاب ولد
 الصاب يعطى منه لزوجه وأبويه ثمه وسدسها ويقسم الباقي بينهم للذكور مثل
 حظ الأنثيين لأنه في المرض كالوصية وهي لا تجوز لوارث دون وارث وما
 أصاب الناقلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرطه الواقف وقد
 ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد
 الصلب أحد فإذا انقرضوا تكون الغلة كلها للناقلة على ما شرطه الواقف
 لجوازه عليهم عند وجود أولاد الصلب وسقط ما كان يعطى لزوجه وأبويه
 لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وإنما أعطيناهم مما أصاب أولاد الصلب فرائضهم
 لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وأنه لا يجوز ثم في كل سنة يعتبر
 عدد الفريقين يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد فما أصاب الناقلة سلم لهم
 وما أصاب أولاد الصلب قسم بينهم وبين بقية ورثته كما ذكرنا ولو وقفها على
 الفقراء من ولده وولد ولده ونسله أبداً ثم من بعدهم على المساكين ولم يجزوه
 تقسم الغلة على عدد فقراء الفريقين من أولاده وناقضه ثم يعمل كما تقدم
 وهكذا الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وولد ولده ونسله أبداً وعلى ولد
 زيد بن عبد الله ولو وقف أرضه على قوم وأوصى بوصايا الآخرين والثلث
 لأنني بذلك ولم يجزها ما الورثة يضرب لأصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما
 أوصى لهم ويضرب للموقف في الثلث بقية الأرض فما أصابهم الوصايا منه
 كان لأصحابها وما أصاب قيمة الأرض الموقوفة منه أفرد بقدره منها وكان وقفاً
 على ما سئل فإذا كان ثلث التركة خمسة عشر ديناراً وقيمة الأرض
 عشرين ديناراً والوصية عشرة ديناراً يعطى للموصى لهم خمسة ويبقى نصف
 الأرض وقفاً لكون الوقف في المرض كالوصية فيمتساويان بخلاف ما لو أعتق
 في مرض موته وأوصى بوصايا فإنه يبدأ بالعق فان فضل شيء يصرف
 في الوصايا والانسقاط لما ورد في الخبر أنه يبدأ بالعق من الثلث ولو قال تعطى
 غلة أرضي هذه بعد موتي لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله أبداً متساواً
 ولم يقل صدقة موقوفة فإنها تكون وصية لا وقفاً تصرف الغلة إلى الخلق

من ولده ونسله يوم موت الموصي ان خرجت من الثالث والا فبصاياه ولا يستحق الحادث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للمعدوم فاذا انقضت اوقافه وادخل الارض الى ورثة الموصي ولو وقفها ثم برأصارت وقف العصبة فقص من كل ماله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بعد وفاتي على ولدي ومن هلك منهم بجمع ما حيي لمن غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان حيا لولده وولده ونسله ابدًا ما تناسلوا ويجري عليهم ويجري نصيب كل من هلك منهم عن غير ولد على من بقى ما بقى منهم أحد يصح الوقف في كلها ان خرجت من ثلث ماله وتكون غلته لولده لصلبه وللسائر ورثته على قدر ميراثهم منه ومن هلك منهم وله ولد أو ولد ولي يكون سهمه لولده فتقسم الغلة على عدد أولاد الصلب كلهم فما أصاب الهالك لو كان حيا يأخذه ولده ونسله وهو وقف عليهم من جدهم وما أصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع ورثة أبيهم على قدر ميراثهم منه ويأخذ ولد الهالك ونسله عما أصاب ولد الصلب ما كان يصيب أبيهم لو كان حيا فبأخذون من وجهين أحدهما ما كان لا ييهم وهو وصية لهم من جدهم الواقف وهي جائزة لهم والثاني ما كان يصيب أبيهم مما صار للباقيين من ولد الصلب وهو ميراث لهم من أبيهم فيقسم على جميع ورثته على قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين توفي منه أولا وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أولادي زيد وبكر وعمر ومن توفي منهم فنصيبه لولده ونسله أو قال للمساكين وهلك واحد منهم يأخذ ولده أو المساكين نصيبه ويشارك ولدي الصلب الباقيين في الثلثين اللذين أصابه من غلة الوقف لقيامه مقام أبيه لان ما أخذه أولا كان بوصية الجد وانما جائزة لولده عند وجود ولده له به وأما ما يأخذه ولده الباقيان من الوقف فاعلموا على جهة الميراث لعدم جوازها على وارث دون وارث فيكون ما سعى لهم بجمع ورثته هذا اذا لم يجز الورثة الوقف وأما اذا أجازوه بعد وفاته جاز وكان على ما شرطه وكل من هلك منهم فنقل سهمه الى ولده ونسله ولا شيء لهم من حصته من بقى من ولد الصلب لان الوصية قد اجيزت لهم من بقية الورثة ولو أجازها البعض دون البعض فقص ثلثه على ولد الصلب فما أصاب الهالك منهم يكون نصيبه لولده ونسله وما أصاب الاحياء منهم يكون لهم ثم من كان من

ولهم من أجاز أبوه الوقف فلا حقه فيما بقي من الغلة ومن كان من ولده من لم
 يجوز أبوه الوقف فهو على حصته مما أصاب ولدا الصلب من الغلة لما بينا فان قال
 قائل لا يجوز ان يأخذ ولد الهالك من وجهين مسمى لا يسم من الوقف
 وما كان يصيبه على طريق الميراث من حصص من بقي من ولدا الصلب ونحوها
 يعطون ما أصاب أباهم خاصة ولا يزدون على ذلك قيل له لو جعلها صدقة
 موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمر ومن هلك منهم أفنصيبه لولده ونسله
 أبدا ثم هلك زيد عن ولداً يكون نصيبه لولده والنصف لعمر و فان قال له النصف
 ولا يزد عليه شيء قيل له فان قال ومن هلك منهم ما فنصيبه للمساكين وهلك عمر و
 عن ولده صار نصيبه للمساكين أي يكون النصف الآخر لزيد خاصة فان قال
 نعم قيل له فقد صار لابن الصلب من الميت شيء لم يصل الى وريثة ابنه شيء منه
 لوقوع وصيته له ما كين في نصيب الهالك خاصة فتكون الوصية في حصته
 دون حصته الباقي قال هلال رحمه الله وهذا لا يحسب أحد ايقوله مع ان ولد
 الولد ممن تجوز لهم الوصية فهم كالمساكين فيماخذون ما كان لا يسم من الغلة
 بوصية جدهم لهم ويقولون لهم ما تأخذ من غلة الوقف انما هو ميراثك
 من أبيك فكيف يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لنا مثله وقد أوصى الواقف
 في حصته أي ما من الوقف ان يجوز لهم الوصية فان جاز لك أخذه دون ايجازه
 ان يوصى في نصيب بعض الورثة دون بعض وانه باطل فثبت ما قلنا ولو قال
 أرضي هذا ما قمه موقوفة بعد موتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ومن
 بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولم يجزه الورثة يكون ثلثها له كما
 لورثته على قدر ميراثهم منه وثلثها وقف على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر
 الى عدد القرى يقين يوم ان يمان الغلة وتقسم جميع غلة الارض على عددهم
 فان كان ما يصيب ولد الولد والتمس منهم امثل غلة الثلث الذي صار وقفها كما
 اذا كان أولاد الصلب عشرة والنسالة خمسة او اكثر من غلة الثلث الموقوف
 كما اذا تساوى عدد القرى يقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شيء لولد
 الصلب منه وان كان ما يصيب النسالة من جميع غلة الارض أقل من غلة
 الثلث الذي صار وقفها كما اذا كانوا ثلاثة وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم
 ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته على

كتاب الله تعالى وكلما زادوا أو نقصوا يتغير الاستحقاق الى ان يقرض ولد
 الملب فاذا انقرضوا تكون غلة الثلث كلها للنافلة لزوال المزاحم ولو قال
 أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بدموقى على أولاد زيد ومن بعدهم
 على ورثتي تكون الغلة لأولاد زيد ثم اذا انقرضوا ترجع الى ورثة الواقف
 على قدر ميراثهم منه ان لم يميزوا فاذا انقرضوا تكون للمساكين وهكذا
 الحكم لو قال على اخوتي وأولادهم ونسلهم أبدا فاذا انقرضوا فهي على
 ولدي ونسلي أبدا فاذا انقرضوا فهي للمساكين واذا رجعت الغلة الى ولده
 تقسم بين ولده ونسله على حكم ما تقدم ولو وقف أرضه وهي تخرج من ثلث
 ماله ثم تلف المال قبل موته أو بعد موته قبل وصوله الى الورثة وليس له مال غير
 ذلك يجوز لهم ان يطلوا الوقف من ثلثها ولو لم يكن له مال تخرج الارض من
 ثلثه وقت الوقف ثم مات مالها تخرج من ثلثه تكون كلها وقفا ولو جعلها
 وقفاً بعد وفاته وهي تخرج من الثلث ثم حدث فيها غلة قبل موته فانها تكون
 للورثة لان الوصية انما تجب بعد الموت فكل غرة تحدث قبله فهي ملكه
 فتكون لورثته وان حدثت بعد موته وخرجت هي أيضا من الثلث تكون
 للموقوف عليهم ولو وقفها وفيها غرة لا تدخل قيمته بها كالاكتسب في البيع
 بخلاف الخارجة بعد الوقف والموت اذا خرجت من الثلث لاسم الوقف
 ولو أوصى ان تشتري من ثلث ماله أرضا بالدينار وتوقف على ولدي زيد وعلى
 ولدا ولده ونسلهم أبدا ما أناسوا ثم من بعدهم على المساكين يجب ان يفعل كما
 وصي ومن مات منهم سقط سهمه ونسبتم الغلة جارية عليهم ما بقي منهم أحد
 ولو شرط انه متى احتاج ولده أو ولدا ولده أو نسله اليها يجري عليهم دون غيرهم
 ما كانوا اليها محتاجين بقدر حاجتهم صح شرطه ثم اذا ردت الى أولاده لم يلزمه
 حاجتهم بشاركتهم فيها سائر الورثة واذا ردت الى النافلة كلهم أو بعضهم
 لا لما فيها واذا ردت الى انقرية بين حاجتهم كان حكم الاجتماع كحكم
 الاشتراك وعدمه واذا ردت الى أولاد الملب من الغلة قدر
 ما يكفيهم وشاركتهم فيه ببقية الورثة يراد لهم أبدا هكذا - في يصير ما يصيبهم
 بقدر كفايتهم من طعام وادام وكسوة لهم ولا ولادهم ولا وجاههم في كل سنة
 ولو عين لمن يحتاج منهم قدر ما عاينوا كان ذلك له وحده ان كان من النافلة

وتشاركه فيه بقية الورثة ان كان من ولد الساب من غير ذر وان قال يجري
 على كل محتاج من البطن الاعلى من اولادى من الغلة فى كل سنة ألف درهم
 وعلى كل محتاج من البطن الذى يليه فى كل سنة خمسة آلاف درهم وعلى كل
 محتاج من البطن الذى يلى الثانى فى كل سنة مائتا درهم تصرف الغلة على ما
 شرط ان وسعتمهم والاقسم بينهم على نسبة ما سمي لهم ان لم ترتب البطون
 وان رتبهم يدفع للبطن الاعلى الالف والاربع مائة درهم ولو قال ارضى هذه بعد وفاتى
 صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسلى
 أبدا مائتا سلو امنا فى كل سنة اي كفيه بالمعروف وهي تخرج من الثلث
 وقصرت الغلة عن هذه المصارف يبدأ بولد الولد وبكل من جازت له الوصية
 فيعطى ما سمي له منها قال - فضل شئ يعطى لولد الصلب لان الوقف فى المرض
 ك الوصية وهي لا تجوز للوارث فتكون لمن تجوز له الوصية ولو قال ارضى
 هذه صدقة موقوفة بدوفاتى وذ كروجها سمانا ثم اوصى ان تكون صدقة
 موقوفة على وجوه آخر سوى الوجوه الاولى وذ ك بعد كل وجه للمساكين
 وهي تخرج من الثلث تكون الغلة بين الجهتين اضا فالكوبه اوصى بوصيتين
 ولم يرجع عن واحدة منهما واذا انقرض أحد الفقريتين يكون سهم
 للمساكين كين له كره اياهم بعد كل فريق والله أعلم

(فصل فى اقرار المريض بالوقف) لو أقر مريض فقال ارضى هذه الارض التى
 فى يدي وقعة هارجل مالك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات
 المقر فى مرضه ذلك تسكون وقفا من جميع ماله لذك كره فى الموقوف اياهم
 أشخاصا باعيانهم ويكون ثلثا الغلة للرجلين المعينين والثلث الاخر للفقراء
 والمساكين انه مصدق فيما فى يده الا ترى انه لو أقر المريض بارض فى يده فقال
 ان رجلا ماسكا هذه الارض أقرتها فلان انه يجب ان تدفع اليه فان قال
 فى مرضه ان هذه الدراهم دفعها الى رجل ولم يذكره وقال الى تصدق بها اوجج
 بها على لا يصدر الا بقية دار الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرف
 فيما قال والا فحسابه وانما لم يصدق لعدم تعيينه المقر له وان قال فدفعها الى
 رجل وقال هي لفلان فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم
 كلها وكذلك لو كان ارضا فقال وقعة هارجل على فلان وفلان ومن

بعدهما على المساكين ودفعها الي فأنهما تكون وقفا على من سعى ولا حق فيها
 لورثة المقر ~~فكون~~ المقر لهم مينا وان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها
 على زيد وعمر ويعطيان من غلتها في كل سنة كذا وكذا والمساكين كذا
 وكذا والغزو وكذا وكذا وليس المقر مال غير تلك الارض يكون ثلثها وقفا
 على زيد وعمر والثلث الاخر ثلثها لورثته وثلثه للغزو والمساكين لانه لما
 أفرد كلاهما من الغلة صار كأنه أفرد كلاهما بقراريه بوقف على حياله بخلاف
 المسئلة الاولى وان قال دفعها الي وقال قد وقفها على ولد فلان ابن فلان وعلى
 ولده ولده ونسبه له ابد امانا لا يؤول على الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها
 وكان المقر بالوقف من جملة المقر لهم به لا يستحق هو ولده ولده ولده من
 غلته شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المقر لهم فيضم
 الى الثلث الذي هو حصصه الفقراء والمساكين فثأخذ الورثة ثلثيه والفقراء
 والمساكين ثلثه ولو أقر بارض في يده ان رجلا مال كالمساكين وقفها على الفقراء
 والمساكين لتصير وقفا من جميع مالها وانما تصير وقفا من الثلث فان خرجت
 منه كانت كلها وقفا والا فخص به لانه لما لم يقر بانه وقفها على رجل بعينه صار
 كأنه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق بين
 اقرار معين وبين اقرار لغیر معين فجعل الكل للمقر له فيما اذا كان معيناً
 وقفاً كان المقر به أو ملكاً وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولاً والباقي
 لورثة المقر ولو أقر بارض في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى
 ولده ونسبه ابد اماناً من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفا عليه
 ولا على اولاده لكونه أقر على كتمان الغير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده
 فلا يبعد قوله في ذلك لنفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع معين لكونه أقر
 بانها صدقة والا صل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد أقر بها لهم معنى
 فيحتاج الى اثبات ما ادعاه لنفسه ولا لولاده واما اقراره بالغير فانه شهادة منه
 على الواقف فتقبل بخلاف ما اذا أقر بارض في يده ان رجلا وهما له فانها
 تكون له لانه لم يقر بها لاحد واذا أقر بان الارض التي في يده وقفها على رجل
 على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم والفقراء
 والمساكين سهمان على ما رواه محمد عن أبي حنيفة وقال الحسن بن زياد

مطلب اقرار المريض انه
 وقفها على معين كانت كلها
 وقفا واذا لم يكن معيناً كان
 له الثلث فقط

لهم اسهم واحد والله أعلم

(باب في اقرار الصحيح بارض في يده انها واقف)

اذا أقر رجل صحيح بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقفا على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في يد الاقوام عادة فلو لم يصح الاقرار عن هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة ولا يجعل هو الواقف لها الا ان يقسم بينه بان الارض كانت له حين أقر فحينئذ يكون هو الواقف لها وقبل قيام البيعة بذلك يكون الرأي فيها الى القاضي ان شاء تركها في يده وان شاء أخذها منه ووجه قبول البيعة ان يدعى رجل انه الواقف لها فيقيم المقر بيعة انه هو الواقف فتدفع خصومة المدعى وتثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها عزل وهذا كرجل أقر بجزيرة عبد في يده فانه يصح اقراره بها ولا يكون له الولاية الا ان يقسم بينه انه كان له حين الاقرار بعينه فكذلك المقر بالوقف ان أقام بيعة انه الواقف قبلت وقبلها لا تكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم غلها على الفقراء ذكره في قاضيان وذكر الخصاص وهلال ان ولايتها ولا يقضى عليه بانتزاعها من يده حتى يعلم ان الولاية ليست له لانها لو أخذت منه لقضى عليه بانها لم تكن له ولم يثبت ذلك بخلاف الولاية فانه باقراره بالعنق خرج من يده فلا يجعل له الولاية واما الارض فلا تخرج من يده بالاقرار بالوقف فتبقى الولاية على حالها ولو أقر انها وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الا تخول ان باقراره الاول صارت للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار أنا واقفها على تلك الجهة يقبل قوله أيضا ما لم تقم بيعة تشهد بخلاف ما قال ولو أقر انها وقف عليه وعلى ولده ونفسه أبدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة تجرت ان يكون الوقف عليهم من غيرهم فلو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بانها وقف عليهم بانتزاعهم فاقبل لهم به صح اقراره على نفسه فقط فتكون حصته منه لهم ويرجع الى أولاده فيما ينوبهم فان كانوا كبارا وأقربا بهم كان لهم والانتقسم الغلة عليه وعلى ولده ونفسه فأصابه كان للمقر لهم والباقي لأولاده واذا مات

يطل اقراره وترجع حصته الى اولاده ونسبه ثم تكون من بعدهم للمساكين
 ولو اقر بانهم اوقف من قبل آبيه وابوه ميت صح اقراره ثم ان كان على آبيه دين
 أو وصي بوصية وليس له مال غيرها يساع منها ما يوفي به دينه وتقذوصيته وما
 فضل يكون وقف لعدم نفاذ اقراره في حق آبيه وان أحاط به الدين بتابع كاهابه
 الا ان يقضى دينه عنه وان كان معه وارث آخر يحدد الوقفية كان نصيبه منها
 له بعد التلوم ونصيب المقر وقف ولو اقر بانهم اوقف على قوم من اومين ومساكين ثم
 اقر بعد ذلك انها وقف على غيره ثم أوزاد عليهم اوقف من منهم لا يصح اقراره
 الثاني ويعمل بالاول ولو اقر بارض في يده ان القاضي الفلاني ولاد عليها وهي
 صدقة موقوفة لا يقبل قوله في التولية قياسا ذكره في قاضيان وقال لعل
 لا يقبل قوله في التولية والوقف قياسا وفي الاستسكان ان تلوم القاضي أياما
 فان لم يظهر عنده غير ما اقر به أمضى الوقف على منج ما اقر به ولو كانت
 أرض في يد ورثة فاقروا ان آباءهم وقفها وصحى كل واحد منهم وجهها غير ما صحى
 الآخر يقبل القاضي اقرارهم والولاية عليها اليه فيصرف غلة حصته كل
 واحد منهم فيما ذكره لانه لا تهمة فيه ولو كان فهم صغير وغائب توقف حصتهم ما
 الى الادراء والتقدم ومن أنكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا له ولو
 شهد اثنان على اقرار رجل بان أرضه وقف على زيد ونسبه له وشهد آخران على
 اقراره بانهم اوقف على عمرو ونسبه له تكون وقفه على الاسبق وقتان علم وان لم
 يعلم أوزكر وارقنا واحد اتكون الغلة بين الفريقين أنصافا ومن مات من
 ولد زيد نصيبه لمن بقى منهم وكذا حكم اولاده واذا انقضت أحد الفريقين
 رجعت الى الفريق الثاني لزال المزاحم ولو اقر بان هذه الارض كانت
 لزيد بن عبد الله وقد وقفها في وجوه سماها وجعلني متوليا عليها يرجع الى
 زيد فيها ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا في الوقفية وعدمها وان لم يكن
 له ورثة أو وصي المقر رجلا لا يجهولان تستقر في يده ولو اقر رجل بان آباءه وقف
 أرضه على المساكين وانه جعل ولايتها اليه وليس معه وارث غيره يصح اقراره
 بالوقف ويقبل قوله في الولاية أيضا استحصانا ولو اقر رجل فقال هذه الارض
 صدقة موقوفة عن أبي على الفقراء والمساكين تصير وقفها ولو كان معه وارث
 آخر فحدد الوقفية لا يستحق شيئا حتى يثبت عند القاضي انها كانت لآبيه

لانه لما قال عن أبي لم يقر انها كانت لايه لاحتمال ان يكون الواقف لها غيره
 والولاية عليهم الا ان يثبت انها لغيره بخلاف ما اذا قال انها صدقة موقوفة
 من أبي لانه جعل ابتداء الوقف من أبيه ف يرجع الى قول شريكه في حصته منها
 ولو قال هذه الارض صدقة موقوفة علي ولد جدي جاز ويكون المقر من جملة
 لموقوف عليهم الا ان يثبت انها كانت ملك المقر وقت الاقرار بالوقف
 فحينئذ يجوز ما يجوز لرجل ان يقفه ويطلق منها ما لا يجوز له ان يقفه ولو
 أقربان هذه الارض وقف علي ولديه ونسله أبدا ما تيسر لواعلي ان لى ولايتها
 وعلي ان لى ان أخرج منها من ارى اخراجها وادخل من ارى ادخاله وان لى
 ولاية الزيادة والنقصان وولاية الاستبدال بهذا الوقف ما ارى من أرض
 أودار وأقرب هذه الامور متصلة باقراره ولم ينسب الارض الى واقف صحيح
 اقراره بالوقف اهام ويجمع ما ذكر ولا يسمع قول المقر بالوقف في نفسه بدون
 حجة أدتري انه لو قال هذه الارض التي في يدي موقوفة علي ولدي ولدي ولدي
 ولدي ونسله عشر سنين ومن بعده اقبه وقف علي ولدي ولدي ونسله أبدا من
 بعدهم علي المساكين كان اقراره بذلك جائزا وتكون وقفه علي ولدي والمدة
 التي ذكرها ثم اذا مضت تكون وقفه علي ولدي وما اذا انقضوا تكون
 علي للمساكين لانه يقول انما وقفت علي هذه الشروط التي ذكرتها فان قبل
 قولي في انها وقف فهي وقف علي ما ذكرته هذا اذ لم ينسبها الى رجل
 معروف واما اذا ذكر لها واقف معروف فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع
 اليه فيه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد الاقرار به
 لا يصح لاستلزامه احتمال بطلان ما صار وقفا بالاقرار الاول لكون القول
 قول المنسوب اليه في الوقفية وعدمها واذا أقر أن رجلا معروف دفع اليه
 هذه الارض وقال هي وقف علي وجوهها لا يقبل قوله فيها ان كان الرجل
 حيا وان كان ميتا يتسلم الفاضل فيها فان صح عنه دفع امره شيء عمل به
 والاعل بقول المقر استحسانا وصرف غلته فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا
 الاوقاف المتقدمة والاقرار بان هذه الارض ملك فلان اليتيم وقد دفعها الى
 فلان القاضى ولوترك ابنين وفي يدهم أرض فقال أحدهم ما وقفها ابونا
 علينا وانكر الآخر الوقف تكون حصته المقر وقفه عليه وحصته المنكر ملكا

له ولا حق له في الوقف لان انكاره بمنزلة ردّه فان زاد المقر وقال وقفها علينا
وعلى اولادنا ونسلنا ابدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على الساكنين كانت حصته
وقفاعلى من أقر ثم ان صدق اولاد المنكر معهم فيما في يده أخذوا احتصا قههم
منه ولا يسطل حقهم منه بانكار أيهم وان واقفوه بعد موت أيهم فيما كان
في يده صارت كلها وقفا وان تابعوه على الانكار يجرمون من الوقف وان
واقفه كلهم في حياة أيهم وانكروا بعد موته صارت كلها وقفا لاقرارهم
السابق وان واقفه بعضهم وأكبر بعضهم بعد موت أيهم بضم نصيب
الموافق الى الوقف وتقسيم خلفه على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم
ملكه ولو باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يطل البيع
وتصير وقفان صدقه المشتري والا قبله قيمة ما باع ويشتري به بديل ولو
كان بعد ما لا يقدر على شراء بديل يدخل مع الباقي في الوقف ولو أقر لرجلين
بارض في يده أنها وقف عليهم ما وعلى اولادهم ما ونسلهم ما ابدا ثم من بعدهم على
الساكنين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا اولاد له ما يكون نصفها وقفا
على المصدق منه ما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق
رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما اذا أقر الرجل بارض فكذبه المقر ثم صدقه
فانما الاتصير له ما يقره به انما والفرق ان الارض المقر بوقفها لا تصير ملكا
لاحد بتكذيب المقر فاذا رجع اليه والارض المقر بكونها ملكا ترجع
الى مالك المقر بالتكذيب ولو أقر رجل بارض في يده وقف وذو اليمن منكر ثم
اشتراها أو ورثها منه تصير وقفا مؤخذا له برغمه ولو كان معه ورثته فالمرجع
فيما ينوبهم اليهم نصيبا وانما ولو أقر ان أباه اوصى ان تكون ارضه صدقة
موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كان ثلثها وقفا وله ان
يسطه في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو أقر بانه وقف الضبعة
القلانية في سنة ثلاث وتسعمائة مثلا وأشهد عليه بذلك ولم تكن في يده وانما
كانت في يده رجل اشتراهما من آخر فاقتر المستري انه اشتراهما في سنة اثنين
وتسعمائة للرجل المقر بالوقف بأمره وماله وانما له دونه فانما تكون وقفان
صدق المقر بالوقف المشتري فيما حال من الامر وتقدم التاريخ والا فلا
وان أقر انه اشتراهما بأمره ونقد ثمنه تبرعا تكون وقفان بخلاف المقر

المطلب باع المنكر حصته
من الارض ثم رجع الى
التصديق يطل البيع الخ

الأمر بالشراء لعمد لم يلحق كلفه عليه بصير ورثتها وقفا وان مات الواقف
فقلت الورثة وقفها قبل ان يملكها وقال وصيه والموقوف عليهم وقفها بعد
ما ملكها بشراء وكيله زيد وصديق زيد على ذلك بعد موت الواقف يكون وقفا
ان كان تاريخ الشراء سابقا على الوقف وأقرب بقدر الثمن عنه متبرعا ولا يقدح
بحود الورثة في كونها وقفا لا شهادتهم ورثتهم انه وقفها فان قال نقضت الثمن من
مال الواقف يرجع في صيرورتها وقفا الى الورثة فان صدقوه على ما قال كانت
وقفا وان كذبوه في التوكيل يلزمهم اليمين على نفي العلم فان حلفوا بطل كونها
وقفا والا فلا واقف أعلم

• (باب الولاية على الوقف) •

لا يولى الأمين قادر بنفسه او بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس
من النظر تولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود
لا يحصل به ويستوى فيها الذكرو والانثى وكذا الاعمى والبصير وكذلك
المهدوف في كذب اذا تاب لانه أمين • رجل طلب التولية على الوقف قالوا
لا تعطى له وهو ممن طلب القضاء لا يقاد • لو وقف رجل أرضه ولم يشترط
الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره لال والناطقي ان الولاية تكون للواقف وذكر
محمد في السير انه اذا وقف ضيعة له وأخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من ان التسليم
شرط عند محمد فلا يتبع له ولاية الاب بالشرط منه له وليس بشرط عند أبي يوسف
فتكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخ بلخ • ولو شرط ان تكون
الولاية له ولولاده في تولية القوام وعزلهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو
من جنس الولاية وسلمه الى المتولى جاز ذلك ذكره في السير • ولو لم يشترط لنفسه
ولاية عزل المتولى ليس له عزله من بعد ما سلمها اليه عند محمد لكونه قائما مقام
أهل الوقف • وعند أبي يوسف هو وكيله فله عزله وان شرط على نفسه عدم
العزل • ولو جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عنده بناء على الوكالة
الا ان يجعلها في حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته • ولا تبطل عند
محمد بناء على أصله • ولو كان له وقف فجعل عنده من ضره رجلا وصيا ولم يذكر
من أمر الوقف شيئا ~~تكون~~ ولايته الى الوصي • ولو قال أنت وصي في أمر

الوقت قال هلال هو وصي في الوقت فقط على قولنا وقول أبي يوسف وعلى
قول أبي حنيفة هو وصي في الأشياء كلها وجعل في فاضل بن أبي يوسف مع
أبي حنيفة فكانت عن روايتين ولو جعل ولاية إلى رجلين بعد موته وأوصى
أحدهما إلى الآخر في أمر الوقت ومات جازله التصرف في أمره كله بغيره
وروي يوسف بن خالد السعدي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز لأن الواقف لم ير
الأمر أبداً ولم ير من يرى أحدهما وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي أن
يجوز أنفراد كل منهما بالتصرف أو أن يوصى به إلى صاحبه كالأوصى إلى
رجلين فإنه يجوز أنفرادهما بالتصرف عنده ولو شرط الواقف أن لا يوصى
المولى إلى أحد بعد موته امتنع الأبناء ولو شرط أن تكون ولاية وقفه
لنفسه أو جعلها لغيره من ولداً وغيره وشرط أن لا يدزلهما سلطان ولا خاض
كان شرطه باطلاً إذا لم يكن هو أو من جعله مأموناً عليه ولو منع أهل الوقت
مأموناً لهم فطالبوه الزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته ولو امتنع من
العصاة وله غلة جبره عليها فإن فعل فيها أو لا أخرجه من يده فإن مات ولم
يجعل ولاية إلى أحد جعل القاضي له قسماً ولا يجعله من الأجانب مادام يجد
من أهل بيت الوقت من يصلح لذلك أمالاً له اشق أولاً من قصد الواقف
نسبة الوقت إليه وذلك فيما ذكرنا فإن لم يجد من الأجانب من يصلح فإن
أقام أجنياً ثم صار من ولده من يصلح صرفه إليه كما في حقيقة الملك ولو جعل
ولاية إلى رجلين فقبل أحدهما ورذ الآخر يضمن القاضي إلى من قبل رجلاً
آخر ليقوم مقامه وإن كان الذي قبل موضعاً لذلك فقوض القاضي إليه أمر
الوقت بغيره جاز ولو قال جعلت الولاية لفلان في حياتي وبعد مماتي إلى أن يدرك
ولدي فإذا أدرك كان شريكاً في حياتي وبعد مماتي لا يجوز ما جعله لولده
في رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجوز وكذلك لو قال إن
أدرك ابني فلان فولاية صدقي هذه في حياتي وبعد مماتي دون فلان فإنه
يجوز نسيب أبي يوسف ولو أوصى إلى رجلين بأن يشتري بمال ماله أرضاً
ويجعلها وقفاً على وجودهما أو أحدهما أو يشهد على وصيته جاز ويفعل الوصي ما أمر
به وتكون الولاية له على الوقت وإن يوصى بما أوصى إليه ويصير لما كان
لوليه ولو جعل الواقف رجلاً متولياً على وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف

مطلب الواسع من العادة
والوقت غلة

وفقا آخر ولم يجعل له واليا لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا ان
 يقول انت وصي ولو وقف ارضين وجعل لكل واحدة واليا لا يشارك احدهما
 الا آخر فان اوصى بعد ذلك الى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه
 الموصى مع من جعله الواقف متوليا ولو جعل ولايته وقفه لرجل ثم جعل رجلا
 آخر وصيه يكون شريكا للمتولى في امر الوقف الا ان يقول بوقف ارضي على
 كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان وجعلت فلانا وصي في تركاتي وجميع
 اموري فحينئذ ينقرد كل منهما بما فوض اليه ولو جعل الولاية لافضل
 اولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سناذ كرا كان اواثي ولو قال
 للافضل فالافضل من اولادي فابي افضلهم القبول او مات تكون ابني يليه
 فيه وهكذا على الترتيب كذا ذكره الخصاص وقال للال القصاص ان يدخل
 القاضي بده رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل
 ولو كان الافضل غير موضع اقام القاضي وجلا يقوم بامر الوقف مادام
 الافضل حيا فاذا مات ينتقل الى من يليه فيه فاذا صار اهلا بعد ذلك ترد الولاية
 اليه وهكذا الحكم لو لم يكن فيهم احدا اهلا فان القاضي يقيم اجنبيا الى
 ان يصير منهم احدا اهلا فترد اليه ولو صار المفضل من اولاده افضل عن
 كان افضلهم تنتقل الولاية اليه لشرطه اياها لافضلهم فينتظر في كل وقت
 الى افضلهم كالوقف على الاقرب فالاقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا
 صار غيره اقرب منه يعطى الثاني ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده
 وكان فيهم ذكر وانثى صالحين للولاية تشارك في الصدق والولد عليه ايضا
 بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لاحق لهما حينئذ ولو جعلها لرجل
 ثم عمه وفاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي بطات ولاية
 المتولى وصارت للوصي ولو قال رجعت هما وصيت به ولم يوص الى احده
 ينبغي للقاضي ان يولى عليه من يوثق به لبطان الوصية برجوعه ولو جعلها
 للموقوف عليه ولم يكن اهلا اخرجه القاضي وان كانت الفسلة له وولى
 عليه مأمونا لان مرجع الوقف للمساكين وغير المأمون لا يؤمن منه عليه
 من يخرب او يسرق فيمنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان
 بعضهم غير مأمون بذله القاضي بمأمون وان رأى اقامة واحد منهم

مقامه فلا بأس به وإن مات واحد منهم عن غيره وصى أقام القاضي مقامه
رجلا ولومتهم ولو شرط الولاية بعد موت وصيه لم يذم لعدم رتبته بلكر وهكذا
وجب الترتيب ولو جعلها للأولاد وفيهم صغير أدخل القاضي مكانه رجلا
أجنبيا أو واحد منهم كبيرا ولو وصى إلى مسمى تبطل في القياس مطلقا وفي
الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فإذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلف
من ولده ونسبه في الولاية بحكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا
يجوز قياسا واستحسانا لأهلية في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف لحق المولى
يمتد عليه بعد العتق زال المانع بخلاف العبي والذى في الحكم كالإبدان
أخرجهما القاضي ثم اعتق العبد واسلم الذى لا تعود الولاية لهما ولو جعل
الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا إلى أن يقدم فإذا قدم ترادى إليه ولو
قال ولاية هذا الوقت إلى عبدا لله حتى يقدم زيد فإذا قدم فهو وصى كان زيد
وصيا واحده عند قدمه وقال بعضهم إذا قدم زيد كان شريكا لغيره في
الولاية إلا أن يقول إذا قدم زيد فالولاية إليه دون عبده فلهذا قال هذا
القول عندنا ليس بشئ والقول عندنا القول الأول ولو جعله لزيد مادام في
البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامرأته لم تنزع فأنما
إذا تزوجت تسقط ولا يتأوان لم ينص على سقوطها كالأول صدق قلان
ما كان فقيرا فانه إذا استغنى لا يعطى شيئا لقوت ما علق الاستحقاق عليه ولو
مات قيم المسجد فأقام أهله فيما كانه بغيره إذن القاضي لا يصير قياسا في الأصح
ولكن لا يضمن ما اتفق في مهارته من الغلة إن كان هو الذى أجر الوقت لانه
إذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب إذا أجر المفعول بكونه الإبرقة
ذكره في فاضل خان بخلاف تولية الموقوف عليهم قياسا إذا مات فيهم فأنما
صححة وإن لم يستطلعوا رأى القاضي إذا كانوا يحضون وكان القيم من أهل
الصالح ولو أقام قاضي بلدة قياسا على وقفه أقام قاضي بلدة أخرى قياسا آخر
عليه هل يجوز لكل واحد منهما الانفراد بالتصرف قال الشيخ اسمعيل الزاهد
يفي أن يجوز تصرف كل واحد منهما بما جفرده لتفويض كل منهما الأمر كلا
المن أقامه ولو أراد أحدهما أن يعزل من أقامه الآخر قال إن رأى
المصلحة في عزله كان له ذلك والأفلا وإذا كان للوقف متول ومصرف

مطلب عزل أحد القاضيين
من أقامة الآخر

لا يتصرف في الغلة الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ المال لا غير والله تعالى أعلم

• (نصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف) • يجوز ان يجعل الواقف للمتولى على وقفه في كل سنة ما لا معلوم القيامه بامره والاصل في ذلك ما ذهبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لولي هذه الصدقة ان يأكل منها غير منأكل مالا وما فعله علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبيد الذين وقفهم مع صدقته ليقوموا به ما رتبهم من الغلة وهو بمنزلة الاجير في الوقف الا ترى انه يجوز له ان يستأجر اجرا لما يحتاج اليه الوقف من العمارة وعليه عمل الناس وليس له خدمعيز وانما هو على ما تعارفه الناس من الجمل عند عقد الوقف ليقوم بمصلحة من عمارة واستقلال وبيع غلات وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعله امثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه واماما تفعله الاجراء والوكلاء فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها الاجراء معلوما لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا لعلنا كم ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا يفعله الولاية ولو حل به آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ والاعطاء فله الاجر والافلاأجره ولو طعن اهل الوقف في اماتته لا يخرج به الحاكم الا بتيانه ظاهرة بيينة وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر فعمل ومعلومه باق له وان رأى ان يجعل لمن ادخله معه حصه من معلومه فلا بأس وان رأى ضيقا فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدر ما عينناجاز ويغني له أن يقتصد فيما يجعل له من الغلة ولو جعل الواقف للقائم بوقفه أكثر من أجر مثله يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان يشترط عليه القيام بامره يجوز فهذا اولى بالجواز ولو قال للقيم وكل في أمر الوقف في حياتي من رأيت واجعل له مما عتيته لك ما رأيت فوكل رجلا وجعل له منه شيئا جاز ويجوز له اخراجه والاستبداد به وقطع ما جعل له وعدم اقامه أحد مكانه ولو شرطه تفويض أمره بعد عاتيه مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض معلومه لرجل اقامه فيها وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه ما عصى له فقط ويرجع الباقي الى أصل

الغلة ولو شرط له المعلوم ولم يشترط له ان يجعله لغيره ليس له ان يوصي به ولا يئتي
 منه لاحد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف ويتقطع المعلوم عنه بموته ولو
 وكل هذا القيم وكلا في الوقف او اوصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم
 او بعضه ثم جئن جنونا مطبقا يطل نو كيله ووصايتيه وما جعل للوصي او
 الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الوقف عينه بلهجة
 أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ فيها حيثنذ وقد راجعون المطبق بما يتيقن
 حولا لسقوط القرائض كلها عنه ولو عاد عقده عادت الولاية اليه لانها زالت
 بعارض فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو اخرج القيم حاكم ثم جاء حاكم آخر
 فادعى عنده ما نه اخرج بهما مل قوم سعوا به اليه من غير جرمية يستحق بها
 الاخراج من الوقف لا يقبل قوله لان معنى امور الحكام على العجعة ولكن
 يقوله صحيح انك موضع للولاية بامر الوقف فاذا أثبت انه موضع لها ردها
 اليه وأجرى له ما كان جاريا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو أثبت اهليته
 عند من أخرجه بتجديد توبة ورجوع عما كان يقتضي اخراجه ولو مات
 القيم عن غير ايصاء وأقام القاضي مقامه وجب الاجرى عليه من ذلك المال
 بالمعروف ولا يجعل لجمع ما كان للقيم ان كان أكثر من المتعارف لانه يجوز
 للواقف من التصرف ما لا يجوز لغيره الا ترى انه يجوز له ان يجعل كل الغلة
 للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجرى عليه الا بقدر الاستحقاق لانه نصب ناظرا
 لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو خشي الواقف
 أن يتعرض الحاكم الى ما جعله المتولى من المال لقيامه بالوقف باذخال أحد
 معه فيه أو اخراجه من الولاية يشترط في وقفه أن هذا المال جار على فلان
 مادام حيا وان خرجت يد عن القيام بامر الوقف لم ينقطع عنه المال حينئذ
 ياخذ في كل سنة مادام حيا ولو جعله لولد القيم ونسبه أبدا بعد موته جاز وكان
 ذلك المال جاريا عليهم بعد موته بمحكم شرطه ولو وقف أرضا ووقفه معها
 عبيدا يعملون فيها وشرطت عليهم من غلتها بالمعروف ثم مرض بعضهم يستحق
 النفقة ان قال على ان يجري عليهم نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء
 وان قال لعملهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من نهطل منهم عن العمل
 ولو باع العاجز واشترى بثمنه عبدا مكانه جاز وان جنى أحد منهم فله المتولى

مطلب الجنون المطبق ما يتيقن
 حولا

مطلب اذالم يباشر العذر

ما هو الاصلح من المرفع أو القداء ولو قد ابا كفو من ارض الجناية كان متطوعا
في الزائد فيضنه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد
على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو وقف أرضه على مواله مثلا ثم
مات فجعل القاضي الوقف قيميا وجعل له عشر الغلة وفي الوقف طاحون في يد
رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيها الى القيم وأصحاب الوقف يقبضون غلتها منه
لا يستحق القيم عشر غلتها لان ما يأخذه انما هو بطريق الاجرة ولا أبر قدون
عمل والله تعالى أعلم

• (فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز) • أول ما يفعله
القيم في غلة الوقف البداء بعمارة وأجرة القوام وان لم يشرطه الواقف فضا
لشرطه اياها دلالة لان قصده منه وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك
الا بها وينص في تصرفاته النظر للوقف والغلبة لان الولاية مقيدة به حتى
لو أجرة الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجرة من ابنه
أو أبيه أو عبده أو مكاتبه للهمة ولا تنظر معها وسيأتي ما فيه من الاختلاف
في باب الاجارة ولو اشترى المتولى بمال فضل من غلة وقف المسجد حائونا
أو مستغلا أخرجا لان هذا من مصالح المسجد فلو باعه اختلفوا فيه
والصحيح انه يجوز لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من
جمله أو قاف المسجد ولو خشي القيم هلاك النخل أو الشجر الذي في الارض
يجوز له ان يشتري ما يفرسه فيها للتلاقي في شجرها وليطلف بعضها بعضا ولو
أراد المتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد دهنًا أو حصرا أو ابراء أو حشا
ليرش فيه يجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان قال يفعل ما يراه من مصلحة
المسجد وان لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارته فليس له ان يشتري ما ذكرنا
لانه ليس من العمارة والبناء وان لم يعرف شرطه في ذلك يتطهر هذا القيم الى
من كان قبله فان كان يشتري من الغلة ما ذكرنا جاز له الشراء والا فلا ولو
اشترى بقلته فربا ودفعه الى المساكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لو وقع
الشراء ولو طلب من القيم خراج الوقف والجباية وليس في يده شيء من الغلة
قال الفقيه أبو القاسم ان كان الواقف أمره بالاستئذنة جاز والا كان ذلك
في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقيه أبو الليث اذا استقبله أمر ولم يجد

مطلب ما يأخذه القيم أجرة

مطلب في شراء المتولى المحصر
والدهن

بدامن الاستدانة فيبني لها ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقت
 لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقت وذكر الناطق ان القيم لو استدان
 شيئا ليجعله في ثمن البذور راعة في أرض الوقف ان كان باذن القاضي جاز عند
 الكل وتقيد الامتة انه يجازى كرائها هو فيما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة
 واما اذا كان في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان
 يرجع ذلك في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا قصد
 الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله ولا يصح أن يرهن القيم
 الوقف بدنه لانه يلزم منه تعطيله فلورهن القيم دارا من الوقف وسكن المرتين
 فيها فالواجب عليه أجر مثلها سواء كانت معدة للاستغلال او لم تكن
 احتياطا في أمر الوقف ولو تناول الاكار من غلة الوقف شيئا فصالح المتولى
 على شيء ان وجد منه على ما دعي أو كان مقر الاهلاك ان يعط شيئا عنه ان كان
 الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ماعليه قاشا ولو اخذ من متولى
 الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم حبش
 المسجد الذي يكون في أيام الربيع جاز ان لم يكن له قيمة والا فلا يجوز له طرحه
 ويضمن الاخذ قيمته ولو مال حوائث بعضهم على بعض والاول منها وقف
 والباقي ملك والمتولى لا يعبر الوقف قال أبو القاسم ان كان الوقف غلة كان
 لاصحاب الحوائث أن يأخذوه بنسوية الحائث المائل من غلة الوقف وان لم
 يكن له غلة فييد المتولى رفعوا الامر الى القاضي بأمره بالاستدانة على
 الوقف لاصلاحه حائثين دارين اسداها وقف والاخرى ملك فانهم
 وبناء صاحب الملك في حددار الوقف قال أبو القاسم يرفع القيم الامر الى
 القاضي ليجبره على نقضه ثم يبنيه حيث كان في القديم ولو قال القيم للباقي
 أما أعطيت قيمة البناء أقره حيث بنيت وابن أنت لنقض حائثا آخر في حددار
 قال أبو القاسم ليس لقيم ذلك بل بأمره بنقضه وبناءه حيث كان في القديم
 ولو أراد القيم ان يبنى في الأرض الموقوفة قرية لا كرتها وحناظها وليبمع
 فيها الفلن جاز له ذلك ولو كان الوقف حائثا فاحتاج الى خام يكسح الخان
 ويقوم بفتح بابيه وسده فسلم القيم بعض البيوت الى رجل أجره له ليقوم بذلك
 جاز وليس له ان يبنى في الأرض الموقوفة شيئا لتستغل بالاجارة لان استغلال

مطلب اخذ من غلة الوقف
 ومات بلا بيان لا ضمان عليه

الأرض بالزراعة فإن كانت متصلة ببوت المصر وترغب الناس في استئجار
بيوتها والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جائزه حينئذ البناء ~~الـ~~ كون
الاستغلال بهذا أنفع للفقراء ولواجمع من غلة وقف على الفقراء أو على
المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة بان غلب جماعة من الكفرة على
مكان فاحتج في دفع شرهم الى مال يجوز لها كم ان يصرف ما كان من غلة
المسجد في ذلك على وجه القرض اذ لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال
ويكون ديناً ذك الشئخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري ولو كان
الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى الاصلاح وظهر
لها وجه بريخاف المتولى فوته ان صرفها الى العمارة والاصلاح لمخوفات
الاسارى أو اعانة المغازي المنقطع فانه يتطران لم يكن في تأخير المرممة
ضرر ظاهر يخاف منه خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخر المرممة الى
الغلة الثانية وان كان في تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرممة فان
فضل شئ يصرفه في ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجه فيه تصديق
بالغلة على نوع من الفقراء فاما عمارة مسجد أو ربطاً أو نحو ذلك مما
لا يتصور فيه التملك فانه لا يجوز صرفه فيه لان التصديق عبارة عن
التملك فلا يصح الاعلى من هو أهل القلث ولو أنفق المتولى دراهم الوقف
في حاجته ثم أنفق من ماله مثله في مصارقه جاز ويبرأ عن الضمان ولو خاط
من ماله بدراهم الوقف مثل ما أنفق كان ضامناً للكل فاه الشئخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط استهلاك كما عرف في موضعه
والله تعالى أعلم

فصل في اشتراط الواقف ان من أحدث في الوقف حداثاً يريده ابطاله
أو نازع القيمة فهو خارج منه (لو اشتراط الواقف في كتاب وقفه ان من أحدث
من أهل الوقف حداثاً يريده ابطاله أو شيئاً منه أو فسد به أدخل يداً انسان
فيه فهو خارج من هذه الصدقة ولا شئ له في شئ من غلتها وما كان له منها فهو
مردود على من كان من أهل هذه الصدقة معبناً على اصلاحها وتصحيحها
وثباتها في وجوها وسجلها الموصوفة في هذا الكتاب كشرطه جائزاً
وهو على ما شرط فلوا نازع بعض أهل الوقف فيه وقالوا انما يريد تصحيحه

وإصلاحه وقال سائرهم انهم يريدون إبطاله وإفساده وقد شرط الواقف ان
من فعل ذلك فهو خارج منه ينظر القاضي الى أمر المتنازعين فيه فان كانوا
يريدون بغيرهم تصحيحه وإصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على حالهم
وان كانوا يريدون إبطاله أخرجهم منها وأشهد على إخراجهم فان قالوا
ان القيم بطلنا بجمع حقوقنا وانما نأزعه في حقوقنا لاني ابطال الوقف ينظر
القاضي أيضا فيما قالوه كالاول ولو شرط ان من تعرض لافلان والى هذه
الصدقة من أهلها ونأزعه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من غير
تقديمه بإبطال الوقف وإفساده ونأزعه بعضهم وقال من عني حق من الغلة فانه
يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق وان كانت منازعته اطلب حقه عملا
بشرطه المطلق لانه لو صرح به فقال على انه ان نأزعه فلانا نظر هذه الصدقة
أحد فطالبه بحقه من الغلة فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه فطالبه واحد
منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نأزعه فلانا متولى هذه
الصدقة أحد من أهل الوقف فأمره اليه أو قال الى فلان رجل آخر ان شاء
أقره وان شاء أخرجه وصرف ما كان له من الغلة الى من يرى من أهل الوقف
كان أمر المتنازع في الابقاء وعلمه اليه فان أخرجه مرة ليس له ان يعيده وان
أراد إخراجهم فكلهم فيه فابقاء له إخراجهم بعد ذلك والفرق ان إخراجهم
ايام قد فعل ما شرطه وليس فيه ما يقتضي التكرار وبابقائه لم يفعل شيئا
وانما تركه وهو ليس بفعل فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرطه رقمن يخرجهم
منه جاز له رده ثم لو نأزعه به عدل الرد ورأى إخراجهم ليس له إخراجهم لانه
الشرط الا ان يذكر اقطا يقتضي تكرار الإخراج منه بمنزاعته كقوله وكلما
نأزعه أخرجه وان رأى رده اعاده فينتدب يجوز له تكرار العزل والتولية
في كل نأزعة ولو شرط مثل ذلك للقيم وشرطه الا يصاحبه جاز واذا وصى
به الى رجل جاز له مثل ما جاز للاصل ولو شرط الا يصاحبه ذلك الشرط لكل من
يلى عليه عم الحكم كل من يلى عليه من القوام والله تعالى أعلم

• (فصل في انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه) • لو أنكر المتولى
الوقف وادعى انه ملكه بصير غاصبا له ويخرج من يده لغيره خائبا بالانكار
ثم ان كان الواقف حيا فهو خصمه في إخراجهم من يده ثم هو بالخيار ان شاء

أبقاه في يد نفسه وإن شاء دفعه إلى من يشق به وجهه وبالعليه وإن نقصت
الارض ضمن النقصان الحاصل بعد الجحود لا ما قبله لصيرورته غاصبا لها من
ذلك الوقت وكذلك إذا انهدم شيء من الدار بعد انكار وقصبتها فإنه يضمنه
ويبيع به ما انهدم منها وإن كان مبتا وطالبه أهل الوقت به أقام القاضي له
قياسا أو أخرجه من يده إذا صبح أمره عنده ولو غصبها غير المتولى ترد إليه ويضمن
الغاصب النقصان ويصرف يده في عمارتها ولا يصرف لأهل الوقت لكونه
بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك إذا قام مقامها
وأنما حقهم في الغلة خاصة ولو هدم الغاصب منها بناء وأدخل فيها جذوعا
وأجر ضمن ما انهدم منها وأمرهم بدم ما بين فيها ولو كانت أرضا وغرس فيها
أشجارا أمر بمقامها إن لم يضر الهدم والقلع بالوقف وإن أضر به فإن تخرب
الدار ونقص الارض برفعها لا يمكن منه ويضمن القيمة بقيمتها مقلوعين
إن كان في يده من غلته ما يمكن للضمان والآجره وأعطى الضمان من
الاجرة وإن أراد الغاصب قلع الشجر من أقصى موضع لا ينقص الارض فله
ذلك ولا يبيع على أخذ القيمة ثم يضمن له ما بين في الارض من الشجر إن كان له
قيمة والأفلا ولو كانت أرضا نكروهم الغاصب وحفر أنهارها وفعل نحو ذلك
فما ليس بمالك مستقوم لا يرجع شيء ولو كانت دارا فتنقح جها وحصصها
وطين سطوحها لا شيء إن لم يمكنه أخذه وإن أمكنه الأخذ أخذه وإن نقصت
الدار بأخذه ضمنه ولو غصبه رجل وأخرجه من يده نفسه أو غصب منه
وهجز عن رده في صورتين ضمن قيمته في قول من يرى تضمين العقار ثم يشتري
بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الأصل فإن ردت الارض المعصوبة
قبل أن يشتري بالقيمة بدل ترد إلى من أخذت منه وإن ردت بعد الشراء
رجعت الارض إلى ما كانت عليه وتجاوز يضمن القيمة الغاصب وتكون
الارض التي اشتراها له ويرجع على أهل الوقت بما صرفه عليهم من غلتها ولو
باعها لبرده عوض القيمة بانقص منها كان النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في
غلة الوقف قياسا واستحسانا ذكره هلال ولو ضاعت منه القيمة لا يضمنها لهم
لكونه أمينا ولو هلكت القيمة ثم ردت الارض المعصوبة ضمن قيمتها ويرجع
بها في غلة الوقف ثم بعد الاستيفاء تصرف الغلة لأهلها ولو ضمن الغاصب قيمة

مطلب هدم الغاصب من
بناءه وأدخل جذوعا وأجر
ضمن ما انهدم وأمرهم
بما بين الخ

الوقف الذي خرج من يده لهجزه عن رده ثم رجع الى يده فانه لا يملكه لعدم قبوله
 الملك كالمدر اذا غصب وضمن غاصبه قيمته لهجزه عن رده باياقه مثلا فانه لا يملكه
 اذا ظهر بل يعود الى مولاه ويرد الى الغاصب ما أخذ منه وليس له حبس
 الوقف بعد رجوعه اليه لاخذ ما دفعه كالمدر ولو استغل الغاصب الارض
 سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها
 وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال التيم
 وما أعد للاستغلال ولو استغل فخلها وشجرها فعليه رد الغلة ان كانت قائمة
 ورد مثلها وأقيمت ان كانت هالكة اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين لكونها
 نعمة من عين الوقف ويصرف ذلك لاربابه لتعلق حقهم به بخلاف قيمة عين
 الوقف على ما ينالوا وأخرجت الارض في يد الغاصب غلة ثم تلفت بأفة سماوية
 لا ضمان عليه لعدم وجود الغصب فيها ولو كانت الغلة موجودة وقت
 الغصب ثم تلفت ضمن الغصبه اياها مع الاصل ولو زادت قيمة الوقف في يد
 الغاصب ثم غصب منه وهجز عن رده ينبغي للقيم ان يختار تضمين الشئ لكونه
 أوفر على أهل الوقف الا ان يكون معدما واذا اتبع القيم أحدهما برئ
 الآخر من الضمان كالملك اذا اختار تضمين الاول والثاني برئ الآخر
 ولو غصب أرضا ودارا فهدم بناء الدار وقلع أشجار الارض ولم يقدري ردها
 فضمنه القيم قيمة الارض والشجر أو الدار والبناء ثم رد الارض أو الدار
 والنقص المهدوم وأشجار المقلوع ياق بعد فانه يكون للغاصب فيرد اليه القيم
 حصة الارض من القيمة ويصرف حصة الشجر والبناء في العمارة ولو هدم
 بناء الدار غير الغاصب يأخذ القيم أرض الدار من الغاصب ثم هو بالخيار في
 تضمين قيمة البناء أم حاشاء فان ضمن الغاصب رجع بما ضمن على الهادم
 وان ضمن الهادم لا يرجع على أحد ولو ضمن الغاصب الجاني قيمة البناء لم يبق
 للقيم عليه سبيل وان كان الغاصب بعد ما لرد القيمة الى من كان الوقف في يده
 يوم البناء ولو غصب رجل أرضا وقفها وأجرى عليها الماء حتى صارت بحرا
 لا تصلح الزراعة يضمن قيمتها ويشتري بها أرض أخرى فتكون وقفا على شروط
 الاولى ولو وقف رجل موصفا قاستولى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ من الغاصب قيمة ويشتري

بهم موضعاً آخر فيقفه على شرائط الاول فقبل له أليس يبع الوقف لا يجوز
فقال اذا كان الغاصب جاحداً وليس الوقف منه يصير مستملاً كما والشئ
المسبل اذا صار مستملاً كما يجب به الاستبدال كالفرس المسبل اذا قتل والعبد
الموصى بخدمة الكعبة اذا قتل والله تعالى أعلم

• (باب اجارة الوقف وعزاعته ومساقاته) •

لوشروط الواقف ان لا يؤجر الحقول الوقف ولا شيأ منه او ان لا يدفعه عزاعته
او ان لا يعمل على ما فيه من الاشجار او شرط ان لا يؤجره الا ثلاث سنين
ثم لا يبعه عليه الا بعد انقضاء العقد الاول كان شرطه معتبراً ولا يجوز
مخالفته ولو قال من احدث من ولادة هذه الصدقة شيئاً عذراً فهو خارج من
ولايتها وهي الى فلان كان كما قال ولولم يذكر في صك الوقف اجارته فرأى
الناظر اجارته او دفعه عزاعته مصلحة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ما كان
ادرعلى الوقف واقفع للفقراء مجازله فعليه الان في الدور لا تؤجر أكثر من
سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رأى يتصرف فيها
تصرف الملائكة على طول الزمان يظنه مالكا اما في الاوص فان كانت تزرع
في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو
في كل ثلاث سنين مرتين مجازله ان يؤجرها مدة يتمكن المستاجر من زراعتها ولو
شرط ان لا تؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وبيعها
أكثر من سنة ادرعلى الوقف واقفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرطه ببيعها
أكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليؤجرها أكثر من سنة لكونه واقفع للوقف
فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائبين والموق ولو استثنى في كتاب وقفه
فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان واقفع للفقراء لم يثني بجوز اجارها
اذا رأى ذلك خيراً من غير رفع الامر الى القاضي للادع له منعه فيه ولو اجر
القيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف
أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة لحال من الاحوال
وقال الفقيه أبو بكر البلخي انا لا أقول بفساد الاجارة لمدة طويلة لكن الحاكم
ينظر فيها فان حصل للوقف بها ضرر وبطلها وهكذا قال الامام أبو الحسن
على السعدي وعن الفقيه أبي الليث انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين

من غير فصل بين الدوا والارض اذ لم يكن الواقع شرط ان لا تؤجرا اكثر من
سنة وعن الامام ابي حفص البخاري انه كان يجيز اجارة الضياع ثلاث
سنين فان اجرا اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قالوا اكثر من ثلاث
لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطله وبه أخذ الفقهاء ابو
المثني ولو احتاج القيم الى اجارة الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان
يقعد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن
فلان ارض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا عقد كل سنة بكذا من غير
ان يكون بعضهم اشترط البعض فيكون العقد الاول لازما لانه متبوع والثاني غير
لازم لانه مضاف وفيه نظر لانهم قالوا بان الاول لازم والثاني غير لازم لكونه
مضافا فلا يفيد المقصود وذكر شمس الائمة السرخسي ان الاجارة المضافة
تكون لازمة في احدي الروايتين وهو الصحيح وذكرنا ايضا ان القيم اذا
احتاج الى تهجيل الاجرة يعدة عقودا مترادفة على نحو ما قالوا واجمع وان
الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة باس شرط التهجيل فكان فيما قالوا نظر من
هذا الوجه ولو اجر متولى الوقف او وصى القيم منزلا للوقف او للقيم
بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل على اصل
اصحابنا ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكرنا خصاف في كتابه انه لا يصير
غاصبا ويلزمه اجر المثل فقبل له اتفق بهذا قال نعم ووجهه ان المتولى
والوصي ابطلا بالتسمية ما زاده على المسمى الى تمام اجر المثل وهما لا يملكانه
فيجب اجر المثل كما لو اجر من غير تسمية اجر وقال بعضهم يصير المستأجر
غاصبا عندهم من يرى غصب العقار فان لم ينتقص شيء من المنزل وسلم كان على
المستأجر الاجر المسمى لا غير والقوى على انه يجب اجر المثل على كل حال
وعن القاضي الامام أبي الحسن علي السعدي في هذا رجل غصب دار صبي أو
وقفا كلن عليه اجر المثل فاذا وجب اجر المثل ثم فاضطرك في الاجارة باقل من
اجر المثل ولو استأجر وقفا ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثلها لما دخلت
السنة الثانية كثرت رغائب الناس فيها فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولى
نقص الاجارة بنقصان اجر المثل لانه انما يعتبر وقت العقد وفي وقته كان المسمى
اجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك ولو كان احدا المستحقين متوليا فاجر

فلمن لا تنفسح الاجارة لانها وقعت للوقف كالا تنفسح عت الوكيل المزجر
او القاضي ولو قبل المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي
العقد الا اذا قبله من القاضي لنفسه فينتدبهم لقيامه بامرين ولواستأجر
رجل ارضا وقفا وبني فيها حائوتا ثم جاء آخر فزاد في اجرة الارض واراد اخراجه
منها يتظر ان كان استأجرها مشاهرة جاز للمتولى مضجها عند رأس الشهر
لانها اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر ثم ان لم يضر رفع
البناء بالارض كان لصاحبه رفعه وان اضر جاز للمتولى ان يدفع اليه قيمته
وبصير وقتا وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترخص صاحب البناء الى ان يمكن
تخليصه من غير ضرر بالوقف فباخذنه ولو اجر المتولى ضيقا من رجل سنين
معلومة ثم مات المورث والمسنأجر قبيل انقضاء المدقة فزرع ورثته الارض
بيدوهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تكون الغلة للورثة ثم ان
انقصت بزراعهم بعدموت المسأجر يلزمهم ضمان النقصان ويصرف في
مصلح الوقف دون اهلها لما مر وهذا على وزان قوله في اجارة الوقف بدون
اجر المثل ولواستأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدراهم ودائق واجرمثله
دراهم فاستعمله في عمارة ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضمانا لجميع
مانقه لانه لما زاد في الاجرا كثر عما يتغابن الناس فيه صار مسأجر لنفسه
دون المسجد فاذا انقص من ماله يلزمه ضمانه ولو كانت الزيادة عما يتغابن فيها
تقع الاجارة للمسجد فلا يضمن مادفع مثله حكاه قاضي الاما اذا استأجر
مؤذنا لخدم المسجد باجر معلومة لكل سنة ولواستأجر فقيرا موقوفة
على الفقراء وسكن فيها وترك المتولى الاجر له بجمع من الوقف جاز كالقوله
الامام خراج الارض لمن له حق في بيت المال بخصته منه والمتولى ان يمتثل
على مدون المسأجر الوقف ان كان مليا وان اخذ منه كقبلا بالاجر فهو اولى
بالجواز ولومات بعض الموقوف عليهم قبل ان تمام مدة الاجارة يكون ما وجب
من الغلة الى ايام ان لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا
الحكم لو كانت الاجرة مجعلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس
وقال هلال رحمه الله غير اني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم
قبيل انقضاء الاجل الى لأرد القسمة واجيز ذلك ولو اجر القيم الوقف بمن

مسئلة في استحقاق البيت
ما خرج من الغلة قبل موته

يستحق غلته جاز لان حق الموقوف عليهم في الغلة لا في رقبة الوقف . فان
 اصله وقف وعمارته لجل وهو لا يرضى ان يستاجر ارضه باجر المثل قالوا ان
 كانت العمارة بحيث لو رقت يستاجر الاصل باكثر مما يستاجر صاحب
 البناء كقدر فعه وتؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر . ودار لجل فم
 موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقف . واداد
 صاحب الدار استأجره مدة طويلة . قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى
 الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة . لان فيه ابطال الوقف وان
 لم يكن له مسلك اليه جازت اجارته مدة طويلة . ولو باع القيم اشجارا في ارض
 الوقف ثم اجر الارض من المشتري قالوا ان باعها بغير وقها ثم ابوه الارض
 جازت الاجارة وان باعها من وجه الارض ثم ابوه الارض لانصح الاجارة لان
 مواضع الاشجار مشغولة . وهذا الحكم لا يختص بالوقف . ولو اجر الناظر
 الوقف بشيء من العروض او بصون معين قبل يجوز به اختلاف بخلاف
 بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز منه ان يبيعه ولا يجوز عندهما . قال
 الفقهاء ابو جعفر في زماننا الاجارة تكون على الاختلاف ايضا لان المتعارف
 الاجارة بالدرهم والدنانير ولو اجرها بمحنة او شعر مطلق جاز العدة ولو شرطه
 بما يخرج منها فسد . ولو اجر الموقوف عليه الوقف قال الفقهاء ابو جعفر رحمه
 الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن
 معه شرط فيه جاز له ايجار الدور والحوانيت . واما الارض فان شرط الواقف
 البدانة بالخراج او العشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمونة لم
 يكن له ايجارها لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم الله . وقد يفوت
 شرط الواقف وان لم يكن شرط البدانة بما ذكره او اجرها الموقوف عليه او
 زرعها لنفسه . ينبغي ان يجوز و يكون الخراج والمؤن عليه . وكذلك كان
 الموقوف عليهم اثنين او اكثر فمقتضى اوقافها او أخذ كل واحد ارضا للزراعة
 لنفسه لا يجوز . وعن أبي يوسف ان كانت الارض عشر يتخوزها انهم وان
 كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية انهم يشترطون
 البدانة بالخراج من غلتها . فلو جاز فيها التها ولم يكن الخراج في الغلة . ويكون في
 ذمة الموقوف عليهم فيكون فيه تفسير شرط الواقف . ارض موقوفة في قرية

مطلب اجر الموقوف عليه
الوقف

يزرعها أهل القرية بالثلث أو النصف وفيها حكم من جهة قاضي البلدة
فأستأجر رجل من الحماكم الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك الزرع
جاء المتولى وطلب حصة الوقت من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ
حصة الوقت من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان
جعله متوليا قبل تقليد الحماكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل
تولية الحماكم في تقليده وان جعله متوليا بعد ما قلده الحماكم الحكومة
فقد أخرجهم عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح اجارته ويجعل وجودها
كعدمها فحق زرعها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها اليه من ارضه
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى ان يأخذ ذلك من الخارج
ولو غصب أرضا وقتها وفعل فيها شئ ليس بمقوم كالكراب وحفر الأنهار
أو ألقي فيها سرقينا واخطأ بالتراب وصار بمنزلة المستهلك لا يضمن القيم وان
زاد فيها مالا مستقوما كالبناء والشجر يؤمر بقلعه كما تقدم ولو أجزا الوقت
بما لا يتغابن فيه لا تجوز الاجارة وبقي للقاضي اذا رفع البعك ان يسطلها
ثم ان كان المؤجر مأمونا وكان مانعه على سبيل السهو والغفلة فسخ الاجارة
وأمره ان يده وان كان غير مأمون أخرجهم من يده ودفعها الى من يؤتونه
وهكذا الحكم ولو أجزا سنين كثيرة يخاف على الوقت يطل الاجارة ويخرجها
من يد المستأجر ويجعلها في يد من يؤتونه ولو قال المتولى قبضت الاجرة
ودفعتم الى هؤلاء الموقوف عليهم وأنكر واذك كان القول قوله مع عينه
ولا شئ عليه كالدودع اذا ادعى رد الوديعة وأنكر المودع لكونه منكر ما عني
وان كان مدعى بصورة والبرقائه عني ويأمر المستأجر من الاجر وكذلك
لو قال قبضت الاجر فوضعت مني أو سرقته كان القول قوله مع عينه لكونه
أميना ولو أجزا المتولى الوقت من أيها أو ابنته أو من عبده أو مكاتبه لا يجوز
عنده أي حنيفة ويجوز عندهم افيما سوى عبده ومكاتبه ولو استأجر
من رجل أرضا أو دارا قفا جارة فاستدرو زرعها أو سكنها يلزمه أجر مثلها
لا يتجاوز به المسمى ولو أجزا زرعها أو لم يسكنها لا يلزمه أجره وهذا بناء على
قول المتقدمين ولوتبين ان المستأجر يخاف منه على رقبته الوقت يفسخ
القاضي الاجارة ويخرجهم من يده ولا ينقر أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل

مطلب قال قبضت الاجرة
ودفعتم الى الموقوف عليهم
الخ

مطلب لا ينقر أحد الناظرين
بالاجارة

مطلب لا يجوز الغرض
الحبيس الا اذا احتاج الى
التفقة

أحدهما صاحبه فقد جازت الاجارة ولو أذن القيم للمستأجر بالعمارة
وقاصصه من الاجرة جاز ولو اشترط المرممة عليه تفسد الاجارة بلهما
بمخلاف ما لو عين لهما دراهم معلومة فان الاجارة تكون صحيحة ولو استأجر
دار الوقت وجعل رواتبها مربة الدواب بضمن نقصان لانه بغير اذن ولا
بوجر الغرض الحبيس في سبيل الله الا اذا احتاج الى التفقة واذا دفع المتولى
الارض من اربعة الى رجل ليزرعها يذره على ان ما أخرج الله تعالى يكون
حصته للوقت ونصفه للمزارع جاز عند أبي يوسف ومحمد وكذلك ان دفع البذر
والارض من اربعة بالنصف جاز ان كان فيها محاباة يتعاقب بملكها وان لم يتعاقب
بملكها لا يجوز ولو كان في أرض الوقت شجر فدفعه عاملة بالنصف من الاجارة
ولو زرعها القيم يذره أهل الوقت جاز وله ان يكرى أثمارها وسواها واذا
دفعها من اربعة فالخراج أو العشر من حصص أهل الوقت لانها اجارة معصية
ولا يسقط العشر بوقف الارض لان الله تعالى عين لهوها فلا يتغير بالوقف
الا ترى انه يجوز وقفها على غير من جعل الله العشر ابتداء وصار كالوقت
التصدق به اتفق الماتنين ثم حال عليها الحول فانه يلزمه ان كانهم يصرف الباقي
فيما يذره ولو دفع الناظر الارض من اربعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء
الاجل لا يطل العقد لانه عقده لأهل الوقت بخلاف ما لو مات المزارع قبل
انتهاء الاجل فانه يطل العقد لانه عقده لنفسه ولو زرعها الواقف وقال
زرعها نفسي يذره وقال أهل الوقت زرعتها أنا ان القول قوله
ويكون الخارج له وان لم يشترط استغلاها لنفسه لكون البذر من قبله
ولو سألوا القاضى في اربع جها من يذره اياها لنفسه لا يخرجها من يده
بل بأمره بزرعها للوقت فان اعتل بعدم البذر والموت المحتاج اليها أذن له
بالاستدانة على الوقت وصرف ما يستدينه في غن البذر وما لا يضمنه المزارع
فان ادعى العجز بأمر القاضى أهل الوقت بذلك مع بقائها في يد الواقف فان
قالوا انه اذا صار ذلك في يده باخذ ويجهدنا ولكن نزرعها نحن لنا وترفع يده
عنه لا يجيبهم الى ذلك لانه أحق بالقيام عليه الا ان يكون غير مأمور فحينئذ
يخرج حصص يده ويوجه له في يده بوقته واذا صار الخارج له بضمن ما نقصت
الارض بزرعته واذا زرعها ثم أصاب الزرع آفة فقال زرعتها لهم صدق

في ذلك وله ان يأخذ ما استدان لكانه من غلة أخرى ولو اختلف هو واهل
الوقف فيما اتفق كان القول قوله فيه لان اليه ولايتها وكذا لو زرعها غيره
وادعى انه زرعها للوقف وصدقه الواقف على ذلك لكونه وكيل عنه في
زراعتها وكذلك لو اختلف متوليها مع اهل الوقف فقال زرعها لنفسه
وقالوا انما زرعها لنا كان القول قوله في ذلك لكون البذرة وما حدث منه
فهو اصابه فصار كالواقف والله تعالى أعلم

*(باب بناء المساجد والربط والحقايات والدور في القصور
والخانات وجعل الارض مقبرة)*

قال ابو يوسف رحمه الله ليس التسليم بشرط في المسجد ولا في غيره من الاوقاف
وقد تقدم بيان وجهه فاذا قال جعلت هذا المكان مسجدا واذن للناس
بالصلاة فيه يصير مسجدا وقال محمد رحمه الله وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لا يزول عن ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس الاعنة السرخسي ثم
التسليم في المسجد أن يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن أبي حنيفة فيمنع ويمنع في
رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بجماعة اثنان فصاعدا وبها
أخذ محمد وفي رواية أخرى عنه اذا صلى فيه واحد باذنه يصير مسجدا الا ان
بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة ولم يذكروا هذه الزيادة في ظاهر
الرواية فيمكن في صلاة الواحد لان المسجد حق الله تعالى وأحق عامة المسلمين
والواحد في استقامته حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح
رواية الحسن لا يشترط قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وهو في
المسجد اداء الصلاة بالجماعة اما الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على الرواية
التي لا يشترط الاداء فيها بجماعة اذا بقى رجل مسجدا وصلى فيه هو وحده هل
يصير مسجدا اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم لان محمد اذ كفر في الكتاب ان
على قول أبي حنيفة لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه بمقبلة للجهول فيه خل فيه
بانيه وغيره وقال بعضهم لا تكفي صلاته وهو الصحيح لانها إنما تشترط لاجل
القبض للعامة وقبضه لا يكفي فكذا صلاته ولو ساء وساء الى المتولى هل
يصير مسجدا قبل اداء الصلاة فيه لا رواية فيه عن أصحابنا واختلفنا في
فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كائنهم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولى

لانه نائب عن الموقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا اذا سلمه
الى القاضي او نائبه وقال بعضهم لا يصير مسجد بالتسليم الى المتولى وهو
اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله اذ قبض كل شيء بما يليقه به كما مر
في شرط التسليم رجل له مساحة لابنائها فامر قوما ان يهلوا فيها بجماعة
قالوا ان امرهم بالصلاة ابدأ اولم يذكره ولكن اراده ثم مات لا يورث عنه
وان امرهم بالصلاة تنهر او سنة ثم مات يكون لورثته لانه لا يمتنع التأيد
والتوقيت بنافيه ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا واماما
فاذن الرجل واقام وصلى وحده كان تسليما لان اداءها باذان واقامة
كاقامة الجماعة ولهذا قالوا الوصلي واحد من أهل المسجد باذان واقامة
لا يكون لمن يحيى بعده من أهله اذ اوثافيه بالجماعة عند البعض ولو جعل
متولى المسجد منزلا موقوفا على المسجد مسجد او وصلى الناس فيه سنين ثم
تركت الصلاة فيه واعيد منزلا مستقلا جازا لهدم صبر ورتبه مسجد ويجعل
المتولى ولو اتخذ رجل مسجد الصلاة الجنازة او الصلاة العمد هل يكون له
حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجد احق اذ امان
لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ الصلاة الجنازة فهو مسجد فلا يورث عنه
وما اتخذ الصلاة العمد لا يكون مسجد مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في
صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصوف وفيما سري ذلك فليس
له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلاة لا غير وهو
والجبانة سواء ويجب هذا المكان عما تجنب عنه المساجد احتياطا ولو
اتخذ مسجد او تحت سرداب او فوقه بيت او جعل وسط داره مسجدا واذن
لناس بالدخول والصلاة فيه من غير ان يقر زله طريقا لا يصير مسجد او يورث
عنه الا اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كانا وقع عليه وروى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه اجاز ان يكون الاسفل مسجدا اذا كان
الاعلى ملكا لان الاسفل اصل وهو عما يتأبدون العكس وعن محمد رحمه الله
انه لما دخل الرى اجاز ذلك بكل حال لضيق المنازل وعن أبي يوسف مثله لما
دخل بغداد ولونرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك
الواقف عند أبي يوسف فيباع تقضه باذن انقاضي ويصرف ثمنه الى بعض

مطلب خراب المسجد وما
حوله

المساجد ويعود الى ملكة أو الى ورثته عند محمد وذكر بعضهم ان قول
 أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد وهذا بناء على ما
 تقدم من اشتراط التسليم عند محمد ابتداء فكذا ويقام وعدمه عند أبي يوسف
 رحمه الله مطلقا ومن بنى رباطا أو خاناء أو حوضا أو قصره أو جعل أرضه
 سقاية أو مقبرة أو طريقا للمسلمين فعند أبي حنيفة لا يلزم ما لم يحكم به الحاكم
 أو يعلقه بقرينة على ما تقدم من أصله وعند أبي يوسف يلزم بمجرد القول لما
 تقدم من ان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد بشرط التسليم وهو
 القول في الختان والرباط والشرب من الخوض والاستقاء من البئر
 والسقاية والدفن في المقبرة باذنه في الكل ويكتفي فيه بفعل واحد لا تعدد
 الكل كما تقدم في أول القصول وفي قاضيان وقال محمد ان دفن فيها اثنان
 فلا رجوع وكأثر رواية عنه ووجهها انه اعتبر أن يجمع الميراث والوصية
 ولو بنى ما رستنا لتعالج فيه المرضى ووقف عليه أرضا لتنفق غلها على ما
 يحتاج اليه المرضى والأطباء يجوز ان جعل آخره للمساكين ولو كان طريق
 العامة وساعافى فيه أهل محله مسجد العامة وهو لا يضر بالمرة قالوا
 لا بأس به وهو مروي عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لأن الطريق للمسلمين
 والمسجد لهم أيضا ولو أضيف الى توسعته من الطريق أو توسعة الطريق منه
 ولا ضرر فيها على الآخر يجوز لما قلنا وليس لأهل المحلة ان يدخلوا شيئا من
 الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمارة ولو ضاق المسجد على الناس ويحجب
 أرض من أهل لرجل تؤخذ منه بالقيمة كرهاد فعا للضرر العام ويجوز الخصاص
 بأخذ القيمة ولو كانت وقف على المسجد وارا دوا الزيادة فيه منها يجوز باذن
 القاضي ولو أراد قيم المسجد ان يبنى حوائط في حرم المسجد دونه قال
 الفقيه أبو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد سكا ومستغلا ولو أذن
 السلطان اقرم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوائط وقف على المسجد
 أو ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان قصت عنوة وهو لا يضر بالناس يتفد
 أمره فيها وان قصت صلها لم يتفد لانها اذا قصت عنوة تصير ملكا للغايبين
 فينفذ أمره فيها واذا قصت صلها بقي على مالك ملا كما هو لا يتفد أمره فيها
 ولو حول أهل المحلة باب المسجد من موضع الى موضع آخر جاز ولو اشترى

مطلب ليس لأهل المحلة ان
 يدخلوا شيئا من الطريق في
 دورهم

مطلب حول أهل المحلة باب
 المسجد جاز

رجل موضعا وجعله طريقا للمسلمين وأشهد على ذلك صخ ويشتراط مرود
واحد من الناس فيه بأذنه على قول من يشتراط القبض في الوقف قال في
قاضيخان وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على
قول أبي حنيفة يكون له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروى الحسن
عن أبي حنيفة انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيها
سواء لان النباش قبيح وبكى عن الحاكم المعروف بهرويه انه قال وجدت
في النوادر عن أبي حنيفة انه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد
وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين يتطرقون فيها ولا يكون بناءها
ميراثا للورثه وقال الخصاص بعد ذكر ما وقف الصحابة ومما يؤيد ذلك
ويخصه ببناء المساجد فان الناس جميعا أجمعوا عليها ثم قال وكذلك بناء
الخانات للسبيل وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بناء الدور في
الثغور للسبيل وكذلك بناء الدور بمكة بنزلها الحاج وكذلك رجل
جعل داره او بعضها طريقا للمسلمين وأخرجه عن ملكه وابانه فليس له
الرجوع في ذلك ولا رده الى ملكه فهذه الاشياء كلها خارجة عن املاك
مالكها الى السبل التي جعلوها فيها فالوقوف مثلها وظاهر ان ما ذكره
الخصاص من جنس ما حكى عن الحاكم من وجدانه الرواية عن أبي حنيفة
فكان عنه ثلاث روايات الرجوع الا في المسجد خاصة على ما قاله قاضيخان
من نسوية الكتاب الخ والرجوع الا في المسجد وموضع الدفن على رواية
الحسن والرجوع الا فيهما وفيما ذكره الحاكم والخصاص واقه أعلم رجل
قال جعلت حجرا في هذه لدهن سراج المسجد ولم يزد عليه قال القتيبي أبو جعفر
رحمه الله تصير الحجرة وقفاعليه اذا سلمها الى المتولى وعليه القنوى وليس له
ان يصرفها في غير الدهن وعن أبي حنيفة اذا جعل أرضه وقفاعلى المسجد
وسلم جاز ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجدا
او بمنزلة زيادة في المسجد رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق
المسلمين تكسما وفيه والقنوى على انه يجوز وذكر الناطقي انه لا يجوز
ويكون ميراثا عنه وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في فصل ما يتوقف
جواز الوقف عليه وفي قاضيخان لو وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن او يؤم

في مسجد بعينه قال الشيخ امير المؤمنين الزاهد لا يجوز هذا الوقف لانه قربة
وقعت لغير معين وقد يكون ذلك المؤذن او الامام غنيا وقد يكون فقيرا فلا
يجوز وان كان المؤذن فقيرا ويجوز الصدقة على الفقير لكن الوقف على
هذا الوجه لا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في هذا الوقف وقفت هذا
المكان على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او المحلة فاذا خرب المسجد
او المحلة تصرف الغلة الى الفقراء اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يصح كالموقوف قال اوصيت بثلاث مالى لواحد من عرض الناس
فانه لا يصح رجل اعطى دراهم في عمارة المسجد او مصالحة او نفقة قبل
بانه يصح ويتم القبض ولو اوصى بثلاث ماله لاعمال البر يجوز اسراج المسجد
منه ولا يزاد على سراج واحد ولو في رمضان لانه اسراف ولو اوصى لعمارة
المسجد قال ابو القاسم يصرف فيما كان من البنائين التزيين قيل ابصر
ذلك المال في المنارة قال ذلك من بناء المسجد ومثل ابو بكر البجلي عن
الوقف على المسجد يجوز لهم ان ينووا منارته من غلته قال ان كان ذلك من
مصلحته بان كان امع لهم فلا بأس به وان كان بحال تسع الجيران الاذان
بغير منارة فلا يرى لهم ان يفعلوا ذلك ولو نقش القيم المسجد من غلة الوقف
على عمارة كان ضامنا ولو قال اوصيت بثلاث مالى للمسجد قال ابو يوسف
هو باطل حتى يقول على المسجد وقال مجاهد بن جابر وذكرنا طي اذا وقف
ماله لاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القناطر او لاصلاح الطريق
او لفتح القبور او لاتخاذ السقايات والخانات للمسلمين او شراء الاكفان لهم
لا يجوز وهو جائز في الفتوى ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على حرمة
مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل تطين سطحه وتازير حيطانه وادخال
جذوع في سقفه او غن بواريه وزيت قتال به ذكر الخصاص انه باطل لانه قد
تخرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج الى حرمة فان زاد على ذلك وقال فان
استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتبادر ولو كانت الارض
وقفا على عمارة المساجد وعلى حرمة القابر جاز لان ذلك مما لا يقطع أرض
وقف على عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارة فهو للفقراء فاذا جفت الغلة
والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البجلي تجبس الغلة لانه

مطلب المتار من بناء المسج

مطلب وقف على حرمة القنا
جاز

ربحا يحدث المسجد حدث وتصير الارض بحال لا تغل وقال الفقهاء ابو
 جعفر الجواب كما قال وعندى انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو
 احتاج المسجد والارض الى العمارة يمكن العمارة بها ويقف على تصرف
 الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف مسجد انهم قدم وقد اجتمع من غلة
 الوقف على مر منه ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان
 الواقف وقف على الرمة ولم يأمر بان يبقى هذا المسجد والفقير على انه
 يجوز البناء بتلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري
 سلبا يرتقي به على السطح لكسبه وتطيقه أو يعطى من غلته اجر من يكس
 السطح وي طرح عنه الثلج ويخرج القرب المجتمع في المسجد قال ابو نصر له
 ان يشتري ما في تركه خراب المسجد ولو كان باب المسجد في باب الريح
 فيصيب المطر بابه ويبتل داخله والخارج منه ويشق على الناس دخوله قال
 الفقيه ابو جعفر يجوز ان يتخذوا له ظلة من غلة وقفه ان كان لا يضرب اهل
 الطريق ولو بسط من ماله حصر في المسجد فخر المسجد واستغنى عنها
 فانها تكون له ان كان حيا ولو رقت ان كان ميتا عند محمد رحمه الله وان
 بليت كان له ان يبيعه او يشتري بثمنها حيا أخرى وهذا الحكم
 لو اشترى قنديل او نحو للمسجد واستغنى عنه وعند ابى يوسف يباع
 ويصرف غلته في حوائج المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يقول الى
 مسجد آخر في هذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عنه اذا
 استغنى عنه فخراب ما حوله ولو كفن رجل ميتا فاقره الاسد يكون
 الكفن للذي كفنه لو حيا ولو ورثته لو ميتا واذا صار ديباج الكعبة خلفا
 يبيعه السلطان ويستهين به على امره لان الولاية عليها لا غيره ولو كان
 يجنب المسجد ما يضر بمكانه ضررا ينافي ايراد القيم واهل المسجد ان
 يتخذوا من ماله صنائعا يبيع لمنع الضرر عنه قالوا ان كان الوقف على
 مصالح المسجد يجوز للقيم ذلك لان هذا من ماله وان كان على عمارة
 لا يجوز لان هذا ليس من العمارة ولو باع اهل المسجد حشيشه او جنازة
 صارت خلفه وفاقها غائب اختلافوا فيه فقال بعضهم يجوز والاولى ان
 يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذنه وهو الصحيح وليس بقول

مطلب لو كان مذهب الريح
 في باب المسجد

المسجد ان يصح. حل سراج المسجد الى بيته ولو ادعى رجل في مسجد أو مقبرة
حقا وقضى القاضي له على واحد من أهل المحلة بالبينة كان ذلك قضاء على
جميعهم لان واحد منهم خصم عن الباقي وفي الخان لا يقضى حتى يحضر
القيم أو نائبه ولو اشترى سائر المدة المسجد دون اذن القاضي فالاولا يرجع
بقيته في مال المسجد ولو ادخل المتولى جذعا من ماله في الوقف جاز وله ان
يرجع بقيته في غلة الوقف رجل بنى مسجدا في مكة فاحتاج الى العمارة
فتنازعه أهل السكة فيها كان الباقي أولى منهم بعمارة وليس لهم منازعتها فيها
ومكذلك لو تنازعه في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه دونهم الا اذا
عينوا رجلا أصح عن عينه هو فحينئذ لا يكون تعيينه أولى ولا باس ان يتول
سراج المسجد فيمن المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان يتول فيه كل الليل
الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجديت المقدس ومسجد النبي صلى
الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه في كل الليل كاجرت
العادة فيه زمانا ويجوز الدرس بسراج المسجد ان كان موضوعا فيه
للصلاة وان كان موضوعا فيه للصلاة بان فرغ القوم من الصلاة وذهبوا
الى بيوتهم وبقي السراج فيه قالوا لا بأس بان يدرس بنوه الى ثلث الليل لانهم
لو ائروا الصلاة الى ثلث الليل لا بأس به فلا يسل حقه بتجليلهم وفيما زاد
على الثلث ليس لهم تأخيرها فلا يكون له حق الدرس ولو ان قوما بنوا مسجدا
وفضل من خشبهم شي قالوا يصرف القاضي في بنائه ولا يصرف الى الدهن
والمنصر هذا اذا سلموه الى المتولى ليعني به المسجد والا يكون القاضي لهم
يصنعون به ما شاؤوا ولو جمع مالا لينفق في بناء المسجد فانفق بعضه في حاجته
ثم رزق به في نفقة المسجد لا يبعه ان يفعل ذلك فاذا فعله وكان يعرف صاحبه
ضمن له بهداه واستأذنه بانفاق عوضه في المسجد وان كان لا يعرفه رفع الامر
الى القاضي ليأمره بانفاق به فيه وان لم يمكنه الرفع اليه قالوا ترجوه
في الاستحسان الجواز اذا اتفق مثله في المسجد ويخرج عن العهدة فيما
بينه وبين الله تعالى المذكرا اذا سأل الفقير شيئا وخط ما أخذ بعضه ببعض
ولم يكن الفقير أمرا بالسؤال والاخذ يكون ضامنا واذا أذاع بذلك
الفقير يكون متعديا لنفسه من مال نفسه ولا تسقط عنهم الزكاة وان نواها

مطلب في الكلام على
السراج

عند دفعهم اليه وان أمر بالسؤال له فأخذ المال وخط بعضه ببعض ودفعه اليه لا يضمن لقيامه مقامه بالامر ما ذواله بالخط وتسقط الزكاة عن الدافع ان نواها وهذا بناء على ما تقر من ان خط الوديعة استملاك لها عند أبي حنيفة رضي الله عنه والله تعالى أعلم

* (فصل في ذكر أحكام تتعلق بالمقابر والربط) * لو اتخذ أهل قرية ارضا لهم مقبرة وقبر وافها ثم بنى فيها واحدا منهم يتناولون الابن وآلة الدفن وأجلس فيه من يحفظ الامتعة بغير رضا أهل القرية أو برضا بعضهم فقط لا بأس به ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احتاجوا اليه يرفع البناء ليدفن فيه ولو حفر لنفسه قبرا في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان لا يوحش الذي حفر والا جاز لغيره الدفن فيه وهو كمن بطل المصلي في المسجد أو نزل في الرباط وجعل في موضع منه علامة وخرج لامر وجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول واذا دفن الغير فيه قال أبو نصر رحمه الله لا يكره ذلك وقال الفقيه أبو الليث يكره لان الذي حفر لا يدري بأى أرض يموت وفي أى مكان يدفن مقبرة كانت للمشركين وان دوست آثارهم واخرجت العظام الباقية ودفن المسلمون موتاهم فيها جاز لان موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنبت واتخذت مسجدا ولو اتخذ رجل قطعة أرض مقبرة ودفن فيها ولده وهي غير صالحة للدفن فيها الغلبة الماء عليها ورغبة الناس عن الدفن فيها الفسادها لم تنصر مقبرة وجاز له بيعها واذا باعها جاز له شترى ان يرفع الميت أو يأمر برفعه منها ولو دفن في أرض رجل بغير اذنه للمالك الامر بالاخراج منها وله الترك وتسمية الارض وزرعها واذا دفن الميت في مكان لا يجوز لاهله اخراجه منه طالت المدة أو قصرت الا بعدز وهو ان تكون الارض مغصوبة ونحوه ولو حفر قبر في موضع يساح له الحفر فيه في غير ملكه فدفن غيره فيه لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جعابين الحفرين ومراعاة لهما مقبرة قديمة تحل لم يبق فيها آثار المقبرة هل يساح لاهل المحلة الانتفاع بها قال أبو نصر رحمه الله لا يساح قبيل فان كان فيها حشيش قال يحتش منها ويخرج للدواب وهو أيسر من ارسال الدواب فيها ولو جعل أرضه مقبرة أو خانة للغلة

اومسكاً قط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول انهم رباط
 للمختلفة وفيه سكان فلما لم يأتهم من كان ما كفايه قبل الانهدام ان يسكن
 فيه قال أبو القاسم رحمه الله ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن
 هو أولى من غيره ولو لم يخبر ترتيبه بل اسقى على حاله الا انه زيد فيه أو نقص
 كان هو أولى بالسكنى من غيره ولو عمر قوم أرضاً مواتاً وشربت بماء العشر
 فصارت عشر به وبقر بهم رباط فسال مقوليه السلطان عشرها فاطلقه له
 جاز وبصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى انما
 الصدقات للفقراء والمساكين ولو صرفه للفقراء انهم انهم سمعوا في عماره
 الرباط جاز وكان ذلك حسناً رباط على بابه منظره على نهر عظيم خربت القنطرة
 ولا يمكن الوصول اليه الا بمسارعة النهر ولا يمكن الا به اهل يجوز عمارتها
 بغيره قال القصبه أبو جعفر ان كان الوقف على مصالح الرباط لا بأس به
 والا فلا يجوز متولى الرباط اذا صرف فضل غلته في حاجة نفسه قرصاً قال
 القصبه أبو جعفر لا ينبغي له ان يقبل ولو فعل ثم اتفق في الرباط مثله رجوت
 ان يبرأ وان أقرض القنطرة ليكون أحرز لها من الامساك عنده رجوت ان
 يسكن واسعا له ذلك وقد صرت رجول اوصى بثلاث مائة للرباط فالى من
 يصرف قال القصبه أبو جعفر رحمه الله ان كان هناك دلالة انه أراد به
 المقيمين بصرف اليهم والايصرف الى عمارته رباط في طريق بعد استغنى
 عنه المارة وبجانبه رباط آخر تصرف غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم
 المسجد وهذا بناء على قول أبي يوسف ولو اشترى موصفاً في المسجد
 الحرام أو في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في مسجد آخر وقفاً أبداً
 قال محمد رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل
 المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 ان يرجع فيه ويكون لو رثته بعد موته وبه أخذ هو واما أحكام المسجد
 فتطلب في باب المسجد من فاضل من رحمه الله تعالى

مطلب استغنى عن المسجد
 وبجانبه مسجد آخر تصرف
 غلته الى المسجد الثاني

(باب الشهادة على اقرار الواهب بجهته من الارض الفلانية ثم
 ظهورها أكثر مما ذكر واختلاف الشاهدين فيما شهد به
 والرجوع عنها والشهادة على ذي اليد الواحد)

لو شهد شاهدان على اقرار رجل انه جعل حصته من الارض القلاية وهي
 الثلث من الارض قد عاصدقة موقوفة لله تعالى على وجوه سماها من البر
 فوجدت حصته منها أكثر مما ذكره ما ذكره يكون المجموع وقفنا كما لو أوصى بخصته
 منها ثم ظهرت أكثر مما سمى بخلاف البيع فان العقد يقع على ما سمى فقط
 ولو جعل حصته من الارض القلاية وهي الثلث من الارض وقفها على اقوام باعيانهم
 ثم من بعدهم على المساكين وشهد على اقراره بذلك شاهدان ثم وجدت حصته
 أكثر مما سمى الشهود وما ذكر في كتاب وقفه وصدقه الموقوف عليهم وقالوا
 انما قصدوا الوقف علينا وقف الثلث فقط ~~تكون~~ جميع حصته منهم اوقفا
 ولا عبرة بتسديد الموقوف عليهم في حق الوقف بل في حقهم فتكون غلة
 الحصة التي ذكرها الواقف لهم وغلة ما زاد عليها المساكين ولو شهد أحدهما
 بالثلث والاخر بانصف قضى بالثلث المتفق عليه وهكذا الحكم فيما
 لو شهد أحدهما بالكل والاخر بالنصف فانه يقضى بالمتفق عليه ولو شهد
 رجلان أو رجل واحد وأثنان على شهادة رجلين أو رجل واحد وأثنان فشهد
 أحدهما انهما شهدا معا انه وقف جميع أرضه وشهد الاخر انهما
 شهدا معا انه وقف نصف أرضه قضى بالنصف المتفق عليه ولو شهد على
 رجل انه اقر بوقف أرضه القلاية وقال لم يحددها او حددها أحد الشاهدين
 دون الاخر فالشهادة باطلة لانهما لا يعلمان بماذا شهدا ولا يعلم القاضي بماذا
 يحكم الا ان تكون الارض مشهورة تغني شهرتها عن تحديداتها فان الشهادة
 حينئذ تقبل ويقضى بوقفيتها ولو حددها الشاهدان بثلاثة حدود وقبلت
 الشهادة ويقضى بكونها وقفا خلافا لفرجه الله ولو حددها بحددين
 لا تقبل اتفاقا ولو شهدا انه حددها لهما وقال انسينا الحدود او قال لم
 يحددها ولكن علمنا او قال ليس له ارض بالبصرة مثلا سوها لم تقبل
 شهادتهما ولو شهدا على الحدود وقال لا نعرفها قبلت الشهادة ويكلف
 المدعى شاهدين على معرفة الحدود ولو شهدا واختلفا في زمانها او مكانها
 بان قال أحدهما اقر عندى بوقفه اياها في رجب سنة كذا وقال الاخر في
 رمضان منها او قال أحدهما اقر بذلك عندى في البصرة وقال الاخر في
 الكوفة قبلت الشهادة ولو اختلفا في مكان الوقف لم تقبل الشهادة لان

اختلافهما في مكانه يستلزم اختلاف الموقوف ضرورة ولم يقيم على واحد
 منهما انصاب الشهادة بخلاف اختلافهما في زمانها أو مكانها أو فيها ولو شهد
 أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدًا على المساكين
 أو على قوم بأعيانهم أبدًا ما أو الدوام ثم من بعدهم على المساكين وشهد
 الآخر أنه جعل نصفها وقفًا على المساكين لا تقبل إلا في قول أبي يوسف فإنها
 تقبل في نصفها بناءً على أصلهم من القول بجواز وقف المشاع ولو شهد أحدهما
 أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها
 صدقة موقوفة على قوم بأعيانهم أبدًا ما أو الدوام تقبل اتفاقًا لعدم غم
 الشهادة على واحدة من الجهتين ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفًا على
 المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفًا على مساكين أهل بيته وقرابته أبدًا
 ما أو الدوام ثم من بعدهم على المساكين قبلت الشهادة سواء كانوا يحدون أو لا
 يحدون ويكون لمساكين القرابة ولو شهد أحدهما بوقف أرضه وقال أحدهما
 كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم إن
 خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفًا والافصاح ولو قال أحدهما وقفها
 في صحته وقال الآخر جعلها وقفًا بعد وفاته بطلت الشهادة وإن كانت تخرج
 من الثلث لأن الشاهد بانه وقفها بعد وفاته شهد بانها وصية والشاهد بانه
 وقفها في صحته قد أمضى الوقف وهما مختلفان وكذلك لو شهد أحدهما أنه
 شجر الوقف وشهد الآخر أنه علقه بدخول الدار من ماله فأنه لا تقبل ولو شهد
 بانه وقف حصته من هذه الدار ولم يسم لنا كميته بطل قياسا وتقبل استحصانا
 ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
 وأبواب البر أو قال لابن السبيل معهم وشهد الآخر أنه وقفها على الفقراء
 والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وقفًا على الفقراء والمساكين لأن الصدقة
 عليهم من أبواب البر ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها عليهم وعلى فقراء قرابته قال الخصاص
 هذا يشبه أبواب البر من قبل أن الذي شهد الفقراء القرابة لم يشهد بجميع
 الغلة لفقراء والمساكين إنما شهد لهم ببعضها لا ترى أن رجلا لو أوصى
 بثلث ماله للفقراء والمساكين ولفقراء قرابته أنه يتقرر إلى عدد فقراء قرابته

يوم مات فيضرب لهم في الثلث بعددهم ويضرب للفقراء والمساكين بسمين
فكذلك في الوقف ينظر الى عدد فقراء القرابة يوم فسخ الغلة الخ ثم ما أصاب
الفقراء والمساكين يعطى لهم ويوقف ما أصاب فقراء القرابة الى ان يقين
فيه الحال وقال هلال رحمه الله يكون للفقراء والمساكين وكذلك لو قال
أحدهما للفقراء والمساكين وفقراء الجيران والموالي والقرابة وقال الآخر
مثل ذلك الا انه قال لأحفظ الموالى والجيران فالشهادة جائزة في هذا
وتكون الارض وقفا وكذلك لو قال أحدهما جعلها صدقة موقوفة في
وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله جائزت الشهادة
وتكون الارض وقفا ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على
عبد الله وقال الآخر على زيد جائزت الشهادة على الوقف وتكون الغلة
للفقراء والمساكين لانهم ائتمروا على انه قال صدقة موقوفة واختلافهما
سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه ولو شهد أحدهما
انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وأولاده ومن بعدهم على المساكين
وشهد الآخر انها على عبد الله ومن بعده على المساكين قسمت الغلة على
عبد الله وعلى أولاده فيما أصاب الأب أخذوا ما أصاب الأولاد فهو للمساكين
لانهم ائتمروا على ان لعبد الله حقا في هذه الصدقة فقال أحدهما له من
ذلك حصته لو قسمنا الغلة بينه وبين أولاده وقال الآخر له كلها فيقبل
منهما ما اتفقا عليه ويحل ما اختلفا فيه فاذا كانت أولاده ثلاثة تقسم الغلة
على اربعة فيأخذ الأب الربع وكل مات واحد منهم قبله يقسم على من ابقى
فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم اعدم المنزلة
ولو شهد أحدهما ان زيدا بماتين من الغلة في كل سنة وشهد الآخر بمائة
قبلت فيما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما بمائة في كل سنة وشهد الآخر
بمائة في سنة واحدة يقضى له بمائة في سنة واحدة فقط وأصل هذا عندنا أنهم ما
اذا اتفقا على انها صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئا وزاد كل منهما شيئا لم يرد
الاخر أن تبطل الزيادة وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد اثنان
على رجل انه وقف أرضه على المساكين وحكم القاضي على المشهود عليه
بذلك وجعلها وقفا عليهم ثم رجعا عن الشهادة لزمهما قيمتها يوم القضاء عليه

بها والارض وقف على حالها ولا فرق في المدعى بين ان يكون متعيا للوقف
 لنفسه او متبرعا في الدعوى حتى لو حضر رجل متبرع وقال العاظم ان هذا
 وقف ارضه القلاية على زيد بن عبد الله ما دام حيا ثم من بعده على الساكنين
 وزيد يدعى ذلك والمدعى عليه يحجد الوقف واقام المدعى شاهدين فشهدا
 بذلك وحكم القاضي بشهادتهما ما لم يثبت رجعا فثبتا للمقتضى عليه وان
 يحجد زيد بن عبد الله كونهما واقفا عليه حكم القاضي بوقفهما وتكون غلتهما
 للمساكين وهكذا الحكم لو شهدا عليه بانه جعل داره هذه مسجدا وارضه
 هذه التي لا بناء فيها مسجدا او مقبرة او جعل ملكه هذا خانا للسبيل أو حوضه
 هذا سقاية للمارة وحكم به القاضي ثم رجع الشهود فانهم يضمنون قيمة ذلك
 يوم القضاء ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد
 ابن عمرو علينا وذواليد يحجد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى بينة ان
 زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم
 وقفها لان الانسان قد ينفق ما لا يملكه وقد يكون في يده بعد اجارته او اعارته
 ونحو ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان الارض التي في يده كانت
 في يده مورثة الى ان مات واقام على ذلك بينة فانها تقبل وتكون ميراثا له ولو
 شهدوا ان زيدا أقر عندنا واشهدنا عليه انه وقف هذه الارض وقفنا جميعا
 وانما كانت في يده الى أن مات لا نصبر وقضانا انهم شهدوا أولا بالوقف ثم شهدوا
 بانها كانت في يده حتى مات وبين الشهادات تناقض قال الخصاف فان
 قضينا بانهم اميراث لم تكن وقفنا وان قضينا بانهم وقف لم تكن ميراثا وأولى
 الامر ان يحكم بانهم اميراث بعين ورثته ولا تكون وقفنا وهذا الحكم الذي
 ذكره انما يتأني على قول من يشترط لصحة الوقف ان اجمعه من يده وتسليمه الى
 المتولى واما على قول من لا يشترط ذلك فينبغي ان يكون وقفنا اعدم التناقض
 في الشهادة بالوقف والبقاء في اليد الى الموت والله أعلم ولو ادعى على آخر
 بان هذه الارض التي في يده وقف زيد بن عبد الله وذواليد يحجد ويقول هي
 ملكي ورثتها عنه او يقول ان ارضه فيها او وكيله واقام المدعى بينة على ذلك
 فشهدت على اقراره بانه وقفها وانما كانت ملكه حين وقفها يقضى بوقفها
 على الجهة التي قامت عليها البينة وبشترط لسماع البينة كون ذي اليد

مطلب المودع والمستاجر
والمرتهن والغاصب ليسوا
أخصاما بخلاف الوصي
والوكيل

خصما بان يدعى انه وارث او وصي او وكيل بخلاف الموالي انه مودع له
او مستأجر منه او مرتهن او غاصب فانه لا يكون خصما ولو بعد الواقف
وقبض أرضه فادعى عليه الموقوف عليه او غيره تبرعا من قبل المسكين وأقام
بينة على كونها وقفاً يحكم القاضي بوقفيتها ويخرجها من يده لظهور خيانتها
وتصريح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف ذكره في فاضل بيان
والله أعلم

• (فصل في شهادة اثنين بالوقف بطه وشهادة آخرين لها ولغيرها أو لغيرها) •
لو مات رجل لحضر خصم وقال ان هذا المتوفى جعل أرضه هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح وأقام على
ذلك شاهدين وحضر جماعة آخرون وقالوا انه وقفها في حصته على الفقراء
والمساكين وعلى فقراء قرابته واتفقوا فقرابته وأقاموا على ذلك
شاهدين يحكم القاضي بكونها وقفاً ثم ان ذكرت البيتان وقتاً فان كان
وقت الشهادة للفقراء والمساكين مقدماً تكون الغلة كلها لهم بمفردهم
لثبوت الوقف لهم في زمن لا مزاحم لهم فيه الا ان يكون شرط التغيير
والتبديل والزيادة والنقص في أصل الوقف فحينئذ تكون الغلة للفقراء
والمساكين وفقراء القرابة فان كانوا عشرة مثلاً تقسم على اثني عشر سهمها
فيضرب للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب للفقراء القرابة بقدر
عدد سهمهم وكلما زادوا أو نقصوا تغيرت القسمة وان كان وقت الشهادة
للفقراء القرابة سابقاً تقسم الغلة على نسبة ما ذكرنا في الصورة المذكورة من
غير احتياج الى شرط تغيير وتبديل وزيادة ونقص لان شهودهم قد شهدوا
للفقراء والمساكين ايضاً وان لم تذكر البيتان وقتاً وكان عدد فقراء القرابة
عشرة مثلاً تكون الغلة على اثني عشر سهمها اذ قد اوجب شهود فقراء القرابة
لهم منها عشرة وللفقراء والمساكين سهمين واوجب شهود الفقراء والمساكين
لهم الكل فتقسم الغلة على اثنين وعشرين سهمها لضرب الفقراء والمساكين
في الكل المشهود لهم به وضرب فقراء القرابة بالعشرة المشهود لهم بها ثم
كلما زادوا أو نقصوا يضمن سهمها للفقراء والمساكين الى عدد سهمهم ويصير
الحاصل هو المسئلة ويضرب للفقراء والمساكين في كل واحد سهمها بقدر

عددهم فلو صاروا اثني عشر تكون المسئلة من أربعة عشر فيضرب
 لهم منها بعددهم اثنا عشر ولا فقراء والمساكين بالكل وهو أربعة عشر
 فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون المسئلة من
 عشرة فيضرب لهم منها ثمانية والفقراء والمساكين بالكل فتكون
 القسمة من ثمانية عشر وعلى هذا فقس هذا على ما رواه محمد بن الحسن في
 الجامع الصغير عن أبي حنيفة أنه يضرب الفقراء والمساكين بسبعين
 ويضرب لامهات الأولاد بعددهن وهن ثلاثة أنفس فتقسم الغلة بينهم
 على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد فعلى
 هذا يجب أن يضرب للفقراء والمساكين بسهم واحد ويضرب الفقراء
 القرابة بعددهم ولو شهدن يفتان كما ذكرنا وشهدت بينة أخرى أنه وقفها
 على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواليه ولم يذكروا وقتا وكانت فقراء
 مواليه ثمانية مثلاً وفقراء قرابته عشرة مثلاً وضم إليهم سهماً للفقراء
 والمساكين فتكون المسئلة من عشرين بعدد الأسهم للفقراء القرابة
 خمسة أسداسها والفقراء الموالى أربعة أخماسها اذ على التقدير الأول
 وحده فتكون المسئلة من اثني عشر لفقراء القرابة خمسة أسداسها والباقي
 للفقراء والمساكين وعلى التقدير الثاني فقط تكون من عشرة لفقراء الموالى
 أربعة أخماسها والباقي للفقراء والمساكين وعلى التقديرين تكون من
 عشرين وليس لها سدس صحيح فاحتجنا إلى عدده خمس وسدس كلاهما
 صحيحان وهو الثلاثون فتجعل المسئلة منها فتضرب للفقراء والمساكين بكلها
 ولفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون ولفقراء الموالى
 بأربعة أخماسها وهي أربعة وعشرون فيكون مجموع الأسهم تسعة وسبعين
 فتقسم الغلة عليها ولو شهدا اثنان أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى الفقراء من قرابته أيضاً وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى فقراء مواليه أيضاً ولم يذكروا
 وقتا وكان فقراء القرابة عشرة وفقراء الموالى ثمانية تكون المسئلة من
 عشرين ثم تجعل من ثلاثين لما ذكرنا في الأولى ثم يضرب للفقراء
 والمساكين بكلها ولفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون

واقترأ الموالي بنفسها وهو اثنا عشر لان شهودهم لما شهدوا القريتين
 الاخرين معهم فقد أوجبوا لهم خمس الشرين فباخذون بتلك النسبة
 منها ومجموع السهام سبعة وستون فتقسم الغلة عليها ثم يأخذ كل فريق
 ما اصاب سهمه. ولوشهد اثنان على اقرار رجل في حال صحته انه وقف أرضه
 على زيد ومن بعده على الساكن وشهد آخران على اقراره في صحته انه
 وقفها على عمرو ومن بعده على الساكن واحداهما أسبق يقضى بالسابقة
 ولو وقت احداهما دون الاخرى قضى بالموقة ولو يذكرا وقتا وذكرا وقتا
 واحد اقضى به بينهما انصافا لعدم الاولوية ومن مات منهما اتقل نصيبه لمن
 بقى لزال المزامم وهكذا حكم ما لو شهد آخران لثالث واقفا علم
 (فصل في الشهادة بالوقف بغيره لنفسه أو لوليه) * اذا شهد اثنان رجلان
 جعل أرضه وقفاً عليهما أو على واحد منهما أو على واحد منهما أو على انسابهما
 أو على نسلهما أو نساء احدهما فالشهادة باطلة وهكذا حكم الشهادة لآباء
 والابداد ولوشهد الاخوة ما ولعصمها أو نسلها ما فالشهادة جائزة ولو
 شهد اباه وقفها على أهل بيته ما وعلى قوم آخرين أو شهد اعليه بانه وقفها
 على قرابته وهما من قرابته أو شهد اعليه بانه وقفها على نسله وهما من نسله
 فالشهادة باطلة ولوشهد اعليه بانه جعل أرضه وقفاً عليهما وعلى قوم
 معلومين ولما أريد بطلان شهادتهما قالانا لا تقبل ما جعله لنا جازت شهادتهما
 وكانت حصتهما للمساكين بخلاف ما لو شهدا به لقراب الوافق وهما من
 قرابته فان شهادتهما باطلة وان دنا حصتهما لانهم ما قد شهدا بذلك
 لا ولادهما ونسلهما ولورد أولادهما لا تقبل أيضا لبقاء الشهادة لفصل
 وهكذا الحكم لو شهدا انه وقفها على فقراء قرابته وهما من قرابته ولكنهما
 كانا غنيين وقت الشهادة لانهما اذا اقتضيا يصير لهما حصص من ممتلكاتهما
 شاهدين لاقتسمهما والاصل ان الشهادة متى وقعت لهما أولم لا تقبل له
 شهادتهما ما لا وأحتمل ان كانت باطلة ولو شهدا بانه جعلها وقفاً على الفقراء
 والمساكين وعلى فقراء عبيده وهما من فقراء العبيد جازت شهادتهما
 والفرق بين فقراء القرابة وفقراء العبيد ان القرابة لا تزول ولا تنقطع
 والعبيد اذا انحروا تنقطع المجاورة ويزول عنهم اسم العبيد والنظر الى

مطلب النظر في الجارية يوم
 قسمة الغلة

الحل يوم قسمة الغلة وقد لا تكون الشهد وحيث جبرانا وهكذا الحكم
في فقراء المسجد القلاني أو فقراء الثغر القلاني أو السجين القلاني
والشهد ودمهم فاحتمل انقطاع الاسم ههنا يكنى للقبول واحتمل
الاستحقاق لنفسه أو لمن لا تقبل له شهادة يكتفى للرد هكذا ذكره لال رحمه
الله وقال انحصاف لو شهدا بانه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على
جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة قاطلة ولو شهد رجلان على شهادة رجلين
ان فلانا وقف أرضه على فقراء قرابته القروع أو الأصول من القرابة
فالشهادة قاطلة ولو ماتت الأصول القرابة ثم شهد القروع الأجانب لا تقبل
أيضا لوقوعهما من الأصول لأنهم لا تقبل أحياء كانوا أو أمواتا والله تعالى
أعلم

• (فصل في غصب الوقف والدعوى به) • لو غصب رجل ضيعة موقوفة
لخاصة المغصوب عنه وأقام بيته قبل بيته وترد إليه الضيعة أجماعا أما
عند أبي يوسف فلأنها نصير وقفا قبل الإخراج إلى المتولي فكان له ولاية
الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمدان لم تصرف وقفا قبل التسليم إلى المتولي
كان هذا أولى بها وقف على ثمر استولى عليه ظالم ولا يمكن انتزاع منه
فادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع الوقف من الغاصب وسمه
إليه فانكر المدعى عليه فأراد المدعى تحليفه قال الفقيه أبو جعفر لم ذلك
فإن نكل عن البيز أو قامت عليه بيعة يقضى عليه بيمين ثم يشتري بها ضيعة
فتكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل
لأن البيع والتسليم استلزام ولو باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها قبل
البيع فأراد تحليف المدعى عليه ليس لم ذلك عند الكل لأن التحليف يعتمد
ههنا الدعوى ودعوا لم تصح لمكان التناقض وإن أظلم بيعة على ما ادعى
اختلقوا فيه قال بعضهم لا تقبل بيته لأنه متناقض وقال بعضهم تقبل
لأن التناقض وإن منع ههنا الدعوى ولكن على قول الفقيه أبي جعفر
الدعوى لا تشترط لقبول البيعة على الوقف لأمحق الله تعالى وهو التصديق
بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالتشهادة على الطلاق وعق الأمانة إلا أنه
إن كان ذلك موقوف عليه مخصوص ولم يدع ليعطى شيئا من الغلة

مطلب العقار يضمن بالبيع
والتسليم عند الكل
مطلب باع أرضا ثم ادعى
أنه كان وقفها قبل البيع
لا تصح دعواه

ويصرف جميعها الى الفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر حكمها
 الا في حقهم ولو ادعى رجل كرها في يد رجل انه له وزعم المدعى عليه انه
 وقف وليس للمدعى بيته وأراد تخليف المدعى عليه قالوا ان أراد تخليفه
 لياخذ القبة ان نكل عن المين كان له ان يحلفه وان أراد تخليفه لياخذ
 الكرم ان نكل عن المين ليس له ان يحلفه لان النكول بمنزلة الاقرار
 ولو أقر المدعى عليه بعدما أقر أنه وقف لا يصح اقراره ضبعة في يد حاضر
 وضبعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف
 عليه وقفهما جده عليه وعلى أولاده وأولاد أولاده قال القسبة أبو جعفر
 رحمه الله ان شهد الشهود ان هاتين الضيعتين كانتا ملكا للواقف وقفهما
 جميعا وقف واحد اياهما يقضي بوقف الضيعتين جميعا وان شهدوا على وقفين
 متفرقين لا يقضي الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر ولو وقف في صحته
 ضمة ومات فجاء رجل وادعى ان الضيعة له فاقر لها بعض الورثة أو استخلف
 فتنكل قال القسبة أبو جعفر لا يصدق الوارث على ابطال الوقت ويضمن هذا
 الوارث للمقره قيمة حصته من الضيعة من تركه الميت في قول من يرى العقار
 مضمونا بالنصب ولو ادعى دارا في يد رجل انها له بأصلها وبناتها وقال
 المدعى عليه لا بل هي وقف على مصالح المسجد القلاني فاقام المدعى بيته على
 دعواه ووقفى القاضي لهم او كتب السجل ثم أقر المدعى ان أصل الدار كان
 وقفها والبناء له قالوا تبطل دعواه ويبطل قضاء القاضي والسجل ولو ادعى
 على رجل في يده ضيعة انها وقف واضر صكافيه خطوط العدول والقضاة
 الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان
 يقضى بذلك الصك لان القاضي انما يقضى بالحقبة والحقبة انما هي البيعة أو
 الاقرار اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على
 باب الدار لوح مضر وب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى ما لم تشهد
 الشهود

مطلب القاضي لا يقضى
 الا بالبيعة أو الاقرار
 لا بالصك

• (فصل فيما يتعلق بصك الوقت) • رجل وقف ضيعة وأشهد على ذلك جماعة
 وكتب صكا واخطأ في كتابة الحدود فكتبه دين كما كان وحدين بخلاف
 ما كان قال القسبة أبو بكر ان كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في جانب

الغلط ولكن بين الذي جعله حدا وبين الضيعة الوقف أرض غيره أو كرم غيره
أو دار غيره فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقت وإن كان الحد الذي
سماه في الصك لا يوجد في ذلك الموضع ولا يابعد منه فالوقف باطل إلا أن
تكون ضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد فيجوز الوقف حيثنقذ رجل
وقف ضيعة له وكتب صكاً وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال إني وقتت
على أن يبيع فيه جائز إلا أن الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم أعلم بالذي كتب
في الصك قال الفقيه أبو بكر إن كان الواقف رجلاً فصيحاً يحسن العربية
فقرئ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله
فإن كان أعمى لا يفهم العربية ولم تشهد الشهود على تفسيره فالقول قول
الواقف إني لم أعلم ما في الصك وأشهدت الشهود على ما في الصك من غير أن أعلم
ما فيه وإن قال الشهود قرئ عليه بالفارسية فاقر به وأشهدنا عليه لا يقبل
قوله وهذا لا يختص بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات ولو أراد
رجل أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك
في مرضه فكتب الكاتب أن يكتب بعض أقرحة من الأراضي والكروم ثم
قرئ الصك عليه وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في
هذه القرية وهو كذا وكذا أقرحاً على المساكين وبين حدودها ولم يقرأ
عليه القراح الذي نسيه الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر
رجحه الله إن كان الوقف في صحته وأخبر أنه أراد به جميع ما له في هذه
القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أراد
وكذا لو مات الواقف وقد أخبر عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم
الناظر إذا أبرم الوقف أو تصرف تصرفاً آخر وكتب في الصك آبر وهو
متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أي جهة قالوا تكون فاسدة
وكذا الوصي إذا لم يذكر أنه وصي من أي جهة ولو استأجر أرضاً من
متول على وقف وكتب بذلك كتاباً ولم يذكر واقفه تجوز الاجارة والله تعالى
أعلم

* (فصل في ذكر حكم الاوقاف المتقدمة) * إذا تقدم أصل الوقت ومات
شهوده فما كان في أيدي القضاة وله رسوم في دواوينهم وتنازع أهله فيه

فانه يجري على الرسوم الموجودة فيها استحسانا وما ليس للرسوم في دواوينهم
وتنازع اهله فيه اجلا في القياس على التثبت فمن برهن على شيء حكم له به
واذا اجلا على التثبت يصير حشريا وتبنى غلته في يد القاضى ولو ان قاضيا
يولى بلدا فوجد في ديوان من كان قبله ذكرا وقافوه في ايدي ائمه اولها
رسوم في ديوانه فانه يعمل بها استحسانا ولو تنازع فيه قوم وادعى كل
فرق انه وقفه فلان بن فلان علينا وليس لهم هيئة فان كان للواقف ورثة
يرجع في البيان اليهم ويعمل بقولهم وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في
يدين القاضى الذى كان قبله والاجلا على التثبت فان اصطلموا على
اخذته وليس لهم رسم في ديوان القاضى ليعمل به يستحسن تنفيذ وقعة
غلته بينهم ولا يصرف الى الفقراء لانه بمنزلة النقطة لانه مال تعذر ابعاله الى
مستحقه ولو انكر الورثة وقف مورثهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا
لهم ولو قالوا انما وقفه علينا وعلى اولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين
قال الخصاص الوقف في ايدي القضاة ولا يجوز ان اقبل قولهم فيما ليس في
ايديهم ومجمل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل ولو ان القاضى
رجل وقال انى كنت امينا لمن كان قبلك وفي ايدي ضيعة كذا هو وقف زيد
ابن عبد الله على جهة كذا فانه يرجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكروا
جهة تخالف قوله عمل بقولهم وان قالوا هو وقف علينا وعلى اولادنا ثم من
بعدنا على المساكين او قالوا ليست بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل
بقولهم وقفا وملكا ولو لم ينسب المقر الوقف الى احدا ونسبه ولكن ليس
للمنسوب اليه ورثة فحينئذ يعمل القاضى بقول الامين ما لم يثبت عنده
خلافه ورجوع القاضى الى قول الورثة ويثبتهم مقيد بما اذا قبض
القاضى الوقف على انه كان ملك الرجل الذى يدعى المتنازعون فيه انه وقفه
واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم ولم يقبضه على انه كان ملك الذى يدعون انه
وقف فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما وجد من رسمه
في ديوان القاضى الذى كان قبله ويعمل به هذا يحصل ما ذكره الخصاص
رحمه الله ولو شهد الشهود على وقف بالتامع قال عامة المشايخ ان كان

مشهورا متقادما نحو وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما أشبهه بآزفت
الشهادة بالتسامع وقال أبو بكر البلخي لا يجوز أن كان مشهورا وأما
الشهادة على شرائط وجهاه فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه
لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ
الإمام الاستاذ طهيري الدين رحمه الله تعالى والله أعلم

*(باب وقف الرجل على نفسه ثم على أولاده ثم على
الفقر أو المساكين)*

لو قال رجل أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَيَّ وَجِلَّ عَلَى أَنْ لِي غُلَّتُهُ أَبَدًا
مَاعَشَتْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِي عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِي وَنَسْلِي أَبَدًا أَوْ قَالَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِي
عَلَى وَلَدِي وَنَسْلِي أَبَدًا أَوْ قَالَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِي عَلَى الْمَسَاكِينِ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ
أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شَيْبَةَ وَالزَّهْرِي وَابْنُ
سَرِيحٍ مِنْ أَهْلِ بَابِ الشَّافِعِيِّ بِهِ أَخَذَ مُشَايِخُ بَلْغٍ وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدَانِ
الْقَتَوِيُّ عَلَى قَوْلِهِ تَرْغِيْبًا لِلنَّاسِ فِي الْوَقْفِ وَلَا يَجُوزُ عَلَى قِيَاسٍ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بِهِ
قَالَ هَلَالٌ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَكَذَا لَا يَجُوزُ وَقَفُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَفَرَعَ عَلَيْهِ
هَلَالٌ فَرَوْعًا كَثِيرَةً وَلَوْ قَالَ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى نَفْسِي قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ
يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِي قِيَاسٍ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ الْخَلِصَانُ يَجُوزُ قِيَاسًا عَلَى مَا
أَجَازَ أَبُو يُوسُفَ مِنْ اسْتِقْدَاءِ الْغُلَّةِ لِنَفْسِهِ وَلِحُسْبِهِ وَلَوْلَادِهِ مَا دَامَ حَيًّا وَمَا
يَقْوَى هَذَا الْقَوْلُ مَا رَوَى أَنْ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ أَجَازَ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ عَلَى أَمْهَاتِ
أَوْلَادِهِ وَمُدْبِرَاتِهِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَقْفُ عَلَى أَمْهَاتِ أَوْلَادِهِ بِعَنْزِلَةِ
الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَكُونُ لَامُ الْوَلَدِ فِي حَيَاةِ الْمَوْلَى يَكُونُ لِلْمَوْلَى فَلَوْ جَعَلَهُ
عَلَى أَمْهَاتِ أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِ مِنْهُمْ وَمَنْ سَجَدَتْ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ مَا لَمْ
يَتَرَقَّ مِنْ جِازٍ أَوْ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَطَّاهُ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ فَأَمَّا أَجَازُ
الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي هَذَا الْوَقْفُ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ لَأَنَّهُمْ أَجْنِبِيَّاتُ
وَإِذَا جَازَ بَعْدَ الْمَوْتِ جَازَ فِي حَيَاتِهِ تَبَعًا وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَجُوزُ تَبَعًا وَلَا يَجُوزُ أَمَّا
وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا وَاسْتَفْتَى لِنَفْسِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَا دَامَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ وَعِنْدَهُ مِنْ
غُلَّةِ هَذَا الْوَقْفِ زَيْبٌ أَوْ مَعَالِيْقٌ فَذَلِكَ كَلَامُ مَرْدُودٍ إِلَى الْوَقْفِ وَلَوْ كَانَ

عنده خبر من بذلك الوقت كان ميراثا عنه لانه ليس من الوقت حقيقة
ولم يدخل المصلحة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل ارضه وقفه عز وجل
أبدا على ان يتفق ظنهما على نفسه أبدا مادام حيا وعلى اولاده وحشيه فإذا
مات يكون لولده ونسبه ثم يورثهم على المساكين يصبح ثم اذا استغلتها
سنتين وتوفى والمال قائم لم تنصفه وتنساز فيه الورثة واهل الوقت يكون
ميراثا عنه لورثته لان قوله على أن انصفه بمنزلة قوله على ان لي ان أقوله
واقفه اعلم

*(باب ذكر الوقت على اولاده وأولاد اولاده ونسبه
وعقبه أبدا والوقت المتقطع)*

ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي كانت الغلة
لولده لصلبه يستوي فيه الذكر والانثى لانه اسم مأخوذ من الولادة وهي
موجودة فيهما الا ان يقول على الذكور ومن ولدي لم يمتد ليدخل فيه
الاناث ثم تكون الغلة لأولاد الصلب ما بقي منهم احدا فإذا انقضى انصرف
الغلة الى المساكين ولا يصرف الى ولد الولد لاقتصاره على البطن الاول
ولا استحقاق بدون شرط. وان لم يكن له ولد لصلبه وقت الوقت وله ولد ابن
كانت الغلة له لا ينسار كنهان من دونه من البطن لقيامه مقام ولد الصلب
ولا يدخل ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر انصاف عن
محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
البنات انما يفسبون الى آباءهم لا الى آباء أمهاتهم ولو قال على بنى وكان له
انسان او اكثر تكون الغلة كلها لهم وان كان له ابن واحد يستحق نصفها
والنصف الآخر لمساكين لان اقل الجميع اثنان هنا كالوصية ولو قال
على بنى وله بنون وبنات قال هلال تكون الغلة بينهم جميعا بالسوية لان
البنات اذا جعن مع البنين ذكرا وبلفظ التذكير وهو رواية عن ابي حنيفة
الآثرى انه لو قال على اخوتي وله اخوة واخوات ان الغلة تكون لهم جميعا
لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشعل الاناث وروى ابو يوسف عنه انه
قال في الوصية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل بنت يحسن ان يقال

مطلب قال على بنى وله بنون
وبنات هل يدخل الاناث

مطلب قال على يتاني وله
بنون لا غير

هذه المرأة من بني فلان فاذا نسب الى اخذ اوصيله مثل البنين والبنات جميعا
في الروايات كلها ولو قال على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون لا غير
تكون الغلة للمساكين ولا شيء لهم ولو قال على بناتي وله بنات وبنون تكون
الغلة للبنات فقط لعدم شمول الغلة البنات البنين ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة للمعز وجل على الذي كور من ولدي وعلى اولادهم فهمي للذي كور من
ولده لصلبه ولولد الذي كورانا كانوا اؤذ كورادون بنات الصلب فلا تعطى
البنت الصلبة وتعطى بنت اخيها ولو قال على ذكور ولدي وذو كور ولد
ولدي يكون للذي كور من ولده لصلبه وللذي كور من ولده وتكون الذي كور
من ولد البنين والبنات في الغلة سواء ولا يدخل فيها أنثى من ولده ولا ولد له
ولو قال على ولدي وعلى اولاد الذي كور من ولدي يكون على ولده لصلبه
الذي كور والاناث على الذي كور والاناث من ولد الذي كور من ولده ويكونون
فيها سواء ولا يدخل والبنات الصلب ولو قال على ولدي وولد ولدي الاناث
يكون للاناث من ولده دون ذكورهم وللاناث من ولد الذي كور والاناث
وهن فيها سواء ولو قال على الذي كور من ولدي وعلى الذي كور من نسلي يكون
على الذي كور من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل
ذكر من نسله سواء كان من ولد الذي كور أو ولد الاناث ولا تدخل فيه الاثني
الصلبة ولو قال على ولدي وولد ولدي ولم ير دعليه تكون الغلة بين اولاده
واولاد ابنته لانه سوى بينهم في الذي كروهل يدخل ولد البنت قال هلال يدخل
ولو قال على ولدي وولد ولدي الذي كور قال هلال يدخل فيه الذي كور من ولد
البنين والبنات وقال على الرازي لو وقف على ولده ثم ولد له يدخل فيه
الذي كور والاناث من ولده فاذا انقضوا فهو لولد ابن الواف دون ولده ثم
قال على اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول
اولاد البنات ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا يدخل
فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الامعة المصرخي رحمه الله لان
ولد الولد اسم لمن ولده وابتنته ولده فمن ولده بنته يكون ولده حقيقته
بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ثم ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر

الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول ولدا لابن لانه ينسب اليه
 عرفا ولو قال وقتت ارضي هذه على ولدي وقفا واخره للمساكين فمات ولده
 قال ابو القاسم تصرف الغلة الى المساكين ولو قال على ولدي وولدي
 قال تصرف الغلة الى ولده وولده فاذا ماتوا لم يبق منهم احد تصرف الغلة
 للمساكين ولا تصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطونا ثلاثة بان قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ولدي وولدي وولدي
 ولدي ثم من بعدهم على المساكين تصرف الغلة الى اولاده ابد امانت اسألوا
 ولا تصرف الى المساكين ما بقي منهم احد وان سفل لانه لما ذكر البطن
 الثالث فقد غش قتل على الحكم بنفس الانتساب لا غير وهو موجود في حق
 من قرب وبعد ولو قال على اولادي واولاد اولادي يصرف الى اولاده
 واولاد اولاده ابد امانت اسألوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا
 وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه
 ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما تناسلوا والا قرب والابعد في
 الغلة سواء تنقسم بينهم على عدد رؤسهم والاتى مثل الذكر ويدخل في
 القصة كل من ولد لاقل من ستة أشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل فيها
 من ولد لا كرمها الا ان يكون وقف على ولده فماتت ثم جاءت امرأته أو أم
 ولده بولد لاقل من اثنين فانه يكون له حصته من تلك الغلة وكذلك لو طلق
 امرأته او اعتق أم ولده فماتت بولد فماتت بين السنتين فانه يكون اسوة
 سائر اولاده ولو كان له جارية يغشاها فماتت بولد لاقل من ستة أشهر من
 حجب الغلة فادعاء بنت ذنبه ولا يشارك من كان قبله فيها لانها قد وجبت
 لهم فلا يصح في انتفاص حق الذين وجبت لهم الغلة بمن لا يدري أهو منهم
 أم لا ذكره هلال وكم زادوا وقصوا تغيير القصة السابقة ولو ذكر
 البطن الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولدي ثم من بعدهم
 على ولدي ثم من أو قال بطنا بعد بطن حينئذ يسد ابا بده الوقت ولا
 يكون البطن الاسفل شي ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في
 كل بطن حتى تنتهي البطون وتو انما ان يموت أحد من البطن الاعلى بعد
 طلوع الغلة فانه يستحق منهم من تلك الغلة ويكون ميراثا منه بين جميع

قوله وكون سهمه الى قوله
والأخ النصف وشر عليه
بالنصف التي يابدين أنه
زائد

ورثته ولاحق لمن مات منهم قبل طلوها ووقت وجود الغلة الوقت
الذي ينقضي الزرع فيه حبا وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقبوما وكون
سهمه بين جميع ورثته فيها اذا وقف في زمان صحته واما اذا وقف في مرض
موته على ولده وولده وان سفل بطننا بعد بطن ثم مات منهم ثم امر ان بعد
ما طغت الغلة وتركت زواجا قال ابو يوسف لزوجهما نصف سهمهما
من الغلة ولا يعطى الاخ شيئا اذا كان من أهل الوقف لانه وصية فلا يأخذها
من وجهين وقال محمد وهو ميراث وليس بوصية فلا زوج النصف ولداخ
النصف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضوا هي على اولادهما ابدا ما تناسلاوا
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقضض احد الوالدين
وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى
الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان
مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض
البطن الاول فاذا مات احدهم ايصرف نصف الغلة الى الفقراء ولو وقف
على ولده وليس له ولد أصليه وله واد ابن فان الغلة تكون لولد الابن فاذا حدث
لواقف بعد ذلك ولد أصليه تنصرف الغلة اليه ولو وقف على ولده ونسبه ابدا
ما تناسلاوا ثم بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين
فاذا حدث له ولد ترجع الغلة الى ولده ونسبه ثم اذا انقرضوا تكون للمساكين
وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسبه ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
زيد له ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسبه وكذلك لو وقف على اخا له المقيمين
في بلدة كذا فانتقل منها كلها ثم تنصرف الغلة الى الفقراء ثم تعود الغلة اليهم
بعودهم اليها وسيا في منقطع البعض في باب الوقف على آله ولو قال على
ولدي وعلى اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم ابدا ما تناسلاوا وكان له اولاد وقد
مات بعضهم من اولاد قبل الوقف تكون على الاحياء واولادهم فقط ولا يدخل
معهم اولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء من سيحدث دون
الاموات وقد نسبته الى اولاد الاحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم بعد الضمير
اليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى اولادهم ابدا ما تناسلاوا
ثم من بعدهم على المساكين يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد

ولدى وولد من مات قبله وولده ولو قال بطننا به بد بطن للذكر مثل
 حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكورا وانثى يكون بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين وان جاءت البطن الاعلى ذكورا فقط او انثى
 فقط تكون بينهم بالسوية من غير ان يفرض ذكر مع الاناث او انثى مع
 الذكور بخلاف ما لو اوصى بنات ما لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكلوا ذكورا فقط او انثى فقط فانه يفرض مع الذكور انثى ومع الاناث
 ذكر ويقسم الثلث عليهم قسما صاهم اخذوه وما اصاب المضموم اليهم يرد الى
 ورثة الموصى والفرق ان ما سئل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة الموصى
 وما سئل من الوقف لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثاني وانه لاحقه
 سادام احد من البطن الاعلى باقيا فاعلم ان مراده بقوله للذكر مثل حظ
 الانثيين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا امور الناس
 وما يشهرون الا ترى انه لو قال على ولد فلان تقسم الغلة بينهم فاذا انقرضوا
 فهمى على المساكين ولم يكن فلان ثم على المساكين ولم يكن لسوى ابن واحد فانه
 بخلاف ما لو قال على بنى فلان ثم على المساكين لان اقل الجمع هنا اثنان
 يستحق نصف الغلة والنصف الاخر للمساكين لان اقل الجمع هنا اثنان
 واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلفا فى الحكم ولو قال فى حصته
 ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى وولدى وولده وولدى وولده
 وولدى وأولادهم ونسأهم ابدى ماتوا ومن بعدهم على المساكين ولم يقل
 بطننا بعد بطن وانما قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه من
 الغلة لولده وولده وولده ونسأه ابدى ماتوا ساوا يصح الوقف وتكون الغلة للجميع
 ولده وولده وولده ونسأهم بالسوية واذا مات بعض ولد الصلب عن ولد ينقل
 نصيبه الى ولده فتقسم الغلة الى عدد الموجودين من اولاده واولاد اولاده
 وان سفلوا وعلى ولده الميت ما اصاب الميت يأخذ ولده من نصيبه الى نصيبه
 لانه مستحقه ما من وجهين بخلاف ما لو اوصى لرجل بأف درهم واوصى
 بثلاث مائة لقريبته وكان الرجل من قريبتها فانه يستحق الاكثر من الالف ومما
 يشوب بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما
 ولو كانت المسئلة بماله ولكن قال على ازيد بالبطن الاعلى ثم بالذى يليه

مطلب قول الواقف المذكور
 مثل حظ الانثيين انما هو
 عند الاختلاط
 مطلب لو قال على ولد فلان
 الخ

طلب اوصى لرجل بالث
 درهم وثلاث مائة لقريبته
 كان الرجل من قريبتها الخ

بطناً بعد بطن الى آخرهم وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه لولده
 وولد ولده ونسله أبداً على ان يقدم البطن الاعلى ثم الذي يليه كذلك أبداً
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً
 الى أصل غلة هذه الصدقة ويجرى على أحكامها وشروطها تكون الغلة
 للبطن الاعلى الموجود يوم الوقف والحادث بعده ثم يكون لمن بعدهم بطناً بعد
 بطن فلو كانت أولاده مائة عشرة مثلاً وقسمت الغلة عليهم ستين ثم مات
 بعضهم وترك ولداً أو ولداً وان سفل قسمت على عدد أولاد الصاب فما
 أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الموفى كان لأولادهم ونسبهم على ما شرط
 من تقديم بطن على بطن فإذا كانت أولاد الصلب كافر سنة عشرة ومات
 منهم اثنان عن غير ولد تقسم الغلة على الثمانية الباقيين ثم اذا مات
 اثنان آخران عن أولاد تقسم على الثمانية ايضاً فما أصاب الاحياء أخذوه
 وما أصاب الميتين كان لأولادهما على ما شرط ثم اذا مات اثنان آخران عن
 غير وادولانسل تقسم الغلة على ستة أسهم على الاربعة الباقيين وعلى الميتين
 عن أولاد فيأخذ كل حي سهماً ويعطى ما أصاب الميتين لأولادهما ويسقط
 سهم الاربعة الذين ماتوا عن غير أولاد فان نازع الاربعة الباقون من
 أولاد الصلب أولاد الميتين ثانياً في سهمي الميتين آخر وقالوا انهم المنادونكم
 لموتهم ما بعد موت ابويكم يقال لهم ان الواقف شرط ان من مات ولم يترك
 ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى أصل غلة الصدقة ويجرى على أحكامها
 وشروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل الى أصل الصدقة
 ويقسم على مستحقين او يعطى كل ذي حق حقه عملاً بشرطه ولو قال
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى
 ولدي أصلي وصورة الموت على حالها تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب ابوي
 الاولاد وهو الربع كلهم وما أصاب الميتين آخر وهو الربع ايضاً كما
 للاربعة الذين هم ولد الصلب عملاً بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على
 أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه من أرباحها الى البطن الذي فوقه
 ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يترك في سهم من يموت عن غير ولد
 ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً الى أصل الغلة وجارياً مجراها او يكون لم

يستحقونها ولا يكون للمساكين منها شيء إلا بعد انقراضهم لقوله على ولدي
ونسلهم أبدا وإذا كانت المسئلة بما لها المائة وأولادها ثمان من العشرة
عن غير ولد ثمان ثمان آخران عن أولاد وكان أولاد أحدهما أربعة
مثلا ثمان من الأولاد الأربعة واحد عن ولد وثمان آخر منهم عن غير ولد
تقسم الغلة على غلينة كائنتها فأصاب الأحياء أخذوه وبيع منهم كل من
الميتير إلى أولاده شريكهم فأصاب الأربعة بينهم أربعة عشر ربع وهو
منهم ثمان منهم عن غير ولد إلى أصل الغلة ويقسم على غلينة اسمهم في
أصاب أباهم من ذلك يقسم بين الأثني الباقيين من الأربعة وبين أخيه
الذي مات وترك ولدا اندلثا فأصاب الحميمير يأخذانه وما أصاب الميت
يكون لولده ولو مات أحد من البطن الثاني لالاستحقاق عن ولد كالومات
المسعى بعمر ومثلا من البطن الثاني ولد بكر وعن أخته ثمان أبوه من
البطن وأخوه إلى على يكون نصيبه لولده فقط ولا يستحق بكرشيا لأن نصيبه
من نصيب أبيه عمرو وإن مات قبل الاستحقاق فلا يستحق بكرشيا ما بقي أحد
من البطن الثاني لكونه ذكرا بطون مترتبة فإذا انقرض البطن الثاني
يشارة بكر البطن الثالث لكونه منه فلو مات أولاد العشرة عن عشرة
أولاد ثلاثه كان أولاد الأربعة الوتق عن ولدين ثلاثة أضع القسمه
التي كانت في عدد اثنين الأول نصير من اثنين عشر على رأس البطن
الثاني ولم يولد له يقول وكلما مات الموت على أحدهم سئل نصيبه إلى ولده
وولد له الموت الشرط خول بعضهم في الغلة بنسبه لا واسطة إليه بل
يقول الوتق على ولده وولد له إلى أن لم يستحقوا عن أولاد الصلب ترتيبه
البدون وإذا صار النسب للبطن الثاني ومات منهم أحد عن ولد ونسل
تسبب نصيبه إلى ثلاثه لا بشرط هكذا السكم في كل بطن إلى أن تنتهي
البدون موتا أو تحررا ما مكر أو يدخل فيه لا بد من ذلك بشرط ومما
يمكن جعلها لومات جميع لبطن الثاني عن ولاد بعضهم عن ولد وعضهم
عن اثنين وبعضهم عن ثلاثة مثلا تسبب لومات إلى رأس البطن الثالث
بالسوية ما سئلوا عنه - السكم في كل بطن إلى أن تنتهي البدون ولو
فأراد من هذه صفة وثلاثة - زوال على و - السكم ما داموا أحياء

تجرى عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى تنقضوا فإذا انقضوا
 تكون الغلة لولد ولدى وأولادهم ولنسبهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم
 على المساكين وكلما حدث الموت على أحدهم ولدى لمبلى كان نصيبه لولده
 ثم من بعده لولده ثم لولد ولد أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدى أو ولد ولدى
 عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقف وجاريا بغيره كان الوقف جازرا
 وتصرف غلته فيها شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصليب يتقل نصيبه
 إلى ولده على ما شرط تأسيس انتقاله إلى ولد ولده وانقسم به قوله لا يخرج عنهم
 شيء من الخ لكونه من آخرهم ولورثته على ولد ونسبه أبدا ما تناسلوا
 ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تركون الغلة للمساكين فإذا حدث
 له ولد ترجع الغلة إلى ولده ونسبه ثم إذا انقضوا تكون الغلة للمساكين
 وكذلك الحكم لو وقف على ولد وولد ونسبه ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
 له ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسبه ولو قال على عقبى تكون الغلة لولده
 وولد ولده أبدا ما تناسلوا من أولاده الذكور ذوات الأناث إلا أن تكون
 أزواج الأناث من ولد ولده الذكور فكل يرجع بنسبه إلى الوقف بالأب
 فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الذكور من ولد الوقف ليس من
 عقبه ولو قال على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسبه عقبه أبدا ما تناسلوا على
 أن يزدادوا بغير الأهل مع ثموم كذا كانت تنتهي البطون وكلما
 حدث الموت على أحدهم منهم وله ولد كان نصيبه من الغلة لولد وورثته تنقسم
 بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما حدث موت إلى أحدهم منهم ويزداد ولد كان
 نصيبه منهم وإذا إلى أصل غلة الوقف وجاريا على أحكامها شرطيها ثم
 من بعدهم لا فقر أو المساكين صح وتنقسم الغلة بين زيد وأولاده من البطون
 إلا على عردهم فلو كانت ولاد خمسة بنين وابتدئ كانت القسمة على
 ثمانية لكل واحد منهم سهم فإذا مات زيد ولم يترك غيرهم الواثة أو مات
 أحد أولاده ولم يترك غيرهم من الورثة يسقط سهمه وتنقسم الغلة على سبعة
 فلو ترك زيد زوجة وابن أيضا كان سهمه بين سبع ورثته على قدر ميراثهم
 منه وتأخذ أولاده من وجهين وهو حائر بمخالف الوهية كما تقدم بيانه
 انانقسم الغلة على ثمانية فباخذ كل واحد من أولادهم سهمه ثم يقسم سهم

مطلب تفسير العقب وهو
 ولد الوقف وولد ولده أبدا
 ذكر كان أو شيء

أيهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلو ماتت زوجة زيد
أو ابواه أو أحدهما قحت الغلة إذا جاءت على ثمانية كما تقدم ويدفع إلى كل
والنسب - مع تقدم سهمهم زيد بين أولاده - وبين من بقي من زوجته أو أبويه
وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد
ورثة آخر أيضا فإنه يقسم سهمه الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم
ونسقط حصته من سهم أبيه لترتيب الواقف البطلون وسهمه هو باق للنص
على بقائه ما بقي له ولد ويكون ذلك الساقط لمن بقي من ولاد زيد وبقية ورثته
على قدر ميراثهم منه فلو مات بعض ولاد زيد في حياة زيد عن ولد ذكر وزوجة
وأُم مع أخوته تنجب الأم إلى السدس والزوجة إلى الثمن بحسب نقصان
وتنجب الأخوة بحسب حرمان فلا ينوبهم شيء من سهم - مع - ويكون لامه وأبيه
من سهمه على اعتبار السدس ولزوجته منه على اعتبار الثمن والباقي لابنه
ثم إذا زال الحجاب لا يعود المحرم إلى الاستحقاق ولا يكمل للام الثلث ولا
للزوجة الربع لأن العبرة بالاستحقاق كاملا أو ناقصا أو الحرمان بالكلية
وقت موت المورث ولو مات بعض ولاد زيد بعد موت زيد عن بنت وأم وزوجة
مع أخوته لا تنجب أخوته بهم فيقسم سهمه بين ورثته على مقدار ميراثهم
منه ولو مات عن ابن وزوجة وأخذته الزوجة على نسبة الثمن ثم مات الابن
بعد ذلك يسقط حقها على نسبة الثمن فتأخذ ويرد الباقي إلى أصل غلها الوقف
ولو كان آخر أولاد زيد معوثا بقاء عن زوج وبنت يأخذ الزوج الربع والبنت
النصف ثم يرد الباقي على البنت وإذا ماتت البنت يرث سهمها إلى أصل الغلة
ولا يكمل لزوجه النصف لأننا لو كنا الكفاة لغيرها لمشرطه الواقف ولو
كان زيد أولاد ماتوا قبل الوقف عن أولاد دخلوا في البطن الثاني وهو
أولاد من كان موجودا وقت الوقف وأتو جيهه كما تقدم في الصورة الأولى
من الأولاد العشرة وما دام زيد حيا يشارك كل بطن إلى أن يموت ولو مات
آخر أولاده عن امرأتين فلا شيء لهما من الوقف لا تقراض نسل زيد وقد
علق الواقف استحقاق ورثته بـأولاد مات ولاد زيد ونسله عن ولد ولم يوجد
ولو قال الواقف وكلما حدث الموت على أحد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل
وكان له ولد تكون الغلة لورثة من مات منهم سواء كان له ولد أو لم يكن

ومن مات منهم ولا وارث له كان سهمه واجمأ الى أصل غلة الوقف ولومات
وتركة الأبن وفيبدأ أحدهما سبعة يزعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر
يقول هي وقف علينا قال الفقيه أبو جعفر القول قول الذي يدعي أنها وقف
عليهما لانهم ما نصادها أنها كانت في أيديهما وقال غيره القول قول ذي اليد
والاول أصح

• فصل فيما لو شرط في الوقف على أولاده ان من انتقل من الاثبات الى مذهب
الاعتزال فهو خارج أو ذكر غيره من الشروط • لو وقف على ولده ونسله
وعقبه أبدا ما تسلسلوا ثم من بعدهم على المساكن بشرط في عقدة وقفه ان من
انتقل منهم من الاثبات وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوقف
ويخرج منه بخروجه ولو كان الواقف من المعتزلة بشرط عكس هذا
الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم في سائر المذاهب ولو ارتفع بخرج ايضا
وان لم يكن الكفر مذهباً مختلفاً فيه لان مذهب أهل الاثبات الاسلام
والقول بشرائع الاسلام فيخرج عنه فقد ترك الاسلام وشرائعه والاثبات
من شرائعه ولو رجع الى الاثبات بعد ما خرج منه لا يرجع اليه الوقف
الا ان يكون الواقف شرط ان من رجع الى الاثبات رجع حقه بخلاف
ماله وقف على من يسكن بغداد من فقراء قرابته فانتقل منها بعضهم وسكن
الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حاله يوم
قسمة غلة الوقف الا ترى انه لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقراء
وأغنياء تكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الأغنياء واستغنى الفقراء تكون
الغلة لمن افتقر دون من استغنى ولو لم ينظر الى حاله يوم القسمة لم يلزم
دفع الغلة الى الأغنياء دون الفقراء وانه لا يجوز لكونه خلاف شرط الواقف
ولو كان بعض قرابته ساكناً في الكوفة وقت الوقف ثم انتقل وسكن بغداد
استحق من الغلة • ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن خرج منها
فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل
تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وأتوا للفقراء ثم اراد
أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال
الفقيه أبو بكر البلخي ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم

مطلب وقف على أقاربه
المقيمين في البلدة الامن خرج
منها

فان وظيفتهم وحقهم يدور معهم أينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطع وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما بها وان لم يبق أحد منهم مقيما بها تصرف الغلة الى الفقراء قال الفقيه أبو الليث فان رجعوا الى البلدة وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل ولو وقف على من تزوج من قرابته تكون لمن تزوج وكذلك لو وقف على من أسلم من قرابته تكون لمن أسلم دون من خلق مسلما ولو قال وقف على أولادى لصلى ماداموا صغارا فإذا بلغوا قطعت الغلة عنهم وكانت لذية مادام حيا فإذا مات ردت الى أولادى لصلى ثم من بعدهم لأولادهم ونسلهم أبدا ثم على المساكين أو قال على ولدى عشر سنين ثم تكون لذية مادام حيا ثم من بعده ترد الى ولدى ونسله أبدا ثم على المساكين صح الوقف ويجزى على ما شرطه ولو وقف على الأصغر من ولده تكون الغلة لمن كان صغيرا من ولده يوم الوقف ولا يكون لمن يحدث له من الولد شيئا منها لان الصغير وان كان يزول لكن يزول زوالا لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف لغيره وسكنى بفساد قائم ما يحل الان العود بعد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم العلم فتعتبر المفقوت وجود الغلة ولو قال على الأكبر من ولدى كان للأكبر منهم يوم الوقف ولو قال على أولادى العوران والعُميان كان لهم خاصة دون غيرهم لانه عاق الاستحقاق بوصف لا يتقل عنه صاحبه فصار بمنزلة الاسم فيعتبر ذلك الوصف فيهم يوم الوقف لا يوم الغلة وهكذا الحكم لو شرط هذه الشروط في كل موقف عليه من أقاربه او من الأجانب والله اعلم

*** (باب الوقف على أهل بيته وآله وجنسه وفيه منقطع البعض) ***

أهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد وهو كل من يناسبه بإقاربه الى اقصى أمره في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أو لم ير ولم فكل من يناسبه الى هذا الأب من الرجال والنساء ولصبيان فهو من أهل بيته والقرابة والأرحام والأنساب كل من يناسبه الى اقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه وإلى اقصى أب له في الاسلام من قبل أمه فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته ما خلا أبويه وولده لصلى فأنهم لا يسمون قرابة

بغير القرابة

فيكون

فيكون ولد ولده وأجداده وجداته داخلين في القرابة وسبأني ما في ولد
 الولد والجد من الخلاف في الفصل الآتي فلو قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبداً على أهل بيتي فإذا انقرضوا فهي وقف على
 المساكين تكون الغلة للفقراء والاعتيان من أهل بيته ويدخل فيه أبوه
 وأبواييه وإن علا وولد له لصلبه وولد لولدته وإن سفل والذكور والانات
 والصغار والبنات والأحرار والعبيد فيه سواء والذي فيه كالمسلم ولا يدخل
 فيه هو ولا الأب الذي أدركه الإسلام ولا الاناث من نسله إذا كان آباؤهم
 من قوم آخرين وإن كان آباؤهم عن يناسبه إلى جده الذي أدركه الإسلام
 فهم من أهل بيته وعلى هذا التفصيل أولاد عماته وأولاد أخواته ولو قيد
 بفقراء أهل بيته تقييد بهم ويعتبر الغنى والفقرة وقت وجود الغلة فمن
 استغنى قبل ذلك حرم ومن افتقر رزق ولو تأخر صرف الغلة لعارض مدة
 سنين فافتقر الغنى واستغنى الفقير يشارك المفتقر حين القسمة الفقير وقت
 وجود الغلة بخلاف ما لو تأخرت لمانع فحدث له جماعة من أهل بيته فأنهم
 انما يشاركون من كان قبلهم فيما يأتي من الغلة بعد وجودهم لافقها كان
 موجوداً قبلهم ولو استغنى كل أهل بيته تصرف الغلة إلى المساكين
 وإن افتقروا تعود إليهم ولو وقت المرأة على أهل بيتها لا يدخل فيه ولدها
 ولأمها إلا أن يكون زوجها وأمها من أهل بيتها ولو قال أرضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على أهل بيتي أو على قرابتي ومن بعدهم على
 المساكين يصح الوقف وتكون الغلة لأهل بيته دون قرابته لدخولهم في
 الوجهين جميعاً بخلاف القرابة فأنهم يدخلون في حال إرادة القرابة دون
 إرادة أهل البيت ولا يعطون بالشك ولو قال على هي وأولاده أو على أهل
 بيتي ومن بعدهم على المساكين يصح أيضاً لاستحقاقه وأولاده الوقف في
 الوجهين جميعاً أما بأنفسهم وأما بآبائهم من أهل البيت ثم يضم إليهم بقية
 أهل البيت وتقسم الغلة على عدد رؤسهم ويعطى لعمه وأولاده ما أصابهم
 ولائشي لبقية أهل البيت لثبوتهم في حال سقوطهم في حال ويكون ما أصابهم
 للمساكين بخلاف ما لو قال على زيد أو على عمرو ثم على المساكين فإنه لا يصح
 وقد تقدم توجيهه في باب الوقف الباطل والله اعلم

• (فصل في الوقف على قرابته أو أرحامه أو أنسابه أو عياله أو أهله أو أقرب
 الناس إليه) • لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي
 أو قال على أرحامي أو أنسابي أو رجلي أو ذي نسب عني فإذا انقضى أو فحس
 على الساكنين جازا الوقف ونصرف غلته إلى قرابته الموجودين يوم الوقف
 والذين يحدث من قرابته أبدا ولا يدخل فيه أبواه ولا أولاده لصلبه
 وتدخل فيه النافلة وإن سقطت والأجداد والأجداد من قبل الآباء
 والأمهات وإن علوا ويدخل فيه المحارم وغيرهم من أولاد الأناث وإن
 بعدوا وهذا عندهما وعند أبي حنيفة تعتبر المحرمية والاقرب فالأقرب
 للاستحقاق وليس ابن الابن والجد من القرابة عند أبي حنيفة وإبي يوسف
 فلا يدخلان وعند محمد هما منها فيدخلان وفي الزبلي ويدخل فيه الجد
 والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وإبي يوسف أنهم لا يدخلون
 ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وكان له قرابة من قبل أمه فقط وأخرى
 من قبل أمه فقط ~~كان~~ الوقف بين القريتين نصفين سواء تساوى العدد
 واختلف ويكون نصف كل فريق بينهم بالسوية لأن مراده أن تكون
 الغلة قرابته من الجهتين جميعا لأن يجتمع القرابتان معاً في واحد ولو قال
 على ذوى قرابتي لا يكون ذوو القرابة أقل من اثنين عند أبي حنيفة
 وعندهما يطلق على الواحد أيضاً فإذا كان له عمان وخالان تكون الغلة
 للعمين وكذلك الحكم لو كان له عم وعمته وخالان وإذا كان له عم واحد
 وأخوال وخالات يكون النصف للعم والنصف للأخوال والخالات
 على عددهم وهذا كله في قول أبي حنيفة وفي قولهما تكون الغلة بين الأعمام
 والعلمات والأخوال والخالات على عددهم ولو قال على أخوتي وله ثلاثة
 أخوة متفرقين تكون الغلة بينهم قال الخصاص وهذا من الحجة على أبي حنيفة
 في العمين والخالين ولو قال على قرابتي دخل فيه كل قريب لصغيرا كان
 أو كبيرا ذكرا أو أنثى مسلماً أو ذمياً حراً أو عبداً والرّد والقبول إلى العبد
 دون السيد فإن رد العبد وقبل السيد بطل وبالعكس صح وتكون الغلة
 للسيد فإذا اعتق فتنتقل إليه • ولو قال على عيالي يدخل فيه كل من كان
 في ثقته ولو لم يكن ذارحم محرّم منه ولو قال على أهلي قال أصحابنا في

القيام تكون الغلة لزوجه خاصة ولكن يستحسن ان تكون لكل
من يعول في منزله من الاسرار دون العبيد ولو كان له زوجتان في بلدين
يدخل في الوقف كل من يعول في منزله مع المراتين ولو قال على اخوتي فاذا
انقضوا فهي على اخوتي من قبل ابي وكان له اخوة متفرقون كان الوقف
عليهم جميعا ثم تكون من بعدهم على المساكين لانه يستحيل ان تكون
عليهم ومن بعدهم وهم على اخوته لايه وهم من جهة الاخوة الموقوف عليهم
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال
الى ومن بعده على المساكين تصرف الغلة لاقرب الناس منه فلو كان له
ولد وابوان تكون الغلة تولده ذكرا كان واتى لانه اقرب اليه من ابويه
ثم من بعده تكون الغلة للمساكين دون ابويه لانه وقتها هكذا لم يقبل
للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كانت الغلة بينهما نصفين ومن مات
منهما اتقل نصيبه للمساكين لعدم جعله نصيب من مات منهم بل بقي ولو كان
له أم واخوة تكون الغلة لأمه دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم ولو كان
له أم وجد لاب كانت الغلة لأمه ولو كان له جد لاب واخوة تكون الغلة
للجد على قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الآخر تكون الغلة للاخوة
لان من ارتكض مع الواقف في رحم او خرج معه من صلب كان اقرب اليه
من كان بينه وبين الواقف حائل ولو كان له اب وابن ابن تكون الغلة لآبيه
دون نافلة لكون الاب اقرب اليه منه ولو كان له بنت بنت وابن ابن
تكون الغلة لبنت البنت لانها اقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه
بواسطتين وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث
ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف
اذ لا يقال لهم قرابة

* (فصل في بيان الاقرب من قرابته) * لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
عز وجل أبدا على اقل مني على ان يبدأ باقربهم الى نسب أو وجاف يعطى من
الغلة ما يكفيه لطعامه وكسوته في كل سنة ثم يعطى من يليه في القرب كذلك
وهكذا حتى تنتهي البطون ثم ما فضل عنهم تصرف للمساكين كان الوقف
صحيحا وتصرف غلته على ما شرطه فلو كان له اخوان واخوات احدهما

لا بويه والاخر لايه يسأ عن لا بويه ثم عن لايه وحكم أولادهما حكمهما
 ولو كان أحدهما لايه والاخر لايه يسأ عن لايه عند أبي حنيفة وعن
 أبي يوسف ومحمد هما سواء لانه قد ارتكض مع الأخ لام في بطن الأم ومع الأخ
 لأب في صلب الأب ولو اجتمع ثلاثة من الأخوة والأخوات متفرقين يجرى
 الخلاف والثالثي والثالث ان أفضل من الأولين من الغلة وحكم القروع
 حكم أصولهم اذا اجتمعوا متفرقين ولو كان له ثلاثة أعمام وعمات
 متفرقين او ثلاثة أخوال وخالات كذلك كان من لا بوين أولى عن لأب
 وانحال او انحالة لا بوين أولى من العم لام وأب كعكسه والعم والعمه لا بوين
 مقدم على انحال وانحالة لا بوين على قول أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما
 سواء ومن لأب منهم ما أولى من لام في قول أبي حنيفة وفي قولهما ما سواء
 وحكم القروع اذا اجتمعوا متفرقين حكمهم الاصول وعند أبي يوسف ومحمد
 قرابته من جهة أبيه وقرابته من جهة أمه سواء كورا كانوا اوانا
 او مختلطين ويقدم الاقرب فالأقرب منهم على بشرط الواقف ولو كان له أخ
 لأب وألام وابن أخ لا بوين يقدم أخوه على ابن أخيه لا بويه وابن الأخ لأب
 مقدم على ابن ابن الأخ لا بوين ولو كان له عم لا بوين وأخ لام كان الأخ
 مقدما وأولاد الأخوة ولو لام وان بعدوا يقدمون على الأعمام والعمات
 ولو لا بوين فلا يعطى ولد الجدة حتى يفرغ ولد الأب اعطاء وهكذا كلما ارتفع
 الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفرغ هو ونسبه اعطاء أو موتا ولو كان له
 جد لام وابنة أخ لام كان الجد عند أبي حنيفة أولى وعندهما بنت الأخ
 من الأم أولى ولو كان له بنت أخ لا بوين وأب وجد لام كان الجد عند
 أبي حنيفة أولى وعند أبي يوسف بنت الأخ أولى وبنت البنت مقدمة على
 الجد أبي الأم وبنت البنت مقدمة على بنت بنت الابن وبنت البنت كابن
 البنت اتحدت الأم واختلفت وبنت العمه مقدمة على عمه أبيه ولو لا بويه
 وخالته مقدمة على بنت عم أبيه وبنت خالته مقدمة على خال أبيه قال
 النصفان فان تركه لعملة وخالا وخالة فعلى مذهب أبي حنيفة ان نصف
 الغلة للام والنصف الباقي بين العمه وانحال وانحالة اثلاثا وعلى قول أبي
 يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعا بالسوية وان تركه لعملة وخالا وخالة فالغلة بينهم

جميعا في القولين ويقتضي ان يحمل الم في الصورة الاولى على انه لا يوين
 والبواقي لاب اولام وفي الثانية على ان الكل لاب اولام جملا لمطلق على
 ما ذكره وغيره مفصلا من تقديم ذي الابوين من الجهةين على ذي الاب
 منهما ومن تقديم الامام ذي الاب على ذي الام واقفه اعلم
 * (فصل في اثبات قوم مشاركة القرائب فيما وقف عليهم) * لو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على قرايبي من جهة ابي ومن جهة امي كان الوقف
 عليهم سجدا وتقسم الغلة بينهم على عددهم يستوي فيها الغنى والفقير فالو
 جاء قوم الى القاضي وقالوا نحن من قرابة الواقف ووجدتهم المعروفون من
 قرابته بامرهم القاضي باثبات قرايبتهم منه بالينة وانضم في ذلك وصي
 الواقف او هو ان كان موجودا ولو كان له قرائب معروفون ثم اعترف
 بقرايبتهم آخرين لا يسري اقراؤه عليهم الا ان تكون عند عقدة الوقف
 ولو لم يكن له وصي اقام القاضي للوقف قيميا وجعله خصما في يدعي انه قرابة
 الواقف ولو احضر المدعي وارث الواقف وادى عليه لا يكون خصما الا ان
 يكون قيميا على الوقف لانه خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الوارث
 فكان الامر فيه الى القاضي لعموم ولايته ويشترط لقبول شهادة الشهود
 ان يشهدوا ويقرروا القرابة فاذا شهدوا بانه اخوه لا بد ان يشهدوا بانه
 لا يوينه ولا يمينه ولا يمينه لان القاضي لو قبلها قبل ذلك لقضى له بسبب مجهول
 ولا يقتضي لذلك وكذلك في الم والنخل وابن الم وابن النخل فاذا ثبت كونه
 قريبا وشهدوا انهم لا يعلنون للواقف قرايبتهم غير هؤلاء قسمت الغلة حينئذ
 بينهم على عددهم فالوقف القاضي ان يسأل الشهود انهم لا يعلنون له قرايبتهم
 غيرهم امرهم باعادة الينة فان لم يقدر او اعلى من شهد لهم بذلك وطال الامر
 يستحسن ان تفرق الغلة عليهم وياخذ منهم كفلا بمدايغ اليهم فان اقام
 مدعي القرابة شاهدين يشهدان بان القاضي القلاني اشهدهم انه قضى لهذا بانه
 قريب فلان الواقف ولم يفسر شيئا يستحسن اجازتها وجعلها على الصحة
 ولو كان الاوصياء جماعة يكتبي بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضي
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر بانه واقف بينة انه ابن المحكوم له كقام ذلك
 لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها والحدود ولد له وان سفل كالرجل وابنه

في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف وفسر الشهود
 قرابته لابويه ثم جاء آخر وأقام بينة انه أخو المقضي له من أبويه قضى له بها
 كذلك ولو فسر واقربائه بانه لابيه وأقام الاخر بينة انه أخو الميت لابيه
 قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الام ولو قضى لرجل بانه عم الواقف
 أو خاله مثلاً وفسر واحاله ثم حضر رجل وأدعى عليه انه قرابة الميت وأقام
 على ذلك بينة يقبلها القاضي ان كان المقضي له اخذ من الوقف شيئاً والأقلا
 لعدم كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس يقبل مطلقاً وان شهد ابن
 الواقف لرجل بانه قرابة الواقف وفسرها قبلت الشهادة ودخل في الوقف
 ولو شهد رجلان عن صحت قرابتهما من الواقف لرجل انه قرابته وفسرها
 قبلت ان عدلاً ودخل معهم في الوقف وان لم يقبلهما القاضي لعدم ظهور
 عدالتهما جاز للمشهود له ان يشارك الشاهدين فيما ينوبهما من الغلة
 مؤاخنة لهما برزعهما ولو شهد القرابة بعضهم لبعض بان شهد اثنان لاثنين
 بالقرابة وشهد المشهود لهما للشاهدين بالقرابة لا تقبل الشهادة والله أعلم
 (فصل في الوقف على فقراء قرابته وكيفية اثباته وما يتعلق بذلك) ولو وقف
 رجل ارضه على الفقراء من قرابته أو على من اقتقر منهم قانت رجل قرابته
 منه وفقره دخل في الوقف وقال محمد لو قال على من اقتقر من قرابي تكون
 الغلة لمن كان غنياً ثم اقتقر ونقيضه اشتراط تقدم الغني ولو قال على من
 اجتاج من قرابي فهي لكل من يكون محتاجاً وقت وجود الغلة سواء كان
 غنياً ثم احتاج أو كان محتاجاً من الاصل ومثله المسكين والفقر ولو وقف
 على فقراء قرابته وكان فيهم يوم مجي الغلة فقير فاستغنى أو مات قبل اخذ
 حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت مجيها ولو ولدت امرأة قرابته
 بعد مجيها لاقبل من ستة اشهر لا يستحق منها شيئاً لان مسخقةاها هو الفقير من
 قرابته والجل لا بعد فقيراً اذا الفقر الحاجة وهو غير محتاج الى شيء فصار
 بمنزلة الغني من قرابته وقت مجيها بخلاف ما لو وقف على ولده أو وقف على
 قرابته فجاءت المرأة بولد لاقبل من ستة أشهر من يوم مجيها فانه يستحق حصته
 منها التعليق بالاسحقاق بالسبب ذكره هلال رحمه الله واذا وقفها على فقراء
 قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد من

كل غلة نصابا استحقوا الكل ان دفعت اليهم الغلتان معا واللا يستحقون
 الثانية اصير ورتهم اغنياء بقبض الاولى الا اذا قصت وكذلك لو وقف رجل
 على الفقراء من ولد زيد بن عبد الله ووقف آخر على الفقراء منهم ايضا فجات
 غلة الوقفين استحقوا الكل ان دفعت الغلتان اليهم معا مطلقا والا فان كان
 المدفوع اليهم ولا نصابا نصابا لا يستحقون الغلة الاخرى وتكون للمساكين
 وان كان اقل من نصاب استحقوا الاخرى ايضا ولو قال كل من الواقفين
 على ولد زيد يعطى كل فقير منهم قوته من غلة هذا الوقف فجات الغلتان معا
 استحق كل فقير من غلة كل وقف قوتا وان جات احدهما قبل الاخرى
 واخذ منها كل واحد منهم قوته ثم جات الاخرى لا يستحقون منها قوتا آخر
 فان كانوا قد اتفقوا بعض ما اخذوه من الاولى اخذوا من الثانية قوتا آخر
 وهكذا الحكم في وقف الرجل الواحد ارضين بعقدين بخلاف ما لو وقف
 ارضين بوقف واحد على هذا الوجه فانه لا يستحق كل فقير غير قوت واحد ثم
 الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء هو الذي يجوز له اخذ
 الزكاة على ما بين في موضعه من كتاب الزكاة وكيفية اثبات الفقراء ان
 ينسبوا اليهم لا يعلمون له مالا ولا عرضا يخرج عن ملكه اياه عن حال الفقر فاذا
 شهدوا له ~~كذلك~~ كذا دخل في الوقف واحتمال ان له مالا ولا يعلمون به لا يضري
 شهادتهم لانه ليس عليهم ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر
 لهم من امره كاثبات القاضي فقر المدين ولو كان اثبت الفقر ولم يفتي بحجب
 نفقته عليه لا يدخل في الوقف واذا لم يعلم القاضي ان له ولدا حلقه انه ليس له
 احد يحجب نفقته عليه فان حلف دخل فيه والا فلا وسبأ في علم القروع فيما
 يابيه فان شهد له رجلان بالفقر بعد ما جات الغلة لا يدخل فيه وانما يدخل فيما
 يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن
 سابق فانه يقضى له بالاستحقاق من مبدا الزمن الاول وان طال دور رجل ليس
 من قرابة الواقف ولكن اولاده من قرابته يجوز له ان يشهد فقرهم وقرابتهم
 منه اذا كانوا صغارا واما الكبار العقلاء فاليهم اثبات قرابتهم منه وفقرهم
 ووصى ابيهم في ذلك كابيهم ولولم يكن لهم وصى وكان لهم أم يجوز لها ذلك
 ولولم يكن لهم أم وكأول في حجر أخيم يجوز له ان يشهد ذلك امتحانا وكذلك

لم والخل وهو قطير اللقيط في قبول الملقط الهبته وإذا ثبت فقرهم وقرايتهم وكلوا في عيال عنهم وأحالهم يدفع اليه ما صار لهم من الغلة إن كان موضعها ويؤمر بانفاقها عليهم والاندفع إلى أمين ويؤمر بان يتفقهاعلمهم وإذا ثبت القريب فقره بالنسبة إلى وقف قريه زيد مثلاً ثبت فقره في حق كل وقف من أقاربه على فقراء الأقارب ويستمر مستحقاً إلى أن يثبت أنه استغنى طالت المدة أو قصرت في التماس وفي الاستحسان يكلف شهوداً على فقره في هذه الحالة إن طالت فلو قال بعض أهل الوقف لا تاضي إن هذا أصاب مالا صار به غنيا وطلبوا منه أن يحلفه على ذلك يحلفه بالله ما هو اليوم غني عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه أنه ما أصاب مالا صار به غنيا لاحتمال أنه أصابه ثم انتقر وإذا مات القاضي الميثب للفقر والقراية أو عزل تكفبه إقامة بينة عند القاضي الثاني إن الأول أثبت فقره وقرايته من الواقف ولو تعارضت بينة الفقر والغنى تقدم بينة الغنى لأنها مثبتة ولو طلب معلومه عن مدة ماضية وهو غني وقت الطاب وقال إنما استغنى الآن لا يعطى شيئاً عما مضى ما لم يقم بينة على ما طالع من حدوث الاستغناء وهذا استحسان وفي القياس ينبغي أن يكون القول قوله والله أعلم

* (فصل في الوقف على الصلحاء من فقراء قرايته أو الأقارب فالأقرب أو الأوج فالأوج منهم) • لو قال أرزني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على الصلحاء من فقراء قرايتي ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف واستحق غلته من فقراء قرايته من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب رية وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى قليل الشرب ليس معاقرا لتبيذ ولا يسأدم عليه الرجال ولا قذا فاللعمنة ولا معروف بالكدب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل العقاف والخير والفضل ومن كان أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العقاف ولو قال على قرايتي الأقرب فالأقرب ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة كلها للأقرب فالأقرب من قرايته واحدا كان أو كثريتهم بالسوية وإذا مات الأقرب انتقل الوقف إلى من يليه وهكذا كلما انقرض بطن ينتقل إلى من يليه إلى آخر الباطون فإذا لم يبق منهم أحد تكون الغلة للمساكين

وهكذا الحكم لو قال تعطي غلته لأقرب الناس إلى نسب أو رجلاً الأقرب
فالأقرب أو قال الأدنى فالأدنى قال الحسن في رجل أوصى بثلاث ماله
للأحوج فالأحوج من قرابته وكان في قرابته من مائة درهم مثلاً وفيهم
من يملك أقل منها أنه يعطى ذو الأقل إلى أن يصير معه مائة ثم يقسم الباقي بينهم
جميعاً بالنسبة قال الخصاص رحمه الله والوقف عندى بمنزلة الوصية ولو قال
على أن يبدأ بالأقرب فالأقرب من فقرا قرابتي فيعطى من الغلة ما يغنيه
يعطى الأقرب منهم مائتي درهم ثم الذي يليه كذلك إلى آخر البطون وإن فضل
شيء يكون بينهم وإن قصرت الغلة يبدأ بالبطن الأعلى فيعطى كل واحد نصيباً
وتم كذلك إلى أن تنتهي الغلة صح الوقف وتصرف الغلة على ما شرط ولو قال
على أن يبدأ بأقربهم إلى نسباً أو رجلاً فيعطى من غلة هذا الوقف في كل سنة
ألف درهم ثم يعطى من يليه في كل سنة تسعة مائة درهم ثم من يليه في كل سنة
ثمانمائة درهم وعلى نسبة هذا النقص إلى آخر البطون يصرف للبطن الأعلى
ألف ثم وسم على ما شرط إلى أن تنتهي الغلة ثم يحرم من لم يفضل له شيء ومهما
زاد من الغلة مما قال الواقف يكون للمساكين لاستيفاء الأقارب ما سعى لهم
ولو قال على فقرا قرابتي الأقرب فالأقرب يبدأ بأقربهم إليه بطناً فيعطى كل
واحد مائتي درهم ثم يعطى التي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استقصان
وفي القياس تعطى الغلة كلها للبطن الأقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى
ينقرض الأقرب ذكره هلال ولو جعل أرضه وقفاً على فقرا قرابته ثم من
بعدهم على المساكين وكان له أقارب فقراء وأقارب أغنياء وللأغنياء أولاد
لاصلاً بهم كبار وصغار ذكور وإناث والكل فقراء تعطى الغلة لأقربهم
الفقراء ولأولاد الأغنياء الذكور الكبار القادرين على الكسب دون
النسبي والصغار والإناث الكبار فرض نفقتهم على آبائهم فلا يدخون فيه
ومثله لو كان الأب فقيراً وابنه غني ولو كان للأولاد الكبار الفقراء أولاد
صغار فقراء لا يعطون شيئاً من الوقف لوجوب نفقتهم على جدهم ذكره الخصاص
وهلال وهكذا الحكم في المرأة الموصرة إذا كان لها أولاد كبار وصغار فقراء
وهم أقارب الواقف ولو كان للواقف قرابة فقيرة وزوجها غني لا يفرض
لها شيء من غلة الوقف لغناها بغنى زوجها ولو بالعكس يفرض لها لعدم غناه

بغناها ولو كان له قرابة فقيرة ولها أخ وابن أخ أو خال أو مصر ثم دخل في
 الوقت وان كان يفرض لها النفقة عليهم والاصل ان الصغير انما يعد غنيا
 بغنى ابويه أو جديهما من جهة أبويه فقط وان الرجل الفقير والمرأة الفقيرة
 انما يعدان غنيين بغنى فروعهما وزوجهما فقط ولا يعد الفقير غنيا بغنى
 غيره من القراب قال الخصاص وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله ثم قال
 الصواب عندى وبالله التوفيق انه يجب ان يعطى هؤلاء وان كان يفرض
 لهم النفقة على احد ممن تلزمه نفقتهم لانهم قالوا ان الرجل ان يأخذ من
 الزكاة اذا كان له منزل وخدام ومناجيب لا فضل نفسه ثم قال ولا أقول ان
 فقيرا يكون غنيا بغنى غيره والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كل ذى مال أحق
 بالله من الناس اجمعين ورد هلال بما حاصله ان امر الناس على خلافه لانا
 رأينا الناس لا يجوزوا في كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنياء من الفقراء
 ويضيفونهم الى غنى آبائهم فكان الغنى عندهم على ذلك وتجوز وصاياهم
 على ذلك ووقوفهم على معانيهم التي ترى انهم أرادوها والله أعلم
 (فصل في وقف داره على سكنى أولاده ثم على المساكين ويسان من عليه
 الرمة) لو قال رجل دارى هذه صدقة موقوفة فقهر رجل أبا على ان
 يسكنها لى ولى ولى ونسلى أبا ما نساوا ثم من بعدهم تكون غلظتها
 للمساكين صح الوقف ويكون سكناها لاولاده وأولاد اولاده ما بقى منهم أحد
 ولو لم يبق منهم غير واحد أراد ان يؤجرها أو ما فضل عنه منها ليس له ذلك
 وانما له السكنى فقط ولو كثرت أولاد الواقف وضائق الدار عليهم ليس لهم
 ان يؤجرها وانما تقسط سكناها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له
 من سكناها وتكون لمن بقى منهم فهو كنفوذ كوروا وانا فلو أراد كل من الرجال
 والنساء ان يسكنوا معهم نسائهم وأزواجهن معهم وحشهم جاز لهم ذلك
 ان كانت الدار ذات مقاصير وحجروا فخلق على كل واحدة باب وان كانت
 دارا واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى
 دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء ولو جعل سكنى داره لبناته دون
 الذكور وكانت لبناته لصلبه فقط ولو كان لهن أزواج كان الحكم فيهم
 كالنقدمة ولو عمل سكناها لبناته وبنات أولاده وان سفلن كانت السكنى

ليس الموقوف عليهم السكنى
 ان يؤجر او عند الشافعى
 له ان يؤجر

لكل آت من ولد وولد وولد ونسبه ابدأ يقسم سكاها بينهن على عددهن ومن مات منهن سقط حقها وكذلك من تزوج منهن وخرجت مع زوجها فان طلقها ومات عنها وعادت عاده في السكنى ولو شرط ان من تزوج منهن فلا سكنى له اسقط حق من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بموته او طلقها الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عاده في السكنى وعلى هذا لو كان مكان البنات أمهات اولاد ولو شرط تقدم بطن على بطن كان كما شرط ولو شرط سكاها بعد انقراضهن او تزوجهن للذكور من اولاده وأولاد اولاده أبدأ ما تناسلوا كان كما شرط ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لم جل بعينه ليس لولده ولان يده ان يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حق المالك مستعيره وهو بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة فانها توجب حق المالك مستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهي نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره ولو جعل سكاها لواحد بعد واحد تكون ممرتها واصلاحها على من بدأ به الواقف بالسكنى ويقال له رمها مرمة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خوابه او لا يلزمه ازيد من ذلك ولو وزر الاول حيطانها او ادخل جندوعا في سقها بدلا عما تكسر منها ثم مات وانتقلت الدار الى الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا والاثو بر ويدفع اليهم قيمة ذلك من الاجرة ثم يعود سكاها اليك ولو انهم دمت وقال الاول أنا ابنيها واسكنها كان لذلك واذا مات يكون الباطورثته ويقال لهم ارفعوا بناءكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها ان ما رمت به لا يمكن تخليصه او تميزه الا بضرر بخلاف البناء فان كاهم فلمهم اخذه وليس للثاني ان يملك البناء بقيمة بدون رضاهم ولو حصصها القول أو طين سطوحها ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذ عينه هو في حكم الهالك الا ترى ان رجلا لو اشترى دارا وطين سطوحها وحصصها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع ببن الدار وبما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيمة مبنيها على البائع لكونه مغرورا ولو امتنع من له السكنى من ممرتها أجزاها القاضي ورعها من أجزتها ثم اذا استغنت ترد الى من له السكنى وهكذا

الحكم اذا صارت للمساكين قوًج وكرم من غلتمها وما فضل منها يكون لهم
ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من التزيم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة
يحصل منها قدر ما يتوبه لو دفع من عنده ثم بعد ذلك يرد اليه نصيبه ولو قال
جعلت سكاها لزيد مدة حياته ان شاء سكنها وان شاء أجرة وأخف غلتمها وله ان
يجعل سكاها لمن شاء من الناس بقول ذلك كلما يراه واذا مات زيد ومن جهل له
زيد السكنى قوًج وتكون غلتم المساكين صم وكان لزيد ان يجعل سكاها
لقوم بعد قومه وليس له ان يفوض لغيره ما فوض اليه الا بشرط منه له عند
الوقف ولو كان الموقوف عليهم مرتين فجعل التقويض المذكور لواحد
منهم بعينه اختص به ولو جعل سكاها لرجل معين ثم من بعده لبنته أو أمهات
أولاده صم والله أعلم

(باب الوقف على العاوية والمتعلمين في بغداد أو المدرسة القلائية)

اذا وقف على المتعلمين فان كان على متعلمي بلدة بعينها كبغداد ومشلا وكان
بعضهم يختلف الى الفقهاء لكنه يشتغل بكتب العلم فيما يحتاج اليه لا يحرم
وظيفته لانه نوع تعلم وان كان لا يشتغل اصلا لا يستحق شيئا فان خرج منها
مسيرة ثلاثة أيام بطلت وظيفته لانه مسافر وان خرج الى مادونها فان مكث
خمس عشرة يوما فكذلك لانها مدة طويلة وان مكث أقل منها فان خرج
لشيء له منه بقا كالتزيم يحرم وان كان لما لا بد له منه كطلب القوت لا يحرم لانها
مدة يسيرة شغلها بما لا بد له منه وان كان الوقف على ساكني مدرسة بعينها
لا يستحق الا من جمع بين السكنى والتفقه لان السكنى مشروطة لفظا والتفقه
مشروطة دلالة وعرفا والسكنى لا يتحقق فيها الا بان يأوى الى بيت من بيوتها
مع ائمة وآلات السكنى فان كان يتفقه فيها ثم اراد بيت خارجا للدراسة
لا يحرم لانه لا يخل بالشرطين وان قصر في التفقه ثم ارادوا اشتغل بشغل آخر
فان كان به حال يعد من متفقه المدرسة رزق والا حرم ولو وقف على
العاوية الساكنين ببلد مشلا وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب
عن البلدة سنة أو نحو ذلك قال النقيع أبو بكر البجلي من غاب منهم ولم يسع
مسكنه ولم يتفقه لنفسه كما آخروهم من سكان بلد ولا تبطل وظيفة ولا وقفه
قال ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما تجوز الوصية لهم

ولا يجوز صرف الزكاة اليه - هكذا قاله القاضي الامام ابو زيد الدبوسي
رحمه الله

• (باب الوقف على قوم بتقديم بعض على بعض أو على رجلين
ويجعل لكل واحد منهما مائنة أو على ورثة فلان) •

ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على زيد وعمر وما عاشا ومن
بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل
سنة ألف درهم ويعطى عمر وقوته لسنة جازا للوقف ويبدأ بزيد فيدفع اليه
ألف ثم يعطى عمر وقوته لسنة ومهما افضل كان بينهم ما نصيبه في جملة اياهما أولا
بقوله على زيد وعمر ولو لم يزد عليه لكان الكل بينهم انصافا لما فصل في
البعض عمل به فيه فان لم تق الغلة بما قال يقدم زيد ثم ان فصل عنه شيء
يدفع الى عمر والافلا شيء له وان جاءت الغلة بعد موت زيد وكانت ثلاثة
آلاف مثلا وقوت عمر ويعدل ألفا مثلا يدفع اليه ألف لقوته ثم خمسة مائة
أخرى تسكه له لنصف الغلة كما لو كان زيد حيا وفضل من الغلة شيء والباقي
للمساكين ولو مات عمر وبقي زيد كان الحكم كذلك يأخذ ألفا وخمسة مائة
والباقي للمساكين ولو لم يجمع بينهم أولا بان قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدًا يبدأ بزيد فيعطى من الغلة ألفا ثم يعطى عمر وقوته
لسنة فجاءت الغلة ثلاثة آلاف وكان قوت عمر ويعدل ألفا مثلا يعطى كل
واحد منهم ما ألفا والاف الاخرى للمساكين لم يدينه لكل واحد منهما قدرا
معينا ولو قال على زيد وعمر وبكر يبدأ بزيد فتكون الغلة له ابدًا ما عاش
ثم اعمرو وكذلك ثم ليكر كذلك يتفق وقفه على ما قال من تقديم بعض على
بعض ثم اذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدًا على زيد وعمر وما عاشا لزيد من غلته في كل سنة ألف
درهم ولعمر ومائتان فجاءت الغلة الفانقسم بينهما احد اسداس لزيد خمسة
اسداس لغيره بكل الالف ولعمر وسدس لغيره بمائتين ولو قال لزيد
نصفها ولعمر وثلاثا فانقسم الغلة على سبعة اسهم لزيد ثلاثة ولعمر وأربعة
ولو قال لزيد نصفها ولعمر وثلاثا قسمت الغلة على اثني عشر منها سبعة منها
لزيد وخمسة لعمر لان صاحب النصف يأخذ ستة اسهم من اثني عشر

وصاحب الثلث يأخذ منها أربعة وسبق سهمان لم يقبل الواقف فيه مائتين
 فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما ما لم يكونا للمساكين بل عمله كل
 الغلة لهما في أول كلامه ولو اقتصر على ذلك لكانت كلها بينهما انصافا
 ولكن لما فصل عمل به أيضا الا ترى انه لو قال تجرى غلتي في كل سنة على
 فلان وفلان لفلان من ذلك الثلث وسكت عن فلان الا آخر أن الباقي
 يكون له أصله قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث ولو قال تجرى غلتي
 في كل سنة على زيد وعمر ولزيد من ذلك مائة درهم وسكت عن الباقي يكون
 لزيد مائة في كل سنة ويكون الباقي منها العمرو فان جاءت الغلة مائة فقط
 كانت لزيد ولأخي العمرو ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة عهده عز وجل
 على ورثته زيد ومن بعدهم على المساكين صح فان كل له جماعة من الورثة
 تكون الغلة بينهم على عددهم الزوجة والأخت كالذكر فالوزن لو ماتت إلى
 واحد أو كان واحد من الابتداء استحق النصف والنصف الآخر
 للمساكين ولو قال على ورثته فلان على قدر ميراثهم منه وكان فلان حيا فلا
 شيء لهم وتكون الغلة للمساكين لانهم لا يسمون ورثته إلا بعد موته ولانهم
 قد يمتنعون قبله فلا يكونون ورثته فان مات عن ورثة ترجع الغلة إليهم على
 قدر ميراثهم منه ولو كانت عائلة فاستحقاقهم على نسبتهم كالأولئك أختين
 لابوين وأختين لام و جدة ومن مات منهم تكون حصته للمساكين ولا ترتد
 إلى من بقي لاستلزامه خلاف الشرط وانه لا يجوز فلو مات عن أم وأخوين
 يكون تعميم مسئلته من اثني عشر لأم سهمان ولكل أخ خمسة فيجعل غلة
 الواقف كذلك ولا تنفيرا لقسمة بموت أحد الأخوين إلى الأثلاث لكونه
 خلاف ميراثهم من مورثهم ولو قال على زيد وعلى ورثته عمرو وعلى قدر
 ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وعمرو وعلى
 عددهم فاذا كانت ورثته عمرو ابن وابنتين قسمت الغلة على خمسة اسمهم زيد
 منهم اسمهم واربعة لورثة عمرو ثم قسم بينهم على قدر ميراثهم منه لذكر مثل
 حظ الأنثيين فان حدث للعمرو بعد موته ولد كان حيا دخل مع الورثة في
 الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يراد إلى من بقي لما قلنا من
 الاستلزام ولو قال بين زيد وعمرو ورثته عمرو وعلى قدر ميراثهم منه استحق زيد

مطلب قال بين زيد وعمرو
 عمرو يكون لزيد النصف
 ولورثة عمرو النصف

النصف وورثة عمر و النصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه ولو قال
 على زيد وورثة عمر ولم يذكر قولهم على قدر ميراثهم منه فثبت الغلة على زيد
 وورثة عمر وعلى عددهم فإذا مات أحد من ورثة عمر وبسقط سهمه وتقسم
 الغلة على زيد ومن بقى من الورثة ولا ينتقل نصيبه إلى المسا كز لعدوم المانع
 من الانتقال إليهم وهنا وإذا مات زيد انتقل حصته للمسا كز لا إليهم
 لأنفرادهم عنهم بما وقف عليه ولو قال على زيد وعمر وولده ليس لزيد من
 الغلة شيء وإنما على زيد وعمر وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم
 زيد ومن بعدهم على المسا كين تكون الغلة لزيد ولو كان واحدا ومهما
 حدث زيد من الولد دخل في الوقف ومن مات منهم بصير سهمه لمن بقى
 لا للمسا كين لأنه إنما جعله لهم بعد ولزيد فإذا انقرضوا تصير الغلة
 للمسا كين ولو قال على ولزيد وهم عمر وولدهم ومن بعدهم على
 المسا كين فذكر ثلاثة مشلاتكون الغلة لهم فقط ولا شيء لمن عداهم من ولد
 ومن مات منهم يكون نصيبه للمسا كين لأنه لما عدتهم صار كل واحد منهم
 منفردا عن غيره بما وقف عليه فتكون بعدهم للمسا كين ولو قال على زيد
 وعمر وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم وولدهم
 نصيبه لولده تكون الغلة بينهم ومن مات منهم عن ولد انتقل ما كان نصيبه إلى
 ولده وولده أبدا ولو قال وكل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثا
 كان نصيبه منها لورثته على قدر ميراثهم منه مثل كل ورثته فلو مات عن
 بنت أو خيرة أو أخوات كلهم لأبوين أو لأب يكون نصف حصته لبقته
 والنصف الآخر بين أخوته للذكر مثل حظ الأنثيين ولو جعل أرضه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمر وولدهم ومن مات منهم ما كان نصيبه من
 انتقل نصيبه إليه وإن مات عن غير وارث كان نصيبه مردودا إلى الباقي
 منهم ما جاز الوقف فلو مات أحدهما ولم يترك سوى أخيه لا يرث إليه نصيبه بل
 يكون للمسا كين لو لم يكن وارث ولو لم يكن أحدهما ممن يرث الآخر ومات
 أحدهما عن غير وارث انتقل نصيبه إلى الآخر والله أعلم

• (فصل في الوقف على قوم على أن يفضل أو يخصص أو يحرم من شأهم
 أو يدخل معهم من شأهم في أن يضعه أو يعطيه لمن شأهم من الناس) •

مطلب قال على ولزيد ثم
 على المسا كين وكانوا عددا
 الخ

أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان افضل من شئت منهم
ومات قبل ان يفضل بعضهم على بعض كانت الغلة بينهم على السوية لعدم
اتصال التفضيل بأحد منهم فان قال فقلت فلانا جعلت له كل الغلة لم تصح
لانه تخصيص وليس بتفضيل ولا بد ان يعطى لكل واحد منهم شيئا ثم يزعم
شأنهم بمشأنهم قليل او كثير مطلقا أو مدة معينة ولو زاد وقال على بني
فلان ونسلهم وفضل واحد منهم وولده ونسله أبدا متناسلا وازاد وكان ذلك
له ونسله أبدا وليس له الرجوع فيه لان التفضيل يلتصق بأصل الوقت
بسبب اشتراطه فيه ولو فضل واحد بنصف غلة ستة مثلا جاز وتكون اسوة
شركائه فيها يحدث بعدها وتعود مشيئة التفضيل اليه ولو قال فقلت
فلانا على اخوتي بنصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخوه ثلثها
لان النصف صار له بالتفضيل والنصف الآخر يقسم بينهم اثنان لتساويهم
فيه فيكون لكل سدس والنصف مع السدس ثلثان ولو قال استأثمت
ان أعطى لبني فلان شيئا من الغلة وأعطيها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل
وصارت بينهم جميعا لانه لم يجعل لنفسه مشيئة غيرهم وإذا قال استأثمت
أعطى ولد فلان ونسله فقد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل الا ترى
ان رجلا لو قال وصيت بنات مالي لبني فلان على ان لا وصي ان يفضل بعضهم
على بعض فقال الوصي استأثمت أرى ان أعطي احدا منهم من هذا الثلث شيئا
ان مشيئته قد بطلت وصار الثلث بينهم سواء فالوقف كذلك وإذا قلها
وابطلها صار كانه لم يشرطها في أصل العقد ولو قال على ان لي ان اخص
غلتهم بمن شئت منهم جاز ان يخصصها بواحد منهم مطلقا أو مدة معينة
وبواحد بعد واحد وجاز له التفضيل أيضا وليس له الرجوع بعد ذلك
وإذا اخص بواحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيئته لانه انما اخص
الرجل بغلته احياته فتنقطع مشيئته في الاختصاص حياته فإذا مات الرجل
فخشيئته في الاختصاص على حالها قال هلال وهذا غلط بمنزلة الذي قال
قد اخصت بفلان هذه السنة ولانا فإذا انقضت السنة عادت مشيئته في
الاختصاص وان مات بعده تكون الغلة بين من بقي منهم ولو قال على ان لي
ان أخرج من شئت منهم ثم مات قبل ذلك تكون الغلة بينهم جميعا

وان أخرج واحدا منهم أو أخرجهم الا واحدا منهم مطلقا أو مدقة معلومة
صح وليس له حرمان الجميع قياسا وإذا مات من بقي منهم أو أخرجهم كلهم
بناء على الاستحسان تكون الغلة للمساكين وليس له ان يعيدها اليهم لانه
لما حرّمهم غلّما أبدا فقد خرجت من ان تكون لهم وانقطعت مشيئته
فيها وصارت للمساكين ولا ان يردّها عن ذلك لان فعله حصل عن مشيئة
مشروطة في عقد الوقف فكانه لم يسم أحدا من أولئك ولو قال أخرجت
فلانا من غلّما فان كان فيها غلة موجودة وقت الاخراج خرج منها فقط
والا كان خارجا أبدا والتخصيص كذلك ولو قال أخرجت فلانا وبلانا أو قال
أخرجت فلانا لابل فلانا أو قال بل فلانا صار أخرجين ولو قال أخرجت
فلانا أو فلانا أخرج احدهما والبيان اليه وله أخرجهما بالقيام مشيئته
فيهما وليس له ابقاؤهما لخروج احدهما لابيئنه ويجبر على البيان فان
مات قبله تقسم الغلة على عدد من لم يخرجهم ويضرب لهما بسهم واحد
ويقال لهما ان اصطدتما كان لكما والا فهو وموقوف أبدا الى ان تصطلحا
وكذلك لو قال خصصت بفلانا أو فلانا أبدا له ان يمين من خصه بها وان
مات بلا يمين كانت لهما كما وصفتنا ولو قال على ان ادخل معهم من شئت
جاز له ان يدخل معهم من شاء ولو غنيا وليس له ان يخرج منهم احدا لعدم
شرطه اياه وله ذلك مطلقا ومدّة حينية ولو قال ادخل فلانا بل فلانا صار
داخلين ولو قال ادخلت فلانا أو فلانا دخل أحدهما وليس له حرمانهما
فيجبر على البيان وحكم الموت بلا يمين كما تقدم ولو قال ارضى هذه
صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان أعطى غلّما لمن شئت منهم ثم
جعل لواحد منهم كاهنا وبعضها مطلقا أو مدقة معينة أو رتبهم فيها واحدا بعد
واحد أو فضل بينهم على بعض جاز وليس له تغيير ما فعل ولو جعلها لواحد
منهم مدقة تقت أو مطلقا مات عادت مشيئته وان قال لا أشاء ان أجعلها
لهم بطلت مشيئته وكانت بينهم بالسوية ولو قال وضعتها في غيرهم كان
قوله باطلا وهى بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيئته باقية فيهم ولو مات
بوقلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من الغلة بطلت مشيئته لتقيده
اياها به وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا

كانت الغلة بينهم بالسوية لانقطاعها بموته ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدأ على ان لي ان اعطى غلتها لمن شئت من بني فلان صح
الوقف والشرط وله ان يجعل غلتها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا شاء
ان اعطى غلتها لاحد منهم ولكني اعطى الغيرهم بطل مشيئته في اعطائها لهم
ولامشيئته في الاعطاء لغير تصح فتكون الغلة للمساكين وكذلك ان
مات قبل ان يشاءها لهم تكون للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة لله عز
وجل ابدأ ثم قال على ان لي ان اعطى غلتها لمن شئت من بني فلان كانت وقفنا
جائزا وكانت على المساكين غير ان له ان شاء في الغلة ومشيقته في صرفها عن
المساكين الى بني فلان خاصة فان صرفها اليهم جائز وان شاء غيرهم او مات قبل
ان توجد منه مشيئة كانت للمساكين لذكر اياهم في صدور الوقف
وانما قوله على ان اعطى غلتها لمن شئت من بني فلان ثبانا فان استثنى اياهم صرح والا
فالوقف للمساكين ولو شاءهم ثم مات منهم أحد جاز له صرف حصته الى من
شاء منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئته في حصته كانت للمساكين
ولو شاءها لهم ولا ولادهم صحت مشيئته لهم دون اولادهم لعدم اشتراطها له
في اولادهم فاذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين دون الفروع ولو قال
ارضى هذه صدقة موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلتها لمن شاء من الناس جاز له
ان يصرفها الى الفقراء والاعنياء ولومن ولده أو ولد الواقف ولو قال جعلتها
للاعنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيقته
بها لهما لان الاعطاء يستلزم معطى له والانسان لا يعطى نفسه ولانه يراد
بمن شئت غيره كقولها رجلا بان يزوجه ابن شاه ليس له ان يزوجه ابن
نفسه فاذا قال جعلتها للفلان ما عاش جاز وليس له ان يحولها عنه الى غيره
لانه بمشيئته اياه صار كمن اشترط له في عقد الوقف فلا يبقى له مادام حيا فاذا
مات عادت مشيئته ولو جعل لزيد غلة سنة من ابطال مشيئته فيها وهي على
حاله اقباه بدالسفة وكذلك الحكم فيما لو شاء بعض الغلة لزيد ولو لم
يحبها لاحد حتى مات تكون للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة على ان لفلان ان يضع غلتها حيث شاء جاز له ما جاز في الاعطاء وجاز له
وضعها في نفسه ولو كان مطلقا ومدة معينة لانه يمكن ان يكون الانسان

واضعاً عند نفسه كما لو قال ثلث ما لي إلى فلان يضعه حيث شاء فإنه يجوز له
وضعه في نفسه

• (باب الوفاء على المولى) •

لو قال رجل حر الأصل ارضى هذه صدقة موقوفة ع زوجي على مولى ثم
من بعدهم على المساكين صح وتكون الغلة لكل من اعتقه الواقف ولكل
من ادركه العتق بعد الوفاء حتى يدخل فيه المعتق بعد موته من مديريه
وامهات اولاده والموصى بشرائهم وعتقهم والقسمه على الذكور والاناث
سواء والخالف بين الواقف كالموافق لصديق المولى على الكل ويدخل فيه
اولاد مواليه لانهم مواليه اذ ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد
موليات له واثامهم موال لغيره ولا يدخل موالى مواليه لتوسط من هو اولى
بوالئهم منه ولا مولى الموالاة مع مولى العتاقة ولا مع اولادهم ولو لم يكن له
سوى مولى الموالاة استحق حينئذ استحساناً ولو مات أبو الواقف وابنه
وأخوه وله موال وورث ولا هم لا يدخلون مع مواليه فيه ولا مع اولادهم
بعد موت آبائهم ولو كان لهم موالى موالى ولا يسه موال قد وورث
ولا هم تكون الغلة لموالى مواليه دون موالى آيسه ولو لم يكن لهم موال
ولهم موالى الاب قال أبو يوسف تهلى الغلة لموالى الاب وبه أخذ هلال
رحمه الله وهو استحسان ولو قال على موالى واولادهم ونسبهم دخل في
الوقف فينفذ اولاد بنات مواليه ولو لم يرجع ولاؤهم اليه او كانوا من العرب
لشمول القسمل الذكور والاناث ولو قال على موالى الذين وليت نعمتهم
تكون الغلة لكل من اعتقه ولم يناله العتق من جهة لا غير فلا يدخل
اولادهم فيه لانهم ليسوا بمن ولي نعمتهم وانما صاروا موالى بالجر ولا يدخل
مستترك الولاء فيه لعدم خلوص ولائهم ولو قال على موالى وموالى أبى
او أهل بيتي كان كما شرط ويدخل فيه مولى ابنه وأيسه دون موالى أخواله
الا ان يكونوا من أهل بيته فينفذ تدخل موالئهم ولو قال على موالى وله
موال اعتقهم او اولادهم ولموال اعتقوه لا يستحق أحد منهم شيئاً من الغلة
وتكون للمساكين كما لا تصح الوصية لهم لعدم جواز عموم المشترك ولا لاحد
بعينه لعدم جواز الترجيح بلا مرجح ولو زوج الواقف عبده بجرة فباعت

منه بولد تم اعتق عبده دخل الولد مع أبيه في الوقف وكذلك لو زوج معتقه
بعبد الغير بغيره من منه بولد يدخل في الوقف مادام أبوه عبدا فإذا اعتق يسل
حقه منه لا ينجار ولا يله إلى مولى أبيه وهكذا الحكم لو زوج بها بغير الأصل
بغيره من منه بولد فمناه ولا عنها وقطع القساضي نسبة عنه يدخل الولد في الوقف
ومتى ما كذب نفسه سقط حق الولد منه ولو اشترى معتق الواقف أمة مع
رجل آخر ثم جاءت بولد فادعاهم معا دخل الولد في الوقف لثبوت نسبة منهما
ولو وقف على موالى زيد ومن بعدهم على الساكن فأقر زيد بان مقتضاها هذا
مولاه وصدة قه على عتقه إياه دخل في الوقف لأن الولاء بمنزلة النسب ولو قال
على موالى وموالى موالى دخل مع مواليه موالى مواليه فقط ولا يدخل من
بعدهم في الوقف ولو وقف على مواليه وله مولات فقط كانت كل الغلة
لهن لما ذكره محمد في السير حربي طلب الأمان لمواليه وله مولات أبس معهن
رجل دخلن جميعا في الأمان روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن طريق
عن الشعبي رحمه الله أنه قال لا ولاد إلا الذي نعمة وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان
البقى رحمه الله والله أعلم

* (فصل في الوقف على أمهات أولاده ومديره ومكاتبه وعماله) *
لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أدا على أمهات أولادي أو قال على
مديرى جازا الوقف حتى عند محمد بن الحسن أيضا في المشهور عنه وقد وضعه
في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطاً قال فيه لفلانة كذا وقف لآلة كذا
وكذا في كل شهر أو في كل سنة في حياة فلان وبعد وفاته وكذلك في مديراته
وشرط لهن مثل الذي شرطه لامهات أولاده وقال بعض فقهاء أهل البصرة
لا يجوز الوقف على أمهات أولاده بناء على عدم جواز الوقف على النفس
وقد يناه فيما تقدم فلو كان بعض أمهات أولاده عنده والبعض قد
زوجهن والبعض اعتقهن تكون الغلة لمن عنده وللمزوجهن دون
المعتقات وإن مات المولى لأنهن صرن مولات له ويدخل فيه من يحدث
له من أمهات الأولاد بعد الوقف قال بشر بن الوليد رحمه الله سمعت أبا يوسف
يقول في رجل أوصى بثلث حاله لامهات أولاده وله أمهات أولاد عنده وأمهات
أولاد قد اعتقهن في صحته وأمهات أولاد قد اعتقهن في مرضه القياس في

هذا على وجهين أحدهما ان يكون الثلث لامهات اولاده اللاتي لم يكن
اعتقهن ويعتقن بموته دون من كان اعتقهن في حياته والثاني أن يكون
الثلث لمن جعلا لانه يقال لها بعد العتق أم ولقدان ويقال لها مولودان
ويكون صادقا في الاطلاقين ويقال هذا ابن مهرب فقد اذترق اسم أم
الولد واسم المهربة وان كانت أم ولدا اعتقت واحسن هذا كله عندنا
واقه أعلم ان يكون لامهات اولاده اللاتي عتقن بموته وان كان قد اعتق
كل امهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لمن جعلا واقه أعلم ولو وقف
على امهات اولاد زيد أو على مدبراته كان حكمهم بحكم وقفه على امهات
اولاده ولو قال على سالم مملوك زيد ومن بعده على المسا كبن جازر الوقف
وتكون الغلة تبعا للمقدام في ماله زيد فهي له واذا باء تنقل معه الى
مشتريه لان الوقف عليه الا ترى ان قبول الوقف ورده اليه لا الى سيده
فلو ملكه الواقف بطل الوقف عن سالم بالكلية وصارت الغلة للمسا كبن حتى
لو باعه الواقف لا يعود الوقف اليه لانه بطل كونه وقفها عليه من حين الوقف
وصار للمسا كبن ولو اشتراه الواقف مع رجل آخر بطل حكمه من الوقف
بقدر حصته الواقف منه وكانت للمسا كبن فاذا أعتق يكون لمن الغلة بقدر
حصته شريفاً الواقف والباقي للمسا كبن وهذا بناء على القول بعدم جواز
الوقف على النفس قال في الكافي ولو شرط الغلة لاماته او لعيده فهو
كاستراطه انفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على
قول أبي يوسف ولو وقف على فلانة أم ولد زيد وعلى فلانة مدبرة بكر وعلى
فلانة مكاتبه عمرو ومن بعدهم على المسا كبن تكون الغلة بينهم اثلاثاً
فما أصاب المدبرة وأم الولد كان لسيدهما وما أصاب المكاتبه كان لها دون
المولى فلو عجزت وردت الى الرق يأخذ سيدها حصتها ولو أدت فعتقت
صارت حصتها ملكاً لها وهكذا الحكم اذا عتقت المدبرة وأم الولد بعون
سيدهما والله تعالى أعلم

• (باب الوقف على فقرا جيرانه وعلى زيدة معلومة ثم من

بعدها الى غيره ثم من بعده على المسا كبن) •

لو قال أرضي هذه صدقة ووقفه لله عز وجل أبداً على فقرا جيرانى وم

مطلب شرط الغلة لاماته
او عيده كاستراطه
لنفسه

بعدهم على المساكين صم الوقت وتكون الغلة على قول أبي حنيفة للفقير
 الملاصقة داره الساكن هو فيها التخصيصه الجار بالملاصق فيما لأوصى
 بغيره بثلث ماله والوقف مثله أوبه قال زفر وتكون لجميع السكان في الدور
 الملاصقة له الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة
 فيها سواء وبعد الأبواب وقربها سواء ولا يعطى القسم بعضادون بعض بل
 يقسمها على عدد رؤسهم وعلى قولهما تكون الغلة للجيران الذين تجمعهم محلة
 واحدة لقوله عليه السلام لأصلاة لجار المسجد إلا في المسجد وقصر عن يسع
 السدء الوسط من الأصوات وتفرقهم في مسجدين صغيرين متقاربين
 لا يخرجهم من أن يكونوا أهل محلة واحدة بخلاف ما إذا كانا كبيرين وثبا بعد
 ما بينهما فإنه يصير أهل كل مسجد جيرانا على حدة والأصاير التي فيها القائل
 أن قال على فقراء جيراني من بني فلان ونسبهم إلى أب قريب كالتخذ
 أو البيت يعطى العرب منهم دون الموالى والسكان وإلى قبيلة فكذلك في
 القياس وفي الاستحسان تكون الغلة لثلث القبيلة من العرب والموالى
 والسكان إذا كانوا فقراء لأن معنى كلام الناس على هذا عرفاني وصاياهم
 فيعمل به ويترك القياس ذكره هلال رحمه الله ومن انتقل من جوار الواقف
 أو استغنى سقط سهمه والعبرة للاستحقاق وعدمه بالجواردة يوم قسمة الغلة
 فمن كان في ذلك الوقت جارا وقفه غير المستحق والأفلا لا وقت يحجب الغلة إذ لو
 اعتبر وقت مجيئها لربما أعطى الأغنياء منهم وأنه خلاف الشرط ولو انتقل
 الواقف إلى محلة أو بلدة أخرى وانحذفها أدار الإقامة انتقل الوقف معه
 وكانت الغلة بغيره وقف القسمة وهكذا كلما انتقل ينتقل الوقف معه
 ويستقر على مجاوره وقت موته ولا يفتل عنهم وإن انتقل ورثته منها
 أو باعوها ولو خرج مسافرا مات في سفره قبل أن يتخذ سكنا في بلد تكون
 الغلة لجيران داره التي سافر منها ولو كان له داران وله في كل منهما
 أهل تكون الغلة لجيران الدارين جميعا سواء كانتا في محلتين أو ببلدين
 أو مات في أحدهما ولو مرض الواقف فمات وله واحد فأرثه إلى محلة
 أخرى فمات عندهم تكون الغلة لجيرانه الأولين وليس هذا كاتقائه
 عنهم وإنما هو بمنزلة الزيارة لهم ولو كان له أحوه وأحوال فقراء وهم من

جيرانه استحقوا أيضا بخلاف اولاده واولادهم وابويه وجده وامرأته ومن
مثلهم فانهم لا يسمون جيرانا عرفا وعدم اعطاء ولد الولد والجد استحسن
وفي القياس يعطون ولو كان ساكنًا في داره فتزوج امرأة وانتقل الى بيتها
ثم وقف على جيرانه تكون الغلة لجيران دار امرأته دون جيرانه الذين كان
بين اظهرهم وهكذا حكم وقف المرأة ولو كان للواقف جيران ولو احدهم
منزل آخر في محلة اخرى فانه يستحق من الغلة ولا يسل حقه بتمدد منزله
ولو ادعى كل من أهل محلتين انهم جيران الواقف كان البيان في ذلك الى
الواقف ان كان حيا والا فكفهم القاضي اقامة البيعة على دعواهم فمن
برهن منهم قضى له بالغلة وان برهنوا قضى للآخرين لجوازانه كان جارا
لهم بان كان له بيتان في محلتين عند الوقف ومن ادعى الاستحقاق لافقر
والجوارو كانا مجهولين أو أحدهما كاتب البيعة عليهما أو على مجهولهما
ولو وقف على زيد عشر سنين ثم بعده على وجوه معهما صرفت الغلة الى
زيد المدة المقدرة ثم بعدها انصرف في الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك
لو وصى بغلتم الرجل بعينه أيام حياته وأوصى ان تكون وقفًا بعد موت
ذلك الرجل على وجوه معهما وكانت تخرج من المال لزم الورثة تنقيذ
الوصية ثم الوقف بعد موت الموصي له ولو وصى بغلتم الرجل عشر سنين بعد
موته وليس له وارث سوى ولد واحد فالولد وقف هذه الشيعة بعد المدة
المذكورة على المساكين جاز الوقف بخلاف ما لو قال رجل وقف ارضي هذه
بعد سنة تمضي على المساكين فانه لا يصح لعدم كونه مبتوتًا راقه أعلم

• (باب الوقف في أبواب البر من الصدقة والاجحاج

عنه والغزو وما شبهه) •

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تصرف غلتم في كل سنة الى
الفقراء المساكين او قال في ختان ايتامهم او كسوتهم وكسوة اراذلهم
او قال في اصلاح القناطر والجور بمصر مثلا او قال يشتري بالغلة اكلية
وثياب ويكسي بها فقراء المسلمين او قال على فقراء أهل اليمن الفلاني
في البلد الفلاني او قال في كفارات ايمان وفي زكاة كانت على او قال في
فضاء ديني او قال بحج عني عشر حجج او قال بغزي بالغلة عشر غزوات ثم بعدها

تكون الغلة للمساكين صم الوقف ووجب صرف غلته على ما شرطه الواقف
ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَسَائِرِ سَبِيلِ
الْصَّدَقَاتِ وَوَجَّهَ الْبَرَّ وَالْخَيْرَ تَقْسِمِ الْغَلَّةَ عَلَى عِيَالِهِمْ أَنْ يَجْعَلَ الْفُقَرَاءُ
وَالْمَسَاكِينُ بَيْنَهُمْ وَاحِدًا كَمَا هُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَاخْتِصَارُهُ لَالٌ وَعَلَى تَسْعَةِ
أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ كَمَا هُوَ رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَيَجْعَلُ لَهُمْ مِائَةَ
سَهْمٍ وَبِسَقَطِ سَهْمِ الْعَامِلِينَ عَلَيْهِ أَوْ الْمَوَاتَةِ قُلُوبِهِمْ وَيَجْعَلُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ
الرِّقَابِ وَمَا بَعْدَهُ سَهْمٌ مِائَةً وَلَوْ جُودَ الْبَرَّ وَالْخَيْرَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ وَلَوْ ذَكَرَهُمْ فَقَرَأَ
قَرَابَتَهُ مِثْلًا يَتَّخِذُ عِدَّةً دُرُوسَهُمْ فَيُضْمُّ إِلَى الثَّمَانِيَةِ أَوِ التَّسْعَةِ فَيُتَخَذُ تَقْسِمُ الْغَلَّةِ
عَلَيْهِمْ وَيُسَمَّى الْقِيمَانُ يَزِيدُ بَعْضُ هَذِهِ الْوُجُوهِ عَلَى بَعْضٍ بَلْ يَقْسِمُهَا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَةِ
لِكُونِهِ مَطْلَقًا بِالْوَصِيَّةِ دُونَ الزَّكَاةِ وَلَوْ قَالَ هِيَ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ فِي أَبْوَابِ الْبَرِّ
فَاحْتَاجَ وَلَدَهُ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ أَوْ قَرَابَتَهُ يَصْرِفُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ
عَلَيْهِمْ مِنْ أَبْوَابِ الْبَرِّ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَهَا صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى الْمَسَاكِينِ فَاحْتَاجَ
وَلَدَهُ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً وَرَحِمَ مَحْتَاجَةٌ فَيَكُونُ وَلَدُهُ وَقَرَابَتُهُ أَحَقَّ وَلَكِنْ
لَا يَتَعَيَّنُ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ لغيرِهِ وَإِنْ كَانَ يَجْعَلُ قَاضٍ بَلْ عَلَى وَجْهِهِ
الِاسْتِصَابَ وَالْإِفْضَالِيَّةَ وَلَوْ عَزَلَ الْقَاضِي أَوْ مَاتَ يَجُوزُ أَنْ يَلِي بَعْدَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ
عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ أَعْدَمَ كَوْنُ فَعَلِ الْأَوَّلِ قَضَاءً وَمِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوْ اسْتَغْنَى سَقَطَ
وَحُكْمُ وَرَثَتِهِ كَحُكْمِهِ إِنْ كَانُوا أَقَارِبَ الْوَاقِفِ وَكَذَلِكَ جَوَازُ الْوَاقِفِ
إِنْ كَانُوا أَقْرَبَ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَوْ الْقَسِمِ أَنْ يَهْطِلَهُمْ مِنَ الْغَلَّةِ مَا يَرَاهُ وَلَوْ كَانَ
عَلَى الْوَاقِفِ دَيْنٌ لَا يُوَفَّى دَيْنُهُ مِنْ غَلَّةِ هَذَا الْوَقْفِ وَلَا إِلَى تَقْدِيمِ الْمَوَالِي
كَتَقْدِيمِ الْأَقَارِبِ وَالْجَوَارِثِ وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً بَعْدَ
وَفَاتِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ جَازَ أَنْ يَصْرِفَ مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ هَذَا
بِوَصِيَّةٍ لَهُمْ وَإِنَّمَا هُوَ صَدَقَةٌ لِلْفُقَرَاءِ بِمُخْلَافِ مَا أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِلْفُقَرَاءِ فَإِنَّهُ
لَا يُعْطَى وَلَدُهُ مَالَهُ شَيْئًا مِنْهُ وَلَوْ قَالَ بَعْضُ فَقَهَاةٍ أَهْلُ الْبَصَرَةِ لَا يُعْطَى أَحَدٌ
مِنْ بَرِّهِ الْوَاقِفِ شَيْئًا مِنَ الْغَلَّةِ لِجَعْلِهِ وَصِيَّةً وَهِيَ لَا تَصَحُّ لِوَارِثٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

* (بَابُ الْوَقْفِ عَلَى قَوْمٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ احتُاجَ قَرَابَتُهُ

بِرَدِّ الْوَقْفِ إِلَيْهِمْ) *

لو جعل أرضه وقفاً على زيد وولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين
على أنه إن احتاج قرابته يرد الوقف إليهم صح ويستحق الغلة زيداً وولاده
ومنى احتياج بعض قرابته يرد الوقف إليهم ولا يشترط في رده إليهم احتياج كلهم
لأنه قصد بالرد إلى قرابته المحتاج منهم لا احتياج جميعهم بخلاف ما لو قال إن
احتاج ولد بكر بن عبد الله يرد الوقف من زيد وولده إلى عمرو فإنه لا يرد إلى
عمرو إلا بعد احتياج جميع ولد بكر لأنه لم يقصد بالرد الحاجة وإنما قصد ردها
إلى عمرو ومحتاجاً كان أو غنياً وصار بمنزلة قوله جعلت أرضي هذه صدقة
موقوفة على المساكين مادام ولد زيد حياً فإذا مات أو أترد الغلة إلى عمرو فإنها
لا ترد إليه ما بقي منهم أحد وهكذا الحكم لو وقفها على جهة معينة ثم قال
فإن احتاج ولدي أو ولدي أو مولى ترد إليهم واحتياج البعض منهم فقط
فإنها ترد إليهم وإذا استغنوا قطع عنهم وترجع إلى ما كانت عليه ولو ادعى
قرابته الفقر والحاجة وأنكر الموقوف عليهم دعواهم أن اثبتوا استحقاق
الوقف والأفلا ولو وقفها على الفقراء أو المساكين أو في الحج عنه في كل
سنة أبداً على أنه إن احتاج جسر أنه ترد الغلة إليهم فاحتياج البعض منهم فقط
استحقوا الغلة كلها والله تعالى أعلم

«باب وقف أرضين على جهتين واشتراط النفقة من غلة أحدهما
على الأخرى أو تكميل ما سمي للموقوف عليه أحدهما
من الأخرى»

لو وقف أرضاً على زيد ونسله وعقبه ووقف أرضاً أخرى على وجوه سماها
وعلى أن يتفق من غلتها على الأرض الأخرى في عمارتها وأصلحها صح فلو
شرط أن يكون من غلة أحدهما في كل سنة أقدروهم ولعمرو في كل
سنة خمسمائة درهم وليكر بعد ذلك ما بقي من غلتها في كل سنة أربع مائة
درهم فإن لم يبق من غلتها ما يعطى بكر أربع مائة درهم غم له الأربع مائة من
غلة الأرض الأخرى ثم يصرف ما بقي من غلتها في وجوه البر تصرف غلة
الأرضين على ما شرط فإن لم يضل لبكر شيء من غلة الأرض التي شرط له منها
الأربع مائة تعطى كلها له من غلة الأرض الأخرى وإن صدر منه بالخطم له
من الأرض الأخرى كما لو وقف أرضين وقال يعطى زيد من غلة هاتين

الارضين التي درهم وما فضل يصرف في كذا فان خرجت احدهما ألفاً وما ثمانية مثلاً ولم تخرج الارض الاخرى شيئاً فانه يعطى زيد الالف كله من غلة هذه الارض وليس المراد ان يعطى من غلة كل أرض خمسةائة بل المقصود ان يعطى الفانهم أو من احدهما ولو قال يتفق على أرض كذا الموقوفة من غلة هذه الارض ما يحتاج اليه ويعطى فلان كذا وفلان كذا تقسم الغلة على القوم المسعفين وعلى ما يحتاج اليه لتفقة تلك الارض فيضرب لها بذلك ثمانية اصاب التفقة جعل لعمارتها والباقي لمن سعى والله أعلم

(باب الوقف على البناء والارامل والايتام والثلثيات والابكار)

لو جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداء على البناء صم واستحق الغلة كل من مات أبوه ولم يبلغ الحلم ذكرًا كان أو أثنى بشرط كونه فقيراً لأن قصده بالوقف عليهم الفقراء منهم فقط ولقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة المخرج وقد خص بهم البناء بالفقراء منهم فكذلك ههنا ومن احتلم أو حاضت منع منها القول الذي عليه السلام لا يتم بعد البلوغ هذا اذا أطلق البناء وأما اذا قال على بني فلان أبداء فان كانوا يحصون تكون الغلة للموجودين وقت الوقف سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو محتاطين بلعله أيام لا يتام معينين وان كانوا لا يحصون تكون لكل بيتهم منهم سواء كان موجوداً وقت الوقف أو وجد بعده بشرط كونه فقيراً اذ هو حينئذ بمنزلة جعله أياماً للمساكين وإذا خصه بأيام بني فلان ينبغي ان يؤكد بقوله على الفقراء منهم دون الأغنياء وإذا لم يبق فيهم بيتهم كان للمساكين ثم اذا حدث فيهم يتام يعود اليهم الا لا يبقى فيه لاحد مطعون ولو وقفها على الفقراء من يتام أهل بيته الموجودين ومن سجدت فاذا انقرضوا أو استغنوا تكون الغلة للمساكين وكلما حدث فيهم يتام تعود اليهم ثم اذا لم يبق فيهم أحد أو استغنوا كان للمساكين صم الوقف وعمل به على ما شرطه ولو جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبداء تجري غلتها على يتام قريته من قبل أبيه وأمه فان كانوا يحصون يوم الوقف استحقها كل من كان موجوداً يومئذ غنياً كان أو فقيراً ويشاركهم كل من يحدث منهم بعد ذلك من يتامى سواء كانوا فقراء أو أغنياء اذا كانوا يحصون ومن بلغ منهم فقط حقه وان كانوا لا يحصون

مطلب كون الاستغناء
تقراضاً حكماً لا تقراض
الحق في صرف الوقف
الى من يلى المتقراض

يوم الوقف ولا يصح من يحدث منهم بعده تكون الغلة لآلته فقرا منهم دون
الاغنياء ولا قسم ان يعطى لمن شاء منهم ثم متى ما صاروا يحصون تشاركهم
الاغنياء فيها ولو قيدهم بالنقراء استحقها الفقراء منهم دون الاغنياء
ويشارك الحادث بعد الوقف الموجود قبله فيها ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدأ على ارامل بنى فلان ثم من بعدهم على المساكين صح
الوقف واستحق الغلة الارامل يوم الوقف والحادث ثلث بعدهم سواء كن يحصين
او لا يحصين وهى للفقيرات ممن دون الغنيات قياسا له على الوصية بثلث ماله
لارامل بنى فلان فانه للفقيرات ممن دون الغنيات سواء كن يحصين
او لا يحصين فان كن يحصين تكون الغلة بينهم بالسوية وان كن لا يحصين
أعطى القيم الغلة لمن شاء منهم وينبغي للواقف ان يؤكده بقوله للفقيرات
ممن دون الغنيات وهكذا الحكم لو قال لارامل ارضى او قال لارامل
أقاربى وينبغي ان يؤكده بآلته في التامى والارملة كل امرأة ماتت
عنها زوجها او طلقها ابد ما بلغت مبالغ النساء دخل بها او لم يدخل فن لم تكن
حاضت وقت طلاقها او موت زوجها لا تدخل في الوقف لان اسم البيت لم يزل
عنها بعد فلا تكون يتيمة وارلة في وقت واحد ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدأ على أباى قرايى أو قال أباى بنى فلان فان كن
يحصين يصح الوقف وتجري غلته عليهم وان كن لا يحصين لا يصح عليهم لانا
لا ندرى لمن تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله
جعلها وقفا على بنى شيان او بنى تميم وبنو تميم او شيان أكثر من ان يحصوا
فلا يصح الوقف عليهم وانما يكون للمساكين هكذا ذكره الخصاص ولم يذكر
الفرق بين الارملة والايم وما بعدهما وهو محل تأمل والايم كل امرأة جومت
بسكاح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بلغت مبالغ النساء ولم تبلغ
ومن لها زوج ليست بأيم اقول النبي صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها
من وليها والبكر تستأمر واحتج أصحابنا على دخولها الصغيرة التي جومت
ولا زوج لها بقول عمر رضي الله عنه لما أراد ان يهاجر يامعاشر قرش من
أحب منكم ان تنأيم امرأتها فليطلق هذا الوادى فتابعه منهم أحد فهذا
يدل على ان الايم هى التي قد أيت من زوجها بعد الجماع وهى مثل الاعزب

من الرجال الا ان الاعزب يطلق على الذي لم يجامع قط وعلى الذي لازوجته ولا جارية يجامعها واما الایم فانه لا يطلق على المرأة الا بعد الجماع ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على كل ثيب من قرابتي أو قال من بني فلان ثم من بعدهن على المساكين صح الوقف ثم ان كن يحصين يكون لكل من كان موجودا من يوم الوقف ولكل من يحدث بعده وان كن لا يحصين تكون الغلة للمساكين لانه لا يدري ان تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات ثم ان صرن يحصين وقت القسمة ترجع الغلة اليهن والا فلا وهكذا يدور الاستحقاق وعدمه على الاحصاء وعدمه في وقت قسمة كل غلة والثيب كل امرأت أجومعت ولو بجماع والزوج والبلوغ والغنى وعدمهم في كونها ثيبا سواء ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قرابتي أو قال من بني فلان ومن بعدهن على المساكين فان كن يحصين يجوز الوقف عليهن وتكون الغلة لهن ما بقي منهن أحد ويستوى فيما من كان موجودا من يوم الوقف ومن يحدث بعدهما أبدا وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل ويكون للمساكين والبكر كل امرأة لم تجامع بشكاح ولا بغيرة وان كان لها زوج والصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة سواء وزوال عذرتهم بجبض أو علة لا يخرجها من حكم الأبكار اذا البكر هي التي لم تتكرها الرجال ولم تجامع والله أعلم

*** (باب أوقاف اهل الذمة والصابئة والزنادقة والمستأمنين) ***

الاصل في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف عليه قرية عندنا وعندهم يصح وقفه والوقف عليه وما كان قرية عندنا فقط أو عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه فلو قال ذمي يهوديا كان أو نصرانيا أو مجوسيا أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على ولدي وولدي ولدي ونسلي وعقبى أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف وتكون الغلة لولده ونسله ومن بعدهم تكون لمن عصى من المساكين وان عصى مساكين المسلمين لان هذا مما يتقرب به أهل الذمة في دينهم الى الله تعالى وان لم يعين مساكين المسلمين يجوز صرف الغلة لساكني أهل دينه ولساكني المسلمين وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثلاً وقال على مساكين أهل الذمة جازر فما لساكني

اليهود والمجوس لكونهم من مساكين أهل الذمة ولوعين مساكين أهل
دينه نعينوا ولا يجوز صرفها لغيرهم فان فرقها القسيم في غيرهم يكون ضامنا
لما فرق لخالفته الشرط وان كان أهل الذمة ملة واحدة لتعين الوقت عين بعينه
الواقف الا ترى ان المسلم لو خص وقفه بفقر اجبرانه لا يكون لغيرهم من
الفقراء فيه حق ولو جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيتا دارا وقفها أو ارضا
له على ما ذكره اولى القسيسين أو الرهبان وأشهد على انه أخرجهما عن ملكه
لوجه الذي سمى في حال صحته لا يجوز ويكون باطلا وهي كسائر أمواله
تورث عنه بعلمه و كذا الوجه لداره مسجد المسلمين أو اوصى بان يحج
عنه يكون الوقف باطلا لكونه ليس مما يتقرب به أهل الذمة الى الله تعالى
ولو اوصى الذي انبنى داره مسجد القوم باعيانهم أو لاهل محلة باعيانهم
جاز استحسانا لكونه وصية لقوم باعيانهم وكذلك يصح الايصاء بمال لرجل
بعينه ليحج به لكونه وصية لمعين ثم ان شاعج بذلك وان شامترك ولو وقف
أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القاطنين بها كان باطلا بخلاف
مال وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها
على مصالح بيعة كذا من عمارة وحرمة وامراج وإذا خربت واستغنى عنها
تكون الغلة لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف
وتكون الغلة لاسراج أو الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة منها شيء
ولو انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة جاز لهم ان يبنوها في ذلك
الموضع كما كانت وان قالوا بنحوها الى موضع آخر لم يمكنوا منه بل يبنوها
في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الزيادة عليه فقولوا يجوز
اعادتهم دون الوقف على مصالحها وظاهره مشكك لان المنع عن الادنى
يستلزم المنع عن الاعلى والجواب انه لما أقرهم عليه الامام فقد عهد لهم
بالاعادة عند الانهدام بخلاف الوقف فانه انشاء فعل فلا يجوز الاعلى ما ذكر
من أصل الباب ولو وقفها على ان يجهز بها الغزاة فان كان في غزو قوم
مخالقين لمذهبهم وجعل آخره للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وان
كان في غزو قوم مخالفين لاهل دينه وكان أهل دينه مما يتقربون بغزوهم
جاز عليهم ولو وقفها في أبواب البر كانت الغلة للمساكين دون عمارة البيع

والكنائس ونحوها مما هو من أبواب البر عندهم فقط ولو وقفها على كفان
موتاهم وصرف قبورهم صح وصرفت غلته فيما ذكر ولو وقفها على فقراء
جيرانه صرفت الغلة الى كل فقير من جيرانه مسلما كان أو ذميا ولو وقف
داره على ان يسكنها الفقراء من أهل دينه فاذا استغنوا عن سكناها صرفت
غلتها للفقراء صح وكان على ما شرطه وكذلك لو عين غلته لاقوام معينين
أو لأهل بيته أو لقرابته أو لولائه أو لفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فإنه
يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقرابته كل من يناسبه الى أقصى أب له أدركه
الاسلام كالمسلمين لان من يناسبه الى هذا الأب معروف فيدخل ولده
لكونه ولده معروف ويستحق الغلة من كان موجودا وقت الوقف ومن
يوجد بعده أيضا من القرابة ولو وقفها على ولده ونسله وعقبه أبدا على ان من
أسلم منهم فهو خارج عن الوقف كان كما قال ولو كان نصرا نيا وقال من
انتقل من دين النصرانية الى غيره فهو خارج عنه فأسلم بعضهم وتمتد بعضهم
وتجس بعضهم خرجوا من الوقف ولو وقف الذي أرضه ثم بعد الوقفية
وشهد عليه اثنان من أهل دينه أو من غير أهل دينه وهما عدلان في دينهما
أو مسلمان على شهادة ذميين عن اقراره بالوقف جازت الشهادة ولو شهد
ذميان عند القاضي على شهادة مسلمين على اقرار بذلك لا يجوز اعدام جواز
شهادة أهل الذمة على المسلمين وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عدهم من
الشهادة ولو شرط في وقفه الزيادة والنقصان والادخال والاخراج واستثنى
الغلة لنفسه وغير ذلك جاز كالمسلمين ووقف نسائهم صحه وفدا
كوقف رجالهم واسلامه بعد الوقف مما يزيدنا كيدا واما الواثبة فهم
عند أبي حنيفة بمنزلة أهل الذمة توضع عليهم الجزية وتجري عليهم احكامهم
وقال غيره ان كانوا ذرية ممن يقول ما يملك الا الله فهو منهم صنف من
الزنادقة والتحقيق ان الاختلاف فيهم لفظي لان كلا أجاب فيهم بما ترجح
عنده انهم عليه واما الزنادقة فقد اختلف أصحابنا في الذي الذي يتردق
فقال بعضهم نتره على ما اختار من ذلك ونضع الجزية عليه لاننا لو ذهبنا نأخذ
بالرجوع الى الذي كان عليه فامتازوه من كفر الى كفر وانه لا يجوز وقال
بعضهم لا يقر عليها واما الطريق المستأمن فيجوز له من الوقف ما يجوز للذمي

ثم لا يطل برجوعه الى داره ولا يموت عنده نا ولا يابطاله ايام قبل عوده الى داره
ولا برجوعه البناءا نيا بامان ولو ارضى بكل ماله صح لان ورثته كالوقف
بالنسبة البناء لا تقطاع حكمنا عنهم

* (فصل في اقرار الذي بارض في يده ان مسلما او ذميا وقفها على وجوه سماها
ودفعها اليه) * لو اقر ذمي في صحته ان هذه الارض التي في يده وقفها رجل
مسلم في أبواب البر أو قال في بناء المساجد أو في كفان الموقى أو قال غير ذلك
عما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى صح اقراره على الوجه الذي اقر به ان
المسلم وقفها عليه وصرفت غلته فيه ولو اقر في صحته ان رجلا مسلما وقفها
على البيع والكاتب وما أشبه ذلك مما لا يتقرب به المسلمون الى الله تعالى
يطل اقراره وتكون الارض كلها البيت المال ولو اقر في مرضه الذي مات
فيه ان رجلا مسلما مال كالهذه الارض رقة ها وسلمها اليه فان كانت تخرج
من ثلث ماله نفذ اقراره بها على ورثته وان لم تخرج من الثلث كان مقبدا
ثلث ماله فاذا من الارض التي اقر انها وقف ثم سطر الى الجهة التي اقر ان
المسلم وقفها عليها فان كانت عما يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى نفذ ذلك
المقدار على الوجه الذي ذكره وكان وقفا والا كان لبيت المال ولو اقر في
صحته ان ذميا وقفها وسلمها اليه يصح اقراره فيها ان ذكر وجهها يجوز الوقف
عليه ولا يطل اقراره وتكون كلها البيت المال لكونه لم يسم لها مالا كذا
ولو اقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا يصح الوقف عليها يخرج منها مقدار
ثلث ماله فيكون لبيت المال والباقي لو رثته ولو اقر ان مسلما انصر انما
وقفها وهو مال كان لها يوم الوقف كان التمسك بالحكم في هذا الاقرار
كالتمسك بالحكم المذكورين فيما لو اقر بان الواقف لها واحد ولو أن مسلما
وذميا في يدهم ما أرض فاقرا المسلم بان مال كها وقفها فان ذكر وجوها
لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلا ويخرج النصف من يده
فيكون لبيت المال ان كان اقراره في صحته وان كان في مرضه لم يتعد
اقراره على ورثته في النصف الذي في يده وانما يتعد في مقدار ثلثه فقط وعلى
هذا التفصيل اقرار الذي فيها في يده من النصف والله تعالى أعلم

* (باب الارتداد بعد الوقف) *

لو وقف رجل مسلم أرضه على المساكين أوفى الحج عنه في كل سنة أو انغزو
عنه أو في أكلان الموتى أو حفر القبور وما أشبه ذلك مما يتقرب به إلى الله
تعالى ثم ارتد وقتل أو مات على ردة بطل وقفه وصار ميراثا عنه لم يوط عملهم
والوقف قربة إلى الله تعالى فلا تبقى معها وإن عاد إلى الإسلام لا يعود إلى
الوقفية بمجرد العود فإن مات قبل أن يجدد فيه الوقفية كان ميراثا عنه
ولو جملها أو قفا على ولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد بعد
ذلك عن الإسلام مات أو قتل عليها بطل الوقف وترجع ميراثا فإن قتل
كيف يطل الوقف وقد جعله على قوم باعيا منهم قلنا قد جعل آخره للمساكين
وذلك قربة إلى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به إلى الله تعالى بطل الباقي لأنه
لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكانه وقف ولم يجعله لآخره للمساكين
وإذا لم يكن آخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يجيزه إلا يجعل آخره لهم
وكذلك لو وقف على أهل بيته أو على قرابته أو على مواليه أو على بني فلان أبدا
ثم من بعدهم على المساكين فإنه يبطل بموته مرتدا ولو وقف وهو مرتد كان
وقفه باطلا لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجيز تصرفه في المال الذي في يده
حتى لو قتل على ردة أو مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله باطلا
والحفظ عن أبي يوسف أنه وشراؤه واستجاره ونحوه جائز قال الخصاص
ولم ير عنه فيما يتقرب به إلى الله تعالى شيئا نعرفه وقال الأثرى أنه لو وصى
بعق عبده أو وصى بحج أو بعمره أو وصى للمساكين بشيئا أن ذلك باطل
لا يجوز لأنه لا يملك من ماله شيئا بعده وانه فكيف تجوز وصيته بحج أو بغزو
أو بصدقة وهو كافر بالذي يتقرب إليه بذلك نسأل الله الثبات على الدين والموت
على الإسلام بحجاء النبي محمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله
وأصحابه الأئمة العظام البررة الكرام والحمد لله على التمام

✽ قال المؤلف رحمه الله ✽

وقد وقع الفراغ من تحريره على وجه التوضيح والتصريح في يوم الخميس
خامس عشر المحرم الحرام سنة خمس وتسعمائة على يد جامعهم إبراهيم بن موسى
ابن أبي بكر بن الشيخ على الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة المحروسة
وحسينا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير غفرانك ربنا وإليك المصير

ثم كتبت بعد هذه النسخة نسختين آخرين والمجد لله وحده

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل
الى الله بالجاه القاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي خادم تصحيح كتب
العلوم بدار الطباعة الكبرى المصرية أعانه الله على هذه الصناعة طافرا
بكل أمنية مرضية تم بعون المنزه عما لا يليق من الاوصاف طبع كتاب
الاسعاف فى الاوقاف مصححا على أصل المؤلف المنزه عن تحريف المحرف
بالمطبعة الكبرى المصرية ذات المحاسن البهية المتوفرة دواى مجدها
المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تعطرت الافواه باتقيته ووافق بجيل
سعيه حسن طريقته رب المعارف المشهورة والعوارف المشكورة
والتدبير الجليل الجليل جناب العزيز الخديوى اسمعيل لازال تمتعيا لقاء
انجباله الكرام واشياله العظام الفخام مشهولا بطبعه بإدارة رب القطانة
سعادة حسين بك ناظر المطبعة والكاغذ خانه وإدارة وكيله السالك

جادة سبيله من عليه اخلاقه ثنى حضرة محمد افندى حسنى

وملاحظه ذى السعى المجدى حضرة آوى العنين افندى

وكان تمام طبعه العديم المنال فى اواخر شوال

سنة اثنين وتسعين ومائتين والف من هجرة

من خلقه الله على أكمل وصف

صلى الله وسلم عليه

والله وكل منتم

اليه

2307
S/A

